







32101 019697844

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*



الْبَعْثُ إِلَى الشَّقِيَّةِ

### اللمعة الذهبية

أشرف على تحقيقها وإخراجها وفهرستها  
محمد تقى مرواريد وعلى أصغر مرواريد

الناشر : مركز بحوث الخليج والعصرة

ص . ب ١٩٩ / ١٤٤٥٥ طهران

العنوان : شهر آرا . مقابل خيابان نيايش ، شماره ٦٣ .

حقوق إعادة الطبع والنشر محفوظة

لِلناشر

مطبعة حكمت ، قم المشرفة

الطبعة الأولى

طهران ، ١٤٠٦ هـ - ق

المعبر إلى مشقة  
في فقه الإمامية

للشيخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن الشيخ جمال الدين  
مكي بن الشيخ شمس الدين محمد بن حامد بن أحمد الملقب  
العامل النباطي الحزني المشتهر بالشهد الأول

٧٢٤ - ٧٨٦ هـ

2264

1122

1361



تقديم : على أصغر مروريد

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لقد كانت المجتمعات البشرية قبل بزوغ فجر الإسلام مجتمعات متخلفة تنطلق في توجهاتها ومسيرة حياتها من أنظمة ومناهج وقوانين وضعية تتحكم فيها الأهواء والآراء الشخصية وتدفعها دوافع قبلية وعشائرية مقيتة، ثم جاءت الرسالة المحمدية تحمل إلى البشرية بشائر خير وسمات حياة جديدة تفتح منافذ من النور لحياة أفضل في الدنيا وتعدهم بحياة أفضل في الآخرة وهي كما قال تعالى: وللآخرة خير لك من الأولى، كذلك جاءت هذه الرسالة المحمدية بكتاب من الله سبحانه وتعالى فيه خير الدنيا والآخرة حيث غيرت هذه الرسالة القيم والمفاهيم الجاهلية التي كانت سائدة آنذاك وجعلت من العلاقة الفردية التي كانت قائمة على عبادة الفرد والضمم علاقة وثقى ارتبط الفرد فيها ارتباطاً وثيقاً بالله سبحانه وتعالى حيث حررت الإنسان من الدّل والخضوع والعبودية لغير الله تعالى وخلصته من الاستغلال والمهانة والخنوع.

ولقد جاء القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة لتحجداً سمات ومعالِم وأسس هذا الدين القويم، ولقد حمل هذه الرسالة السامع بعد الرسول العظيم الأئمة الأطهار من آل محمد عليه وعليهم صلوات الله وسلامه فحملوا الرسالة بكلّ أمانة وإخلاص ووفاء ماضين على المنهاج الذي رسمه لهم الرسول الكريم، حيث أراد الرسول الأعظم وخلفاؤه المعصومون أن يقيموا بناء المجتمع الإسلامي على أساس متين يكون عموده وأول صخرة فيه هذه الفكرة القيّمة وهي: أنّ الشريعة الإسلامية تشكّل بسعادة الدارين وهي القادرة وحدها على إصلاح المجتمع وأن تجد له السبل الفضلى في تحقيق ما يصبو إليه الإسلام من بناء الإنسان الكامل.

ثمّ حمل هذه الرسالة بعد الأئمة الأطهار رجال أمتاء أوفياء لدينهم مخلصين لربهم ولرسالة الإسلام وكان من أبرز هؤلاء الرجال فقهاء الإمامية من أتباع مذهب الإمام جعفر بن محمد

الضادق عليه السلام فقد نذروا أنفسهم لخدمة الإسلام بكل تراهة وإخلاص متجردين من مطامع الحياة وشهوات النفس لم ولن يعرفوا المماراة والخضوع والاستسلام للانحراف الذى طرأ على الدولة الإسلامية فى فترة من فترات تأريخها بسبب الانقياد الأعمى لشهوات النفس وحب السلطة والتسلط على أمور الناس وتوجيههم وفق أهوائهم ورغباتهم القبائلية والعشائرية التى أذت فى النهاية بالسيطرة على المجتمع الإسلامى وإخضاعه بالقوة للسير فى الطريق الذى اختطه لهم المنحرفون.

ولا بد لنا هنا أن نشير للحقيقة والتأريخ بأن حلة مذهب الإمامية هم وحدهم الذين وقفوا فى الساحة الإسلامية ضد هذا الانحراف وذلك التسلط والتزييف ولم يتهاونوا فى نشر فقههم ومغاهيمهم الإسلامية بالرغم من الاضطهاد والتعتف والقتل والإبادة والتشريد والملاحقة من قبل المستلطين على أمور المسلمين يدون حق فلم يسكنوا لظالم ولا لاثموا لتجبر وإنما كانوا فى الطليعة التى تحملت بسبب دينها وإسلامها كل ألوان التشكيل والتشريد والقتل وبكافة الطرق، ولقد كان أحد الذين لحقهم الحيف والقتل بسبب مذهبه هو مؤلف كتابنا هذا مدار البحث الشيخ الإمام محمد بن مكى العاملى التبطى الجرجنى مؤلف كتاب «اللمعة الدمشقية فى فقه الإمامية» وقد أطلق عليه اسم الشهيد الأول وهو أول من اشتهر من العلماء بهذا اللقب عند الإمامية وقد استشهد رحمه الله بسبب تشيعه.

ومن هنا تعلم أن التشيع كان وعلى مر عصور التأريخ المتعاقبة حركة ثقافية وثورة فكرية يحشاهها طغاة الحكام وبخافون سرياتها إلى شريان الأمة لأنها تهدد كياناتهم وعروشهم القائمة على الباطل. ولا بد لنا أن نشير إلى أن مصادر الأحكام عند الإمامية تستقى من أربعة طرق هى: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل أو الأدلة العقلية. وقد كان باب الاجتهاد لدى علماء الإمامية طريقاً سليماً إلى استنباط الأحكام الشرعية مدعماً بالنص القرآنى والحديث الشريف وأقوال الأئمة الأطهار.

ثم كانت الكتب التى تستقى الأصول - وهى كما يروى أربعائة كتاب - مستنداً لهم فى الأخذ منها ولكن هذه الكتب كان قد فقد أكثرها ولم يبق إلا القليل القليل، لذلك فقد اعتمد الفقه الجعفرى أو الإمامى كتباً أربعة قد جمعت فى طياتها كتب الأصول تلك بحيث أغنت عنها فى كثير من مباحثها وهذه الكتب هى: الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه.

ونحن إذ نقدم باكورة أعمالنا هذه نثر من الكتاب الموسوم «باللمعة الدمشقية فى فقه الإمامية» لمؤلفه الشيخ محمد بن مكى العاملى آمين تحقيق الأهداف التى ضحى من أجلها علماءنا

وفقها وثنا عديتها من ذلك أن يقطع النفاص والدمى من المسلمين ومن غير المسلمين في بلاد الله  
 الواسعة على هذا سحر الخلد من هذه لإدمية وأدى بصير شهادة لكثير من العلماء والفقهاء  
 والمحققين من أكثر كتب الله حصاراً واستعانة وأداء ما رُد منه وحسن كفاة وحيلاً أنه  
 يُدرس في جميع الخوارج لعلمته وبذيقه في كل بلاد الإسلام حتى بهتم بالاطلاع على هذه  
 لإدمية، وليكن عمداً هذا كتاب سلف في حجة حروث لاعم به حبيب آخر من علوم بشره تدعى  
 إن شاء الله تعالى تكون مهيأة بقصد به ومهلاً يرتوى منه من شعر نص الذبا حتى يكون مقدمة  
 لارتونه في الآخرة من حوص يكون وحى لا سوء فهم لأحباب من يسرفون لدى يسرفون  
 لإسلام ويظلمون حكاهم بوحى من بعضه يدعى وتعرفى .

ومهم يكن الأمر به دى لإسلام من غير مسلمين معروف هديه هذا بدين وصلاحة  
 لبشرية وإلزام به بقرينة الإله الحكمة ولأنه دين حجة وعدم لا دين بحر وجود ولأن  
 لأحباب يعرفون ذلك قبل غيرهم فكما أنهم بأحدون من شعوب حتى يسفروها لعدم  
 والخدات بأحسن الأسماء يصمونها في مدتهم به يصدر بها مرة ثانية في أفسح الأسماء  
 كذلك بحدهم يسفرون دينه بالمحصى والدراسة والتدقيق به يسفرون به بضمه وقوانين  
 يعودون بها غيب تحت عطاء يعرفون لديه وبصوره قد يكون في غيب لأحباب معلقه بعلام عدم  
 لصرح لإسلام الخلد، ولأن لأحباب يعرفون حتى لمعرفة حصر هذه الحدى وهذه السديم  
 السمعاء لذلك بحدهم يدرسونها بعبارة ليدخلوا من تعرف حرامين معهم مدون لعدم  
 والاحراف لكن يقولوا مسيرة الأمة عن الخط الأصيل للإسلام

ومن هنا يرى اليوم أن عالمية لدول لإسلامه شمع في أحكامها وعمدها قوانين وصحة  
 وأنظمة بشرية لا صفة ما بالله سبحانه وتعالى إلا ما يدور وهو بدون صورة وناخري إبعاد المسلمين  
 عن منابع دينهم الأصيل وقوانينه وأحكامه الإلهية فقد كانت إيران مثلاً في فترة ما قبل الانقلاب  
 الإسلامى تشجع في معاملاتها وقوانينها قوانين أجنبية مدية من وضع الدول الأوروبية وتحسن هذه الدول  
 الأوروبية مدوه في طرق معيشتها وبطيم أمور وبيير شعوبها، لأنه وبعد الانقلاب الإسلامى  
 لمشارك في إيران بغير الحاد وأصبح القوانين والأنظمة سرورق لتشريع الإسلامى امكامل،  
 وبش كانت هذه بعض القوانين الإسلامية لا تراع بعيدة عن الاستبعاد فلأن ذلك يستلزم الجهد  
 والمتابعة والعناء بسبب ما ورثه من معوقات وعمده من انهداق لتب كاهل الأمة، ولقد  
 قرّر مجلس الخيرة في إيران بأنه سائر في طريق التغيير لكل الأنظمة والقوانين لتنى عاصف الإسلام

مصاً وروحاً ونها في الطريق إن شاء الله لبدء دونه للإسلام لتكملة لكل ما يحسن الإسلام من  
مفاهيم وقوانين وأنظمة.

وبكى كتاباً هذا كما أسلف مقننه بكتب أخرى هي في طرفها في لشرعة إن شاء الله  
وهي مجموعة مفهية كمنه ودورة إسلامه تحتوي على كل ما جاء به القرآن المجيد ورسول حبيب  
والأنظمة الاظهار وعلى كل ما سطره فيها وما استحدثه بهم من اجتهادات في تفصيل تلك  
لأحكام لشرعة والموسى لأهله، وهي دراسة وعملية موسعة في أربعة وعشرين كتاباً من كتب  
للمنه الإلهي لعمده في جميع وهي تشمل على كل الأحكام بحرفتها، وبما لا يحصى من تفصيل  
والامور لكسيرة وتضميره في سبب في الإسلام بصفة منه من كتاب الاظهار ثم بصفة  
الصوم.... في آخر ما هات من كتب مفهية يريد على الخمسين كتاباً

وبكى في القسم من طرفها هذه في الترتيبات من بعض وتفصيل في موضوع الاظهار مثلاً من  
أربعة وعشرين كتاباً مفهياً ثم يخرج هذه الموضوعات بمعدود واحد أو بمعدود يكون بذلك دوره  
كاملة من الشرح والأحكام الإسلامية على موضوع الاظهار مفهية من أربعة وعشرين مفهياً  
بمعدود كبير من الفقهاء ومن مختلف المصنوع، ثم بعدها يخرج موضوع القضاء أو الحج حسب  
الأهمية لى بترتيبها ففروع الجمع ونحو

وبعد سماع في بعض أسوأ من بعض مما دعا عنه المحققون وسروقه لباحثون، فقد  
عنادوا على ان يكتبوا هومش في هذه كل صفحة لموارد الاحكام ونسب لمروقات من اشجع  
أحياء وأحياناً أخرى تعريف كلمة صفة أو بوضع مصطلح غير معروف عنه، فما نحن فقد  
حرب أسدوية آخر وهو يلخص في عدم استعمال هومش والتعريف والإيضاح لأهمية  
متوخى من ذلك عدم إشغال ذهن الباحث وطالب المعرفة بذكر هومش بدلاً من إشغال فكره بها  
فيصرف عن معنى الحقيقة التي وردها ما يدرس من شريعة وأحكام ونزل أن يضع في أش  
شيء للصحيح لدى ثابت صحة حلياً دون ما شبهه وبمعدود للاحكام صفحات بين  
فيها هذه الجوانب من كتاب كثيرة وأدوات أهية بسدعي ذكرها بكي يرجع إليها المحققون  
والطلاب إن رددوا الاسرادة من المعرفة والاطلاع على هذه امورد، ومن جهة أخرى فقد عمدت إلى  
وضع هومش لكل كتاب فإذا كان كتاب حج مثلاً أو قضاء فسجدت تحت أو لظان في  
بهيته فاموساً للأهمية وآخر لمعدت همة وأخر لمعدت لعمه صفة لهم، وعلى هذا المول  
سيكون عمدت إن شاء الله أنم فائدة وأكثر شمولاً مسدتين يعون في عمد هه من أعلى التمييز

آملين مسديده وتوفيقه لنا في طريقنا هذا لخدمه الإسلام والمسلمين وراحي ثوابه ومعمرته ورضوانه  
 إليه سميع عليم.

ولا يغفون في حتام مقدمي هذه أن أتقدم بالشكر جزيلا والثناء لומר إلى إخواني العاملين  
 معنا في لجنة التحقيق والمقابلة على ما بذلوه من جهد ومثابرة كبيرين في سبيل إقامه هذا الكتاب على  
 لوحه الأدي معلم أن يكون عليه ليكون بذلك إيمودحا لكتاب الجيد في تحقيقه وإخراجه وطبعه  
 وكل ما قد تنم بمائدة والمنفعة به لجميع المسلمين داعيا لهم بالموقفه في عملهم هذا وطالبا منهم  
 لمزيد من الجهد وسدول ولعملاء وبكرب الذات في سبيل إقامه هذا المشروع الإسلامي الكبير وفي  
 سبيل أعمالنا المستقبلية إن شاء الله تعالى.

علي أصغر مرزاويد

### هذا الكتاب :

«اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية» لصفه الشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن الشيخ جمال الدين مكّي بن شمس الدين محمد بن حامد العاملي البحريني المستشهد سنة ٧٨٦ للهجرة، هو كتاب مختصر لطيف في الفقه الفقه دمشق في سبعة أيام وما كان يحصره من كتب الفقه غير المختصر الشائع ونقل تأليفه في سبعة أيام وبه أبو طائفة محمد وكان ذلك بالتماس شمس الدين الأوي وأحد شمس الدين نسخة الأصل ولم يتمكن أحد من نسخها لصفه بها وإنما نسخها بعض الطلبة وهي في يد الزمزمي نعلماها وسافر بها قبل لمعلة فوقع فيها بسبب ذلك حل ما أصله المصنف بعد ذلك مما يناسب المقام وربما كان معاير بالأصل بحسب النقط وذلك في سنة ٧٨٢ ونقل عن المصنف أن محله دمشق في ذلك الوقت ما كان يخلو عديدا من علماء الجمهور فخلطه بهم وصحبته هم قال : فلما شرعت في تصنيف هذا الكتاب كنت أخاف أن يدخل عني أحد منهم فيراه - لأنه كان يفتي بهم ولا يظهر نفسه - فما دخل عني أحد من شرعت في تصنيفه إلى أن فرغت منه وكان ذلك من حسن الألطاف، وهو من جملة كراماته فتمس الله روحه وصريحه . قال الشهيد الثاني في الزوارة البهية في شرح اللمعة الدمشقية : وما جاء في أمل الآمل من أنه صنف اللمعة في الحبس غير صحيح لما سمعت من أنه صنفها بالتماس الأوي وكان تصنيفها بسطوا حراسا سنة ٧٨٢ قبل قتل الشهيد بأربع سنوات.

ومما نذكر لإثارة إليه أن اللمعة وعلى مر العصور كانت موضع اهتمام العلماء وعلماؤها والدارسين يدلنا على هذا الاهتمام كذلك كثرة الشروحات التي ألقت لشرح اللمعة وهي تريد على العشرين شرحا وكثرة المواضع على الشروح التي كتبت حولها ومن أشهر هذه الشروحات شرح التلعة البهية في شرح اللمعة الدمشقية.

وسبب ما نصت له نسخة من جمع جميع أحكام التشريع بأسلوب موفق مختصر مفيد قد جمع  
الكتابات والمحققون على أن نسخة من أهم وأكمل وأشمل وأوسع ما كتب من كتب لغة رعم  
احتجابه فمن يكون معه كتاب للنسخه فكانما كان معه لغة كله وسريع كله وأحكام كلها  
فهو يسر نحو دوره فهية كاملة وهذا هو ما دعانا إلى أن نشكل على سارى عروجه لتسرع في  
الاهتمام بهذا الكتاب ونحفظه بصورة رحو أن يكون مكاملة وبالذات شره بأصل الكتاب من سنة  
اعتماداً على الوثق النسخ الخطية وأقدمها.

وهذا يجب أن يشري أن هذا النص قد مر عدة مرات وبأسكال مختلفة إلا أنه عند مر جمه  
لما نشر من نسخ من نسخ نسخة نسخة - ليس نسخة ولا مهنة - يكون بأمر نسخة  
يكن هو أكثر خفي لأصل نسخة ونزل سبب ذلك معروفة وهو عند تحقيق هذا الكتاب  
لأحلاء على نسخ خطية قد يكون كتابها قد مر أو إليها ور دو على متنها سبب تعد نسخ هذه  
النسخ عن عصر نصف ورته السبب آخر هو أن يكون اشرح في حد كثيرة قد احتفظ بالنسخ  
فصار وكأنه جزء من النص.

أما الطريقة التي فصار بها تحقيق هذا النص فهم وأمر حل في حرياتها بنصوص في مرحله  
النهائية لإيمانه فهي طريقة شاذة منسوبة رعم من توفر نسخ خطية نسخة.

في البداية فقد طبع في النص نسخة معمدية على أحد النصوص خطية بقدمه وثق كذا  
بعدة بأنها تنحى لمكان وقد قطع بذلك مرحله كبيرة إذ ضححت وفوتت وذقت ثم وضعت  
تحت الإخراج بالنسخة - حرر مرحله من سور - ولكن بعد ذلك عمداً إلى حرر سبب سبب  
خطية قديمة قريبة عهد بمصر كنها قد مر في هذا وانقلب على جمع نسخ خطية الموجودة في  
مكنه «استان قديم» وأخرى من بين نسخ الخطية أكثر من هذا من معمدية بذلك  
على قدم نسخة من عصر مؤلف ونسب كتابها وأشرحها أو لم يفسرها وقد وقع اختيارنا بعد  
مما سبب لتسريع على نسخة خطية المعتمدة أصلاً لدينا وعلى آخرها كتابه قد عوحي  
- وسدكر في هذا آخر عمير ب هذه نسخة والعريف بها ب شاء الله - فعمداً هذه نسخة في  
ظهرت ثم عدنا منسوبة ما كان قد أنهي عمله ووصلنا فيه إلى نهاية لطاف فوجدنا هذا  
عروقات طبعه وقببه ولكنه مهمة بالنسبة لتحقيق عدلى فقررنا إعادة طبع الكتاب مرة أخرى  
عمر عامين - عملت ذلك من عهد وبعد وقت وغير تحليل عما يصرفه بخلاف من مبالغ لتحقيقه  
ومر جمته وتصحيحه وطبعه عابت في ذلك شد بصحته وكماله لتتم بذلك فائدة على ثم وجه



وأحسن إخراج.

وهذا هو المتن الكامل لللمعة الدمشقية بين يدي الفارسي الكريم مرحوم من الله أن يتم به العائدة المرحومة المتوعدة من وراء هذا الجهد الصالح الذي نذل في إتمامه بهذا الشكل والله لا يصيب آخر لأعالي.

### اسمه وولادته :

الشيخ محمد بن محمد بن الشيخ جمال الدين مكّي بن الشيخ شمس الدين محمد بن حامد بن أحمد لمطّني المصنّف الشافعي الحرّبي المعروف بشهيد لأوّل ولد لمرحوم سنة ٧٣١ واستشهد بدمشق ضحى يوم الخميس التاسع من جمادى لأوّل سنة ٧٨٦ قلا بـتيف على الشيخ وعمره اثنا وعشرون، وبصحبته قال . في التاسع عشر من جمادى لأوّل ، والتصحیح الأوّل . وأنشأ العلماء فيه كثيره ومشهورة لا يحصى ذكرها هنا من يريد ، فليرجع إليها في كتب لترجم .

### أحواله :

عمره أولاً على علماء من عامل ثم هاجر إلى العراق سنة ٧٥٠ وعمره ست عشرة سنة فقرأ على فخر المحققين ولد العلامة ويحكى عن فخر المحققين أنه قال : استمدت منه أكثر مما استعادت مني ، وحيثما فيما يقال . أنه بعد العراق بقرأ على العلامة فوجدته قد توفي فقرأ على ولده تيمناً من غير حاجة منه إلى المرأة عليه ، غير صحيح لأن العلامة توفي سنة ٧٢٦ قبل ولادة الشهيد ثمان سنين . وقد أحاره فخر الدين في داره بالحفة سنة ٧٥١ كما في أربعين ، وأحازه من بعد هذا التدرج بسنة ، وأحاره ابن ميمونة بعد هذا التدرج بستين ، وأحاره المطاربادي بعد هذا التدرج ثلاث سنين ، وبقي في العراق خمس سنين ثم رجع إلى البلاد وهو ابن إحدى وعشرين سنة . وقال في إحارته لاس حنون . وأما مصنفات العاقبة ومروقاتهم فإنني أروها عن نحو من أربعين شيخاً من عملائهم بمكة والمدينة ودار السلام بغداد ودمشق وبيت المقدس ومقام الخليل إبراهيم عليه السلام . ويعلم من ذلك أنه دحل كل هذه البلاد وقرأ على علمائها واستحازهم وهويديك على علوّهم



عظيم، وقد كان عمود ثمن وحمس سنة كد عرفت وله من الآثار العينية الباقية إلى اليوم التي  
تعتبر عنها لثحول لمعروف ذلك من كراماته وفصائله التي لم يُشارك فيها،  
و يصهر أنه كان له برّد كثير إلى دمشق وبعه كان فيها في ذلك عصر عدد كثير من الشيعة  
كان يذهب لبعيهم ورشادهم وإقامة مذهب طهر بينهم ويدل على ذلك أمور منها تسمية بعض  
كتبه باللمعة للمشيئة نصيبه ها في دمشق.

### مشايخه في التدريس والإجازه :

كان معظم تلاميذه عند « ١ » فخر الدين بن العلامة « ٢ » السيد عبد النبي بن عبد المطلب  
الحسيني الحلبي شارح هديت حقه العلامة في الأصول المعروف بالعميد « ٣ » أخوه السيد عبد  
الستار بن عبد الله الحسيني الحلبي شارح هديت حاله لعلامة في الأصول نصا وكتب اشهد كتابا  
جمع فيه من ها في الشرحين سمعته الجمع بين الشرحين « ٤ » قطب الدين محمد بن محمد البويهي  
ابن زري شارح الشمسية. عن السيد حسين بن السيد حيدر الموسوي العاملي الكركي أنه سمع  
شبحه السيد حسين بن الحسين الحسيني الموسوي بن سيد المحقق الكركي يقول إن شيخنا الشهيد  
قدس الله سره ذكر في بعض كتاباته أن طرفه في لأنه المعصوم عليهم السلام يريد على أنه  
طريق، وذكر فخر الدين بن العلامة في بعض بحاراته أن طرفه إلى الإمام جعفر بن محمد الصادق  
عليه السلام يريد على أنه ثم قال وأحمد الله إن جمع هذه الطرق دجلة في طرفي وبحار ذكر  
طرق كل من بلغنا من مصنفين نظر الخطب والله ولي سوي.

### مشايخه في الزوايه :

« ١ » السيد حاج السيد بن مغيّة الحسيني وهذا ومن بعده مشايخ إجماع « ٢ » السيد علاء  
الدين بن ربهرة الحسيني أحد الحارثين الثلاثة من العلماء بإجازه الكبر « ٣ » السيد مهنا بن  
سنان المدني صاحب المسائل للعلامة ولولده فخر الدين « ٤ » الشيخ علي رضي الله عنهما بن طراز  
المطار آبادي « ٥ » الشيخ علي رضي الله عنهما بن أحمد المشهور بالمريدي « ٦ » الشيخ جلال  
الدين محمد بن الشيخ شمس الدين الحائلي أحد تلامذه المحقق الحلبي « ٧ » الشيخ محمد بن جعفر  
الشهيد « ٨ » أحمد بن الحسين الكوفي ومن المحمل فورا أن يكون مراد على هذه مشايخ في جبل

عمن وأحاروه . حصل لك مساوهم منهم وأبده احدى كتب من فاضل العلماء وأحلاء مشيخ  
الإحارة

### مشايخه من علماء أهل السنة :

قد عرف أنه قال في بعض إجازته أنه يروى عن نحو أربعين صاحباً منهم ومن جهة من يروى  
عنه شيخ شمس الدين محمد بن يوسف القرشي الشافعي الكرمي يروى عن انقاضي عهد  
لذين الأبي لأصولي ووبده رين الذين أحمد بن عبد الرحمن العسدي

### تلاميذه في القراءة أو الإحارة :

« ١ » ولده رضى الدين أبو طرب محمد بن محمد بن مكى . « ٢ » ولده صباه الذين أبو عاسم أو  
أبو الحسن علي بن مكى « ٣ » ولده حمد الذين أبو منصور حسن بن محمد بن مكى . « ٤ » بنته أم  
الحسن بنت مشايخ فادحة بنت محمد بن مكى . « ٥ » روحه أم علي وبم يعرف سمها « ٦ »  
لمعدد شيورتي . « ٧ » شيخ حسن بن سليمان الحنفي صاحب مختصر لبصائر . « ٨ » لشيخه بدر  
الذين حسن بن أيوب الشهير باسم نجم الدين لأعرحني حسي حد بيد بدر الذين حسن بن  
جعفر الأعرحني شيخ لشهيد شمس . « ٩ » شيخ شمس الذين محمد بن حجة الشهير بن عبد  
المنان شيخ ربه الحسن بن العشرة « ١٠ » شيخ شمس الذين محمد بن عبد علي الكركني  
بعاملي . « ١١ » شيخ رين الذين علي بن الحارث الحارثي

### مؤلفاته :

له من المؤلفات الكثير والمعروف ليد منها برنوع على العسرين وهي « ١ » لغوعد والعود في  
العلم . « ٢ » لدروس لشرعية في فقه الإمامية « ٣ » غابة الرد في شرح لإرشاد « ٤ » شرح  
الشهيد حمالي في أصول الفقه . « ٥ » اللمعة الدمشقية « ٦ » لزائلة لألفية في الصلاة « ٧ »  
لزائلة لتعليق في صلاة « ٨ » رسالة في التكييف وفروعه « ٩ » رسالة تشمل على مسائل الخلق  
« ١٠ » كتاب لذكرى . « ١١ » جامع ليد في فوائد شرحين « ١٢ » ليد في الفقه . « ١٣ » رسالة  
انقيب لفيحات . « ١٤ » شرح أربعين حديثاً . « ١٥ » رسالة في قصر من سافر بقصد الإفطار

والشمصير « ١٦ » إحارة ميسوطة حسنة وعنده إجماع « ١٧ » كسب الزرار « ١٨ » كذب  
لاستدراك « ١٩ » ابتداء أهرة من لأصداق نظره « ٢٠ » لمسلم لمقدسات « ٢١ » شرح  
قصيدة أبي خنيس عني بن الحسين شهير بالشعبي حنفي في مدح أمير المؤمنين عليه السلام.

سبب قتل الشهيد وکیمیته وتاریخه :

في أصل الأمر كتاب وقته سنة ٧٨٦ هـ - مع من حمادي لأوّل من تصف ثم خُصّت ثم  
رُحِم بدمشق في دولة بیدمر وسلطنة بروجق صوفى المعاصى بمرهب القدس - مكّى وعباد من جماعة  
لشافعى بعد ما خُصّ سنة كاميه في قبعة دمشق وفي مدة خمس ألف أسعة اللّدمشقيه في سبعة ايام  
وما كان يحصره من كتب نفقه غير المحصر لتدفع وكان صلب حبه وقته انه وسى به رجل من  
أعدائه وكتب محصرًا يشمل على مقلات شيعة وشهد بذلك جماعة كثيره وكسو عنه شهد بهم  
وثبت ذلك عند معاصى حمادي ثم أنوّه إلى دهمى اشدّام فحسّ سنة ثم غنى لشافعى بويته  
وال مكّى بصفه فتوقف في بئونه خوفًا من أن يثبت عليه الدّيب وأنكر ما يسوء إليه فعدو قد ثبت  
ذلك عيبًا، وحكم المعاصى لا يقص ولا ينكار لا يعبد، فعب رضى المالكي بكثرة معقّس عليه  
فقتل ثم صلب ورحم ثم حرق قدس الله روحه سمعا ذلك من بعض شيوخ وذكره به وحده  
بحظ لمعداد تسميد الشهيد «هـ» وكان ذلك في عهد بروجق بد كاه هو لتصف بصر ويائه باسم  
بدمر وذلك في عصر لتصف بدمر المعاصى وم يكن لشم راحه في حكمه ورأي في آخر  
ساحة مخطوطة من كتاب ببيان شهيد ما صورته قتل المصنف بدمشق في راحه السعة ما يدل  
سوى الخليل صحى يوم الخميس تاسع شهر حمادي لأوّل سنة ٧٨٦ هـ وكتب والمعنى هـ في  
قرب العصر ثم أرسل وأحرق «هـ» وعن حظّ وده نبي صاحب محمد على صهر «هـ» بيه لاس  
الخازن ما صورته شهيد وادى لإمداد بعلامه كتاب حظّ حريف شمس لادن بوعبد الله  
محمد بن مكّى بن محمد بن «هـ» شهيدًا حريفًا بعده «هـ» يوم الخميس تاسع حمادي لأوّل سنة  
٧٨٦ هـ وكلّ ذلك فعل مراحه قلعه دمشق «هـ»

## النسخ الخطية المعتمدة :

لا بد لنا أن نذكر أولاً إننا اطلعنا في عملنا هذا على حوالي أكثر من عشرين نسخة خطية واحترنا منها نسخاً ثلاث حملناها محوراً لعمل في المقابلة والتدقيق والتحقق وهذه النسخ هي كالآتي .

١ - نسخة خطية قديمة مأخوذة من مكتبة آستان قدس في مشهد المقدسة يرجع تاريخ كتابتها إلى سنة ٨٤٩ هجرية أي بعد ثلاثة وستين سنة من استشهاد المصنف وهي أقدم النسخ الخطية الموجودة من اللمعة حذا الآن بحفظ كتابتها إبراهيم بن حاج عيني وهي تتكون من « ١٣٠ » صفحة خط نسخ ١٧ سطري وهي وقف ابن حاتون وفي حاشية هذه النسخة حفظ لشهيد الثاني لشيع بن الذين عني بن أحمد العامري الشافعي لشهيد سنة ٩٦٦ كتب ما يلي :

أنهاء أحسن الله تعالى توفيقه وسهل إلى درك التحقيق طريقه قراءة كبعصه وسماعاً لباقيه وهما لمعايه في مجالس متعددة آخرها يوم الإثنين سادس عشر من شهر محرم سنة أربعين وتسعمائة وأنا الفقير إلى الله تعالى زين الدين علي بن أحمد نحاوّر الله تعالى عن سيناته ووقفه لمصنفه وفي هذه النسخة من متن اللمعة ملاحظ أيضاً كثرة الخرواشي لمكسورة في كل صفحة بحفظ زين الدين علي بن أحمد هي آخر كل حاشية يكتب حرف « هـ » وهو يرمر في أول حرف من اسمه . والذي يلعبت لالابه ما أن سماحة الشيخ آغا برك انظهراني في كتابه الذريعة لقيتم لم يتطرق إلى ذكر هذه الحاشية ولكنه ذكر حفظ حاشية واحدة على متن اللمعة في الجزء السادس من كتاب الذريعة في الصفحة « ١٩١ » فقد ذكر أن هناك حاشية على نفس الكتاب لبعض الأصحاب توجد في مكتبة السماوي .

٢ - نسخة خطية قديمة أخرى من مكتبة آستان قدس في مشهد المقدسة أيضاً وهي نسخة معتمدة وبكى تاريخها أمد من تاريخ النسخة الأولى وقد كتبنا مقارنة بين النسختين قد يطول المعال لو نقلناها في كتابنا هذا .

٣ - نسخة خطية يرجع تاريخ كتابتها إلى سنة ٨٨٣ هجرية من قرويين تفصل بها عنا مشكوراً السيد عيسى أصغر علوي وقفه الله تعالى للخير وهي نسخة دقيقة مؤثقة قد لا تختص في منها عن نسختنا الخطية لأولى ، لا بالتأريخ وبعض موارد الاختلاف التي سوف نشير إليها في مكان آخر إن شاء الله تعالى .

ومعاً عن هذه النسخ الخطية المعتمدة قد اعتمدنا على نسخة مهمته من شروحات اللمعة وهي

« الزوجة البهية في شرح النعمة الدمشقية » مؤلفه الشيخ زين الدين علي بن أحمد الشهيد الثاني وهو  
نعمه الذي قرأ وقابل وكتب حواشي النسخة الخطية التي اعتمدا عليها في تحقيق النص.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ أَحْمَدُ اسْتِثْمَا لِيُغْنِيَهُ وَالْحَمْدُ فَصْلُهُ، وَإِيَّاهُ أَشْكُرُ  
 اسْتِثْلَامًا لِيُغْنِيَهُ وَالشُّكْرُ طَوْلُهُ، حَمْدًا وَشُكْرًا كَثِيرًا كَمَا  
 هُوَ أَهْلُهُ، وَأَسْأَلُهُ تَسْهِيلَ مَا يَلْزَمُ حَمْلُهُ، وَتَعْلِيمَ مَا لَا يَسْغُرُ  
 جَهْلُهُ، وَأَسْتَعِينُهُ عَلَى الْقِيَامِ بِمَا يَتَقَى أَجْرُهُ، وَبِحُسْنِ فِي  
 أَمَلٍ الْأَعْلَى ذِكْرُهُ، وَتَرْجَى مَكُونُهُ وَدُخْرُهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا  
 إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا نَبِيَّ  
 أَرْسَلَهُ، وَعَلَى الْعَالَمِينَ أَصْطَفَاهُ وَفَصْلَهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَعَلَى آلِهِ الْأَيْدِينَ حَفِظُوا مَا حَمَلَهُ، وَعَقَلُوا عَنْهُ مَا عَنْ جِبْرِيلَ  
 عَقَلَهُ، حَتَّى قَرَأَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُحْكَمِ الْكِتَابِ، وَجَعَلَهُمْ قُنُوءَ  
 لِأُولَى الْأَبَابِ صَلَاةَ دَائِمَةٍ بِتَوَامِ الْأَحْقَابِ.

أما بعد:

فهذه اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية

إجابة لاثماس بعض الديانين

وحسبنا الله ونعم الوكيل، وهي مبنية على

كتب:

## كتاب الطهارة

وهي لغة شظافة، وشرعاً استعمال ظهور مشروط بالنية، وظهور هو الماء والتراب.  
قال الله تعالى: وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ظَهُورًا.

وقال النبي صلى الله عليه وآله: خُمِيتْ لِي الْأَرْضُ فَخِجْتُ وَظَهُورًا.

فالماء مطهر من الحدث وحث وبحس بالتشهير بالتجاسة ويظهر برواه إن كان حارثاً أو لاقى كراً قدره ألف ومائتا رطل بالعرفي، وبحس العليل والنزح باللاقاة ويظهر بتفصيل عما ذكر، والشرب سرج جميعه للغير ولشور ولحمرو المسكر ودم الحدث ولعقاع، وكثرة لذانة والحمار وبقرة، وسبعي دلواً معنادة للإنسان، وحمي يذم لكثير وبعرة الزبقة، وأربعين للشطب والأرب والشاة وخزير والكلب والهر وبنون لرحل، وثلاثين لماء لطير المحالط للول وبعرة وحره الكعب، وعشرين لبعرة وقيل يذم، وسبع لطير ولقارة مع انتفاعها وبنون الضني وعسل لحب وحجوج نكس حياً، وحمس لدوق لذحاح، وثلاث بقارة وخيت وبقرة، ودلو للعصمور.  
ويجب الشرايح بأربعة رجال يوماً عند العزارة، ووجوب نزع الجميع، ولو تعمش لجمع بين المفترق وزوال الشخير.

### مسائل :

لصاف ما لا يصدق عليه اسم الماء بطلاقه وهو طاهر غير مطهر مطعماً، وبحس بالاتصال بالنحس، وظهره ذا صدم مطعماً على الأصح، وبتؤرباع للحيوان، وتكره



سؤر جلاتن وآكل الحيف مع الخمو عن التحاسة والخنص لتهمة وبعل وحمار  
والفأرة والحية وود الرسى.

الثامية: ينحّب تسعد بين الشرو وبالوعة بحمس أدرع فى الضلبة أو تحتية البالوعة  
والأفسع، ولا تنحس بها وإن تقاربتا إلا مع العلم بالانصاب.

الثالثة: التحاسة عشرة: لبون ومناظ من غير المأكول دى النفس، وابتد من  
دى ستمس وإن أكل، ولمسه، ولكلب والخيرير وكاهر ومسكر والعداع. يح  
إزالته عن شوب واليد، وعمى عن دم الحروح والفروج مع التبلان، وعن دون  
سدرهم من غير الثلاثة، ويعمل استوب مزين بيهما عصر إلا فى الكثير والحارى،  
ويصت على البدن مزين فى غيرهم، وكذا لإباء فإن ولع فيه كب قدم عبيهما مسحة  
بالشراب، ويستحث لنسج فى لفأرة والخيرير والثلاث فى ساقى، ويعسالة كالمحل  
قبلها.

الرابعة: لمظهر عشرة «ماء مطلقاً» والأرض باطن النعل وأسفل القدم، والشراب فى  
اللولوع، والحسم الظهري غير المنتمى من المناظ، وشمس ما جفت من الحصر  
واسوارى وما لا ينقل، والتارم أحاله، ونقص البشر، ودهاب ثلثى بعصير، والاستحابة  
واسقلاب الحصر حلاً، وللإسلام. ونظهر العين والأنف ونعم باطها وكل باطن بروال  
اعين. ثم لظهرة اسم للوضوء أو غسل أو شيم.

فيها أصول ثلاثة :

### الأول: فى الوضوء :

وموجه - البون والمناظ والريح واستوم الغالب على السمع والبصر وميرل بعقل  
والاستحابة.

وواحبه : التية مقارنة لعسل الوجه مشطلة على التقرب و بوحوب والاستحابة،  
وحرى اماء على ما دار عليه الإبهام والوسطى عرصاً وما بين مصاص إلى اخر بذق  
طولاً وتحليل حبيب لشعر، ثم يسمى من المرقق إلى أطراف الأصابع ثم اليسرى

كذلك ، ثم مسح مقدم الرأس بمسماه ، ثم مسح الرجل اليمنى ثم اليسرى بمسماه بقية لبلل فيهما مرتبة موابيا بحيث لا يجف لتبقى .

وسه النواك ، واشسمية ، وعمل اليدين مرتين قبل إدخالهما لإبقاء ، والمصمصة ، والاستنشاق ، وتثبيتهما ، وشية العلاب ، ولذعاء عند كل فعل ، وبداة الرجل بالظهر وفي الثانية بالبط عكس مرة . وتحتير الخنثى فيه ، والشاك فيه في ثلثه يستأنف وبعده لا يستمت ، وفي بعض يأتي به على حاله إلا مع خداف فيعيد وبعد انتقاه لا يستمت ، والشاك في الظهر يحدث والشاك في الحدث متطهر وفيهما يحدث .

#### مسائل :

يجب على المتحنى ستر العورة ، وترك لعنة ودرها ، وعسل البول بالماء والعانط مع التعتى ، وإلا فتلاثة أحجار نكار أو بعد طهارتها فصاعدا أو شهها ، ويستحب التساعد ، والجمع بين التطهريس ، وترك استعمال التيريس والريح ، وتغطية الرأس ، والدحول باليسرى ، والخروج باليسرى ، والذعاء في أحوله ، والاعتماد على اليسرى ، ولاستبراء ، والشصح ثلاثا والاستنحاء باليسار ، ويكره باليسرى وفانما ومطمحا وفي الماء والشارع والمرع وسعاء والممس ولشمرة وفي لشرال والجخرة وسوك والكلام والأكل والشرب .

وبحور حكاية الأداة وآية الكرسي وللضرورة .

#### الفصل الثاني : في الغسل :

وموحه : الجاسة والغيص والاستنحاضة مع غمس القطعة والتفاس ومس المييت التحس آدميا والموت .

وموجب الحاية . الإبرال ، وعيبوية الحشمة فيلاً ودبر أرل أولاً ، فيحرم عليه قراءة بحرتم ، والنث في المساحد ، والحواري المجدين ، ووضع شيء فيها ، ومس حفظ لمصحف أو اسم الله تعالى أو النبي أو الأئمة عليهم السلام ، ويكره الأكل والشرب

حتى يتمضمض وينشق، والتوم إلا بعد الوضوء، وحصاب، وقراءة ما رد على سبع آيات، والجواز في المساجد.

ووجه. التية مقاربة، وعمل الرأس والرقة، ثم الأيمن ثم الأيسر، وتحليل منعه وصول الماء، ويستحب الاستبراء والمضمضة والامتناع بعد غسل اليدين ثلاثاً، والموالاة، وينقص المرأة لصعائرها، وشيئها غسل، وفعله بصريح، ولو وحده بدلاً بعد الاستبراء لم يلغته وبدونه يعتدل، ولصلاة استيقة صحيحة، ويسقط لترتيب بالارتقاس، ويعاد بالحدث في أثناءه على الأقوى.

وأما الحيض - فهو ما يراه المرأة بعد تسع وعشرون سنة إن كانت قرشية أو بطنية وإلا فاحمسون، وأقله ثلاثة متوالية وأكثره عشرة وهو أسود أو أحمر حار له دفع عالياً. ومتى أمكن كونه حيضاً حكم به ولو تجاوز العشرة، فعدت لعادة الحاصلة باستواء مرتين تأخدها. ودات التمييز تأخذه بشرط عدم تجاوز حذبه في استندة ولصطرية، ومع فقدته تأخذ المستندة عادة أهلها، فإن احتضن فأقرانها، فإن فعدت أو احتضن فكالمصطرية في أخذ عشرة من كل شهر وثلاثة من آخر أو سبعة سبعة.

ويحرم عليها الصلاة والوقوف وتقصيه والظواف ومن القرآن ويكره حملها ولمس هامشها كالجنب ويحرم التلبس في المساجد وقراءة المرائم وطلاقها ووطؤها قلاً عادلاً عاملاً، فتحب الكفارة احتياطاً يباري في الثلث الأول ثم نصفه في الثلث الثاني ثم ريعه في الثلث الأخير، ويكره قراءه باقي القرآن والاستمتاع بغير القبل، ويستحب الجلوس في مصلاًها بعد الوضوء وتذكر اسم الله تعالى بقدر الصلاة، ويكره لها الحصاب وترك دات العادة سرؤية الدم وغيرها بعد ثلاثة ويكره ووطؤها بعد الانقطاع قبل الغسل على الأظهر وتقصى كل صلاة تمككت من فعلها قبله أو فعل ركعة مع الطهارة بعده.

وأما الاستحاضة: فهي ما رد على العشرة أو العادة مستمراً أو بعد اليأس أو بعد النفاس، ودمها أصفر بارد رقيق فاتر عاتاً. فإذا لم تعمس القطعة توصو لكل صلاة مع تعبيرها، وما يعمسها بغير سيل يريد الغسل لنضج، وما يسيل تعمس أيضاً للظهيرين ثم لعشائين وتغير الحزقة عيهما.

وأما استعاس : فدم الولاء معها أو بعدها وأقنه مسماه وأكثره قدر إعادة في الحبس  
فإن لم يكن فالعشرة. وحكمها كالحائض ، ونحو الوضوء مع غسلها ، ويستحب قبله  
وإنما غسل المس : بعد سرد وقبل تطهير ونحو فيه بوضوء.

### القول في أحكام الأموات وهي خمسة :

الاحتمار : ويجب توجيهاه إلى لقنه بحيث لو حسن استحسن . ويستحب نقله إلى  
مصلاه وتلقيه الشهادتين والإقرار بالائس عشر عيهم اسلام وكلمات الفرح وقراءة  
القرآن عنده واصباح إن مات بيلا ، ولتعمص عناه ويطبق فوه وعمد يده إلى حنفيه  
ويعطى ثوب ، ويعض تحميره إلا مع الاشتباه فيبصر عيه ثلاثة أيام ، ويكره حضور  
الحب أو الحائض عنده وطرح حديد على بطنه .

الثاني : العسل ويجب تعميل كل مسلم أو بحكمه وبوسقطا يد كان به أربعة  
أشهر بادر ثم الكافور ثم الفراح كخدمة بالنتة ، والأولى عيراته أو بأحكامه وبروح  
أولى مطلقا ، ونحو المساواة في الزحولة والأبوسة في غير بروجين ومع التعذر بالمحرم من  
وراء الثياب فإن تعذر فالكافور وكافرة بتعليم اسلام ، وبحور تعميل برجل ابنة ثلاثة  
سين محرمة وكذا المرأة ، والشاهد لا يعس ولا يكفن بن بصنى عيه ونحو برنة تحاسة  
عن يده أولا ويستحب فتح قميصه وبرعه من بخته وتعميله على ساحة مستقل بصفة  
وتشيت بعملات وعمل بديه مع كل عسة ومسح بطنه في لأوتين وتشيعه ثوب  
وبرسان ماء في غير الكيف وبرث ركوبه وإقامه وقسم طفره وترجيل شعره .

الثالث : الكفن : وبواجب مثير وقميص وإر مع القدره ، وتسحب الحبرة والعمامة  
وحمة والمرأة اصاع عن العمامة وشط ، ونحو إماس مساحده لتبعة بالكافور ،  
وتسحب كونه ثلاثة عشر درهما وثنا ووضع فاصل على صدره وكتابه اسمه وأنه  
يشهد الشهادتين وأسماء الأئمة عيهم اسلام على بعمامة والقميص والإقرار بالحبرة  
والحريدتين من سمع لتحل أو شحر رطب فاليمى عد الترقوه بن القميص وبشرته  
والأحرى بن القميص والإرر من جانبه الأيسر وليحيط بحيوطة ولا تل بارتيق ، وتكره

الأكمام المبدأة وقطع الكعس بالحديد وحمل الكاهن في سمعه وبصره على الأشهر، ويستحب اعتدال لعامل قبل تكفيته أو الوضوء.

الرابع: الصلاة عليه ونحب على من بلغ سنًا مفسدًا حكم الإسلام

وواحدها: نقيم والعمه وحمل رأس الميت إلى بين المصنئ والتية وتكبيرات خمس يتشهد الشهادتين عقب الأولى ويصلي على لثني وآله عقب الثانية ويدعو للمؤمنين والمؤمنات عقب ثلثه وللميت عقب الرابعة وفي المستصعبين بدعائه ويطلق لأبويه ويساقق يقتصر على أربعة وبمعنه، ولا شرط فيها الطهارة ولا التيسيم، ويستحب إعلام المؤمنين به ومشي لمسح حلقه أو إلى جانبيه وترتيب وبعده و نظهارة ولو متبتمًا مع خوف العوب والوقوف عند وسط الزجل وصدر المرأة على الأشهر والصلاة في المعتادة ورفع اليدين في التكبير كنه على الأخرى، ومن دونه بعض تكبير أنتم لدافى ولأء ولوعلى بقر ويصلي على من لم يصل عليه يومًا وليه أو دائمة، ولو حصرت حدة في الأثناء أنها ثم استأنف عليها، والحديث يدل على احتساب ما مضى من الشكيرات عما ثم يأتي بالباقي لثانية وقد حققه في الذكرى.

الخامس: دفنه: وسواحب موارثه في الأرض مستقبل القبلة على حاضه الأيمن، ويستحب عمقه بحرقامة ووضع الحجارة أولاً وحمل الزجل في ثلاث دفعات والتسبق برأسه والمرأة عرسًا وبرون الأحنى إلا فيها وحل عقد الأكمام ووضع حذء على شرب وحمل سرية معه وبلقيه والذعاء له والخروج من الترحين والإهانة بظهور الأكف مسترحمي ورفع العر أربع أصابع وتسطيحه وصب ماء عليه من قبل رأسه دورًا والفاصل على وسطه ووضع اليد عليه مترخمًا وبلقي الولي بعد الانصرف، ويختير في الاستقال والاستدبار، وتسحب ثغرية قبل الذفن وبعده وكل أحكامه من فرض تكفاية أو بدبها.

### الفصل الثالث: في التيقم:

وشرطه عدم الماء أو عدم الوصول إليه أو الخوف من استعماله، ويجب طهه من

الجانب الأربعة علوة سهم في الحربة وسهمين في الشهدة، وتحب ما تراب الظاهر أو  
 المحرلا بالمعادن وثورة، ويكره بالسحرة والزمل، ويستحب من لغوالى.  
 والوحب، التية، والضرب على الأرض بيديه مرة للوضوء فيمسح بهما خبته من  
 قصاص شعراى طرف الأنف لأعلى ثم طهر يده اليسرى بطن اليسرى من الرند إلى  
 أطراف الأصابع ثم اليسرى كذلك ومرتين للعسل ويستقم غير الحب مرتين، ويجب في  
 سنية البدلية والاستساحة والوجه وبقرة، وتحب الموالاة، ويستحب بمص ليدى وليكن  
 عند آخر الوقت وحبوا مع لظمع في الماء ولا مسحبا، ولو تمكّن من الماء انتقص، ولو  
 وحده في أثناء الصلاة أتمها على لأصح.

• • •

## كتاب الصلاة

وفصله أحد عشر :

الأول : في أعدادها :

والوحد سبع : أيومية والجمعة والعداء والآيات والطواف ولأموات مستمر سدر وشبهه.

والمدوب لا حصر له وأفضله الرّواتب، فسظهر ثمان قبلها وللعصر ثمان قبلها وللمغرب أربع بعدها وللعشاء ركعتان حالاً - ويجوز قائماً - بعدها ونمائي سبيل وركعتا الشّمع وركعة الوتر وركعتا الصّبح قبلها وفي السّمر تنصف رباعية وتسقط رتبة لمقصورة، وبكل ركعتين من التّامة تشهد وتسليم، وينوتر بالمراده، ولصلاة الأعراي ترتيب الظّهرين بعد الثّنائية.

الفصل الثّاني : في شروطها :

وهي سبعة :

لوقت : فلنظهر روال الشّمس المعلوم يريد الطّل بعد بقصه، وللعصر المربع منها ولو تقديراً وتأخيرها إلى مصير الطّل مثليه أفضل، وللمغرب دهاب اخمرة لمشرقية، وللعشاء المربع منها وتأخيرها إلى دهاب المعربة أفضل، ولنصبح طلوع المحر. وعتد وقت الطّهرين إلى العروب والعشاءين إلى نصف اللّيل والصّبح حتى طلع الشّمس، وباقلة الظّهر من الرّوان إلى أن يصير الصّبي قديم والعصر أربعة أقدام وللمغرب إلى دهاب

المريّة، وبمشاء كوفنها. ولليل بعد نصفه إلى طلوع الفجر، وللضح حتى تطلع الحمرة. ويكره استافلة المستداة بعد صلاتي الضح والعصر وبعد طلوع لشمس وعروبها وقبيلها إلا يوم خمسة، ولا تقدم الليلة إلا لعذر وقضاؤه فصل فأول لوقت أفصل إلا لمن يتوقع روال عدره ومصائمه يتوقع قطره وبمشاءين إلى المشعر ويعود في بوقت على نظر مع تعذر لعلم فإن دخل وهو فيها أحزاً وإن نقضت أعاد.

الثاني: لفظة وهي الكعبة للمشاهد أو حكمه وجهتها لغيره، وعلامة العرق ومن في سمتهم حمل المغرب على الأيمن ولشرق على الأيسر وأحدى حلف لمكب الأيمن، وبشام حمله حلف الأيسر وسهيل بين العيسين، وللمغرب حمل الثريا والعيوق على يمينه وشماه، وايسر تقابل الشام، ويعول على قبة لئلا مع علم خطأ، فلو فقد الأمارات قند، وسو نكشف الخطأ لم يعد ما كان بين اليمين واليسار وبعد ما كان إليهما في وقته، والمستدبر بعيد ولو خرج الوقت.

الثالث: ستر اقل ونذير للرجل، وجميع اليدين عدا الوجه وكفّين وطاهر لقديمين بدمرأة ويحب كيون الشائر طاهرًا وعفى عما مزوعى بجاسة المريّة للقبى ذات الثوب الواحد.

ويحب عسبه كل يوم مرة وعسا يتعدّر إرالله فيصلّى فيه للضرورة والأقرب تحبير المحتررينه وبين الصلاة عاريا هيوماً بالركوع والتعود، ويحب كونه غير مفصوب وغير حله وصوف وشعر من غير مأكول إلا لحر ولتسحاب وغير مينة وغير احرير للرجل وحشى، ويسقط ستر لرأس عن الأمة المحصنة ولقبية ولا تجوز الصلاة فيما يستر ظهره لقدم إلا مع الساق.

ويستحب في المريّة وترك الشواد عدا العمامة والكساء والخف وترك الرقيق وشمال الصماء.

ويكره ترك شحتك مطفًا وترك ردء للإمام والتقاب للمرأة والنثم لما فإن معا انقراءة حرماً، ويكره في ثوب لثهم بالنجاسة أو العصب وفي دى التماثيل أو حاتم فيه صورة أوقية مشدودة في غير الحرب.



الرابع: المكان: ويجب كونه غير معصوب حايئاً من بحاسة متعذبة طهر المسجد  
ولأفصل لمسجد. ويتعاقب في مصيبة فمسجد حرام عانة ألف صلاة وسبوت عشرة  
آلاف وكل من مسجد لكوفة ولأقصى بألف والجامع عانة والقبيلة بحمس وعشرين  
والتوق بأثنى عشرة ومسجد المرأة بيتها.

ويستحب اتحاد المساجد متحاباً مؤكداً مكشوفة وليصاة على بابها وللمارة مع  
حائطها، وتقديم الدحل يمينه والخارج يساره وتعاقد بعله والدعاء فيهما وصلاة التحية  
قبل جلوسه.

ويحرم رحرهم وبغشها بالصور ونحيها وإخراج لخصي منها فيعاد.

وسكره نعلينها وبصاق فيها ورفع الصوت وقتل القملة وبري التل وعمل الضائع  
وتكبي لمحابي ونقياد وإنعاد الأحكام وتعريف الصوت وإشاد شعر والكلام فيها  
بأحاديث الدنيا.

ونكره الصلاة في الحتام وببوت العائط والسر والحدوس واستعط وعجن الماء والتسحة  
وقري التمل والتشح احتياطاً وبين المعابر إلا بحائل ولو عرة أو بعد عشرة أذرع وفي نظري  
وبسب فيه محوسى وإى نار مصرمة أو بصوير أو مصحف أو باب مفتوح أو وجه إنسان  
أو حائط يسر من بالوعة وفي مريض بدوات إلا العسم، ولا بأس بالبيعة والكنيسة مع  
عدم التنجاسة.

ويكره تقديم المرأة على رجل أو محادثتها به على الأصح ويرون بالحائل أو عشرة أذرع  
ولو حادى سجودها قدمه فلا مع، ويراعى في مسجد الجهة الأرض أو بيانها من غير  
المأكول والملوس عادة ولا يجوز على المعدن وتحجر على القرطاس لئلا يتحد من لثنت ونكره  
المكبوب.

الخامس: طهارة البدن من الحدث والحث، وقد سبق.

السادس: ترك الكلام وأفضل الأكثر عادة وترك سكوب الطويل عادة وترك لكاء  
لأموار بدنيا وترك الفقهه والتطبيق والكشف إلا لثنية ولا تنكب إلى ما وراءه والأكل  
والشرب إلا في التوت لمريد الصوم فيشرب.

التابع. للإسلام فلا يصح لعادة من الكافر وإن وجبت عليه، واستسير فلا نصيح من لحون والمعنى عليه وغير سمير لأفعالها ويمرر الصبي لست.

### الفصل الثالث: في كيفية الصلاة:

ويستحب الأذن والإقامة بأن يديهما ويكثر أربعاً في الأول لأذان ثم لتشهدان ثم الخيلاء ثلاث ثم تكبير ثم التهليل منى والإقامة منى ويريد بعد حتى على حير العمل قد قامت صلاة مرتين ويهلل في آخرها مرة. ولا يجوز اعتماد شرعية غير هذه في لأذان والإقامة كالتشهد بولاية وأن محمداً وآله حير البرية وإن كان الواقع كذلك، واستحبابهما في الخمس أدء وقضاء لسفره واجتماع، وقيل: يجب في جماعة وينأكدن في المهرجة وخصوصاً الصبح والمغرب ويستحبان للثناء سراً. ويوسيهما تدركهما ما سم يركع، وتسقطان عن الجماعة الثانية ما لم تنفرك الأولى، ويسقط الأذان في عصرى عرفة والجمعة وعشاء المردفة، ويستحب رفع الصوت بهما للرحل واشتريل فيه ولحدر فيها، ورتاب يقف على مرتفع وسعمال القبلة والعسل بيهما مركعتين أو مسجلة أو حسة أو حطوة أو سكتة ونحصى المغرب بالأخيرين ويكره الكلام في حالهما.

ويستحب الطهارة والحكة لغير المؤذن، ويكره الترحيع، ثم يجب القيام مستقلاً مع المكبة فإن عجز فعلى البعض فإن عجز اعتمد، فإن عجز قعد فإن عجز اصطجع فإن عجز استلقى ويومئ للركوع والسجود بالرأس فإن عجز عطف عيني بهما وفتحهما لرفعهما. وبتية معينة اعرض والأداء أو القضاء والوجوب أو التدب والقرية. وتكبير الإحرام بالعربية وسائر الأذكار بواحة، وتحب المغاربة لبتية واستدامة حكمها إلى فراغ وقراءة الحمد وسورة كامة، لا مع الضرورة في الأولى، وتجري في غيرهما الحمد وحدها أو تسبيح أربعاً أو تسعاً أو عشرًا أو اثني عشرة والحمد أولى.

ويحب الجهر في الصبح وأولى المساءين والإحضان في البواقي، ولا جهر على المرأة، وسحير الحشى، ثم الترتيل والوقوف ويعتمد الإعراب وسؤال الرحمة والتعود من التقدمة

مستحب، وكذا تطويل التوراة في الصبح وبوسطها في الظهر والعشاء وقصرها في العصر والمغرب ومع خوف ضيق، واحتيار «هل أني وهل أتيت» في صبح الإثنين والخميس و«الجمعة والمنافقين» في ظهريها وجمعها، و«الجمعة والتوحيد» في صبحها، و«الجمعة والأعلى» في عشايتها، ونعزم بركة في المربصه.

ويستحب الظهر في نوافس الليل والشرقي النهار، وحاول الحمد يحب عليه التعلم فإن صاق الوقت قرأ ما يحسن منها فإن لم يحسن قرأ من غيرها بقدرها فإن تعذر ذكر الله بقدرها، و«الصلى ونم شرح» سورة، و«لعل ولا يلاف» سورة وتجب لبسلة بينهما، ثم يحب الركوع مسحاً إلى أن تصل كفاه ركبتيه مطمئناً بقدره وحسب الذكر وهو: سبحان ربّي العظيم وبحمده أو سبحان الله ثلاثاً أو مطلق الذكر للمصطرز ورفع الرأس منه مطمئناً.

ويستحب التثليث في الذكر فصاعداً وترّ ونداء أممه وتسوية الظهر ومدّ العنق والتحصيح ووضع اليدين على الركبتين واسدأ باليمين مفزحتين وتكبير له رفعاً يديه إلى حذاء شحمتي أذنيه وقول: سمح الله لمن حمده والحمد لله رب العالمين في رفعه.

ويكره أن يركع ويد «تحت ثيابه» ثم تحب سجدتان على الأعضاء السبعة قليلاً فيهما: سبحان ربّي الأعلى وبحمده، أو ما مرّ مطمئناً بقدره، ثم رفع رأسه مطمئناً، ويستحب الطمأنينة عقيب ثنائية والريادة على الواحد ونداء وتكبيرات الأربع والشحوية للرحل والتورك بين السجدين، ثم يحب الشهد عقيب الثانية وآخر الصلاة وهو أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد، جالساً مطمئناً بقدره.

ويستحب التورك والريادة في لثناء ونداء، ثم تحب التسليم وله عازتان: التسلام عليهما وعلى عبد الله الصالحين أو: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبأيتهم بدأ استحب الآخر ويستحب فيه التورك وإيماء المنعرد إلى يمينه ثم مؤخر غيبه عن يمينه والإمام بصفحة وجهه يمينا والمأموم كذلك، وإن كان على يساره أحد سم أخرى مومناً إلى يساره، ويقصد لمصنّي لأشياء والملائكة والأئمة والمسلمين من الإيس والآخر،

والمأموم تزد على الإمام، وتستحب السلام المشهود

### الفصل الرابع: في باقي مسجياتها:

وهي: ترتيب تكبير، ورفع اليدين به كما مر مستحسن المصنف سطوب يدين مجموعة لأصابع مسطرة الإبهام، والنوحة بست كبريات، يكثر ثلاثاً ويدعو وتسمى ويدعو ووحدة ويدعو، ويتوجه بعد تحريمه، وترنح المصلي فعداً حاد فرائده وتسمى رحمة حاد ركوعه وتوركه حال شهوده، والتطرقانث إلى محده وركعاً إلى ما بين رجليه وساحل إلى أفعه ومنتشهاً إلى ححره، ووضع ايدين قائماً على محديه بحذاء ركنيه مصمومة لأصابع وركعاً على عيسى ركنيه لأصابع وإبهام مسطرة جمع، وساحل بحذاء أذنيه، ومنتشهاً وحالاً على محديه كهذه العجم.

ويستحب القنوت عقيب فرائده سنة بالمرسوم وأقصيه كمدت بمرح وأقده مسحات الله ثلاثاً أو حمداً، وليدع فيه وفي أحسن الصلاة بديه وديبه من مباح، وسقط لو سأل المحرم، والشمعيق وأقصيه تكبير ثلاثاً رفعا ثم التهليل بالمرسوم ثم يسبح بترهه عليها السلام يكثر أربعاً وثلاثين ويحمد ثلاث وثلاثين ويسبح ثلاث وثلاثين، ثم ابتداء بما سجد، ثم سجد سكر ويعقر بينهما ويدعو بالمرسوم

### الفصل الخامس: في التروك:

وهي ما سلف وأثناس إلا شمة ونطل الصلاة، وكذا برث نواحب عمداً أو أحد الأركان الخمس وبوسهؤ وهي سنة واقليم وتحريمه واركوع والسجدان معاً، وكذا الحدث ويحرم قصه حثيثاً وبحورف الحة وعد تركب الحصى والبسم، ويكره الاستعاب بميداً وشمالاً وشاؤف وشططي وبعث وانتحبه وشرعه وسأوه بحرف والأثنين به ومدفعة الأحسن أو تزيح.

تنته:

يسحب المرأة أن تجمع بين قدميه في الصلوات وترجل يرفق بينهما إلى شبر أو فتر،

ويصمّ ثدييها إلى صدرها ويضع ثديها فوق ركبتيها ركعة وتجلس على إتيئها وقد سامعوا قبل السجود، فإذا شَهِدَتْ صَدَّتْ فَحَدِيثُهَا وَرَفَعَتْ رُكْبَتَهَا مِنَ الْأَرْضِ، هَذَا يَهْتَمُّ اسْلَبُ.

### الفصل السادس: في بَقِيَّةِ الصَّلَاةِ :

فَمِنْهَا الْجُمُعَةُ وَهِيَ رَكْعَتَانِ كَانَتَا كَانَتَا عَوَصَ يَطْهَرُ وَيَجِبُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْخُطْبَتَيْنِ الْمُشْتَمِلَتَيْنِ عَلَى حَمْدِ اللَّهِ وَالنَّشَاءِ عَلَيْهِ وَصَلَاةٍ عَلَى نَبِيِّهِ وَآلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمُ وَالْوَعْدُ وَقِرَاءَةُ سُورَةِ حَمِيعَةٍ، وَيَسْتَحِبُّ بِلَاغَةُ الْخُطِيبِ وَبِرَاهِمِهِ وَمَحَافِظَتُهُ عَلَى أَوَّلِ الْأَوْقَاتِ وَاتِّعَظَ وَالْإِعْتِمَادُ عَلَى شَيْءٍ، وَلَا يَحْقُقُ إِلَّا بِإِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ وَلَوْ قَعِيَتْهُمَا مَعَ إِمَامٍ الْاجْتِمَاعُ فِي الْحَيَّةِ وَاجْتِمَاعُ حَمَّةٍ، وَتَقَطُّ عَنْ امْرَأَةٍ وَالْعَدِّ وَالسَّفَرِ وَالْهَمِّ وَالْأَعْمَى وَالْأَعْرَجُ وَمَنْ تَعَلَّ بِأُرِيدَ مِنْ فَرَسِيحٍ، وَلَا يَسْعَدُ حَمَّةً فِي أَقْلٍ مِنْ فَرَسِيحٍ، وَيَحْرَمُ سَفَرُهُ بَعْدَ الرُّوَالِ عَلَى الْمَكْلُفِ بِهَا، وَيُرَادُ فِي بَقِيَّتِهَا أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ وَالْأَفْضَلُ حَمَمُهَا سِدَاسٌ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ وَرَكْعَتَانِ عِنْدَ رُوَالٍ، وَالْمَرَامُحُ عَنْ السَّجُودِ يَنْتَقِي فَإِنْ سَعِدَ مَعَ ثَابِتِ الْإِمَامِ نَوَى بِهَا الْأَوَّلَى.

وَمِنْهَا صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ وَجِبَتْ شُرُوطُ الْجُمُعَةِ وَالْخُطْبَتَانِ بَعْدَهَا، وَيَجِبُ فِيهَا التَّكْبِيرُ رَائِدًا عَنِ الْمَعْتَادِ حَمَّةً فِي الْأَوَّلَى وَرَبْعًا فِي ثَانِيَةِ وَالْقُبُوتِ بِهَا وَيَسْتَحِبُّ الْمَرْسُومُ، وَمَعَ حَتْلَالِ الشَّرَاطِطِ تَصْنِيْ حَمَامَةٍ وَمَرَادِيْ مُسْتَحَبًّا وَلَوْ قَانَتْ لَمْ يَقْصُرْ.

وَيَسْتَحِبُّ لِإِصْحَارِهَا إِلَّا عَمَكَةً، وَأَنْ يَطْعَمَ فِي الْفَطْرِ قَبْلَ خُرُوجِهِ وَفِي الْأَصْحَى بَعْدَ عَوْدِهِ مِنْ أَصْحَابِيَّتِهِ، وَيَكْرَهُ اشْتِغَالَ قَلْبِهَا وَبَعْدَهَا إِلَّا بِمَحْدَدٍ شَيْءٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَيَسْتَحِبُّ التَّكْبِيرُ فِي الْفَطْرِ عَمِيْبَ أَرْبَعٍ أَوْهَا الْمَرْبُ لَيْتَهُ وَفِي الْأَصْحَى عَمِيْبَ حَمْسٍ عَشَرَ عَمِيْبَ وَعَشَرَ بِشِيرِهَا أَوْهَا ظَهَرَ التَّحَرُّ وَصُورَتُهُ

اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَذَلِكَ أَكْبَرُ رَبِّهِ الْحَمْدُ عَلَى مَا هَذَا.

وَيُرِيدُ فِي الْأَصْحَى: اللَّهُ أَكْبَرُ عَنِّي مَا زَرَقْنَا مِنْ نَهْنِمِ الْأَنْعَامِ. وَلَوْ اتَّفَقَ عِيدُ

وجمعة تخير القروى بعد حضور العيد في الجمعة.

ومنها الآيات وهي : الكسوف والزلزلة ولزيج التود ، أو الضمراء وكل محوف سماوى. ونحب فيها التبة وتحريمه وقراءة الحمد وسورة ثم تركوع ثم يرفع ويقراها هكذا خمساً ثم يسجد سجدتين ثم يقوم إلى الثانية ويصنع كما صنع أولاً ، ويجوز له قراءة بعض التورة لكل ركوع ولا يحتاج إلى معامه إلا في الأول فيحب إكمال سورة في كل ركعة مع الحمد مرة ولو أتم مع الحمد في ركعة سورة ونقص في لأخرى جازل لو أتم التورة في بعض الركوعات ونقص في أخر جاز

ويستحب بقوت عقيب كل مردوح ولتكبير لرفع من الركوع ولتسميع في الخامس والعاشر وقراءة الطوال مع التعة والجهر فيها وكذا يجهر في جمعة والعيد ، ولو جامعته محاصرة قدم ما شاء ، ولو نصبت إحداهما قدمها ، ولو نصبت محاصرة ولا تصلى على الرحة إلا لعذر كبيرها من المرائض ، ويقضى مع العواب وجوباً مع تعذر لترك أوبى به أو استيعاب الاحتراق مطلقاً.

ويستحب غسل مع التعمد والاسيما ، وكذا يستحب غسل للجمعة والعيد وهو ردى رمضان وليمة العطر وليتى نصف رجب وشعب والمعث والعدير والمباهلة وعرفة وسبوع المرس ، والإحرام ، ونظواف ، وزيارة المصومين ، والسعى إلى رؤية لمصلوب بعد ثلاثة ، والثوبة عن فسق أو كفر ، وصلاة الحجة ، والاستحارة ، ودخول الحرم ومكة والمدينة والمسجدين.

ومنها المدورة وشبهها وهي نامة للتدر المشروع.

ومنها صلاة ليلية بإجارة أو يحمل عن الأب وهي بحسب ما يترجم به.

ومن المدورات صلاة الاستسعاء وهي كالعيد ونحو الرداء ميتاً ومسايراً ولتكن بعد صوم ثلاثة آخرها الاثنين أو الجمعة ، والثوبة ، ورد المطالم

ومنها نافذة شهر رمضان وهي ألف ركعة غير الزواجب في العشرين عشرون كل ليلة ثمان بعد المغرب وأثنتا عشرة بعد العشاء وفي العشر الأخير ثلاثون وفي ليالى الإفراد كل

ليلة مائة ومحور لاقتصر عليها فتمرق الثمان على الجمع.  
ومنها نافلة البريرة ولا سجدرة ولشكر وغير ذلك.

### الفصل السابع: في الخلل في الصلاة:

وهو إتيان عمد أو سهو أو شك. ففي العمد بطلان الإحلال بالشرط أو الإجزاء  
كان حاهلاً إلا أجزأه والإحجاب، وفي السهو ينقض ما سبق، وفي الشك لا ينقض إذا  
تحدور عنه، ولو كان فيه أي شيء، فلو ذكر فعله بطلت إن كان ركناً ولا فلا، ولو نسي  
غير الركن فلا التمتع وسو لم يتجاوز عنه أي شيء، وكذا بركن ويقضي بعد الصلاة  
سجدة وشهادة والصلاة على النبي وآله ويسجد هما سجدتي السهو ويجب أيضاً  
لشككنم ناسياً وبسليم في الأولتين ناسياً ولزيادة أو انقصة غير لمطة وللقيام في  
موضع قوم وعكسه ولشك بين الأربع والخمس.

ويجب فيهما نية وما يجب في سجود صلاة، وذكرها:

بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ «أو» بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ  
وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

والشك في عدد الثانية أو ثلاثية أو الأولى من الرعاعية أو في عدد غير محصور  
أو قبل كمال التحدثين فيما يتعنى بالأولتين بعيد، وإن أكمل الأولى وشك في  
لزائد فيها صور خمس: الشك بين الاثنين والثلاث، والشك بين الثلاث والأربع وبين  
على الأكثر فيهما ثم يحسد بركعتين حالاً أو ركعة قائماً، والشك بين الاثنين  
والأربع يسى على الأربع ويحساط بركعتين قائماً، والشك بين الاثنين والثلاث  
والأربع يسى على الأربع ويحساط بركعتين قائماً ثم بركعتين حالاً وقيل: يصلى ركعة  
قائماً ثم بركعتين حالاً، ذكره ابن أبي نويه وهو قريب، والشك بين الأربع والخمس  
وحكمه قل الركوع كالشك بين الثلاث والأربع وبعده سجدة السهو. وقيل: تبطل  
الصلاة لو شك وسما يكمل السجود إذا كان قد ركع، والأصح انقضاه بقولهم عليهم  
السلام: ما أعاد الصلاة فقيه.

### مسائل :

وعلب على طته أحد طرق ما شك فيه نبي عليه ، ولو حدث قبل الاحتياط أو لأجراء المسببة يظهر وأتى بها على الأقوى ، ولو ذكر ما فعل فلا إعادة إلا أن يكون قد أحدث .

الثانية : حكم الضدود من بابيه بالطلاق في الشك بين الاثنين والأربع ، ولزواية محمولة المسؤل .

الثالثة : أوجب أيضا الاحتياط ركعتين حالسا لو شك في المغرب بين الاثنين والثلاث وذهب ومنه إلى النافذة عملاً برواية عن الساباطي عن الصادق عليه السلام وهو عطفى ، وأوجب أيضا ركعتين حالسا للشك بين الأربع والخمس وهو متروك .

الرابعة : حذر من الحيد رحمه الله الشك بين الثلاث والأربع بين الساء على الأقل والاحتياط أو على الأكثر وتحاط بركعة أو ركعتين ، وهو حيرة الضدود وترده الروايات المشهورة .

الخامسة : قال علي بن بابويه رحمه الله في شك بين الاثنين والثلاث . إن ذهب الوهم إلى الثالثة أتت رابعة ثم احتاط بركعة وإن ذهب الوهم إلى الاثنين سى عليه وتشهد في كل ركعة وسجد للسهو وإن اعتدل الوهم تخير بين الساء على الأقل وتشهد في كل ركعة وبين الساء على الأكثر والاحتياط ، والشهرة تدفعه .

السادسة : لا حكم للسهو مع الكثرة ولا للسهو في السهو ولا لسهو لإمام مع حفظ المأموم وبالعكس .

السابعة : أوجب ابن بابويه سجدتي السهو على من شك بين ثلاث والأربع وطن الأكثر ، وفي رواية إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام : إذا ذهب وهمك إلى التمام أنك في كل صلاة فاسجد سجدتي السهو ، وحملت على التدب .



## الفصل الثامن : في القضاء :

يجب قضاء العرائض اليومية مع الموات حال اليوع والعقل والخلوع عن الحيض والتعاس وسكر الأصل، ويراعى فيه الترتيب بحسب الموات ولا يجب الترتيب بين وبين الحاضرة نعم يستحب، ويجعل الترتيب سقط، ويوجهن عين لائحة صلى صحا ومعربا وأريما مطلقة، والمسافر يصلى مغربا وثانية مطلقة، ويفضى المرتد زمان رذته وفاقظ الظهور على الأقوى، وأوحى ابن الحنيد الاعادة على العارى إذا صلى ثم وجد الساتر في الوقت، وهو بعيد.

ويستحب قضاء التوافل الزانية فإن عجز تصدق، ويجب على الولي قضاء ما فات أباه في مرضه، وقيل: مطلقا، وهو أحوط. ولو فات مكلف ما لم يحصه تحرى وسى على ضته ويعدل إلى السابقة لو شرع في اللاحقة، ولو تجاوز محل المدول أنقها ثم تدارك السابقة لا عبر.

## مسائل :

ذهب المرتضى واس الجعيد وسنار إلى وجوب تأخير أولى الأعداد إلى آخر الوقت وجوزه الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله أول الوقت، وهو لأقرب.

الثانية: المروى في المبطون النساء إذا صحأ الحدث وأكره بعض الأصحاب، والأقرب الأول لتوثيق رجال الخبر عن الباقر عليه السلام وشهرته بين الأصحاب.

الثالثة: يستحب تعجيل القضاء ولو كان نافلة لم ينتظر بقضائها مثل زمان فواتها، وفي جوار النافلة لمن عليه مريضة قولان أقربهما الجوار، وقد بينا مأخذه في كتاب الذكرى.

## الفصل التاسع : في صلاة الخوف :

وهي مقصورة سغرا وحصرًا جماعة وفرادى ومع إمكان الافتراق فرقتين والعدوى خلاف القبلة يصلون صلاة ذات الرقاع بأن يصلى الإمام بفرقة ركعة ثم يتمون ثم تأتى

الأخرى فيصلتي بهم ركعة ثم ينتظروهم حتى يستقروا ويصلوا بهم، وفي المغرب يصلون بإحدىاهما ركعتين، ويجب أخذ سلاح، ومع الشدة يصلون بحسب الحاجة، مع معتد تحود، ومع عدم الإمكان يخرجهم عن كل ركعة. مُحْتَبَأُ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَبَلَدُهُ كَثِيرٌ.

### الفصل العاشر: في صلاة المسافر:

وشروطها. قصد ستة وسبعين ألف ذراع أو نصفه ليريد نزوح ليومه، وأن لا يقطع سبعة عروره على مبرله، أو بنة مدم عشرة أو مئتي ثلاثين يوماً في مصر، وأن لا يكسر سمره كالمكاري وملاح ولأخير وليريد، وأن لا يكون معصية، وأن يوارى عن حدرن بلده أو يحصى عنه أدائه فتعتن العصر إلا في مسجدي مكة ولدينة ومسجد الكوفة وخائر على مشرقه السلام فسحير وإتمام فصل، ومنه أبو جعفر بن بابويه، وطرد المرصق ومن الحيد احكم في مشهد الأئمة عليهم سلام. ولودخل عليه الوقت حاصراً أو أدركه بعد سمره أنم على الأقوى، ويسحت حر كل معصورة ناشيحاب لأربع ثلاثين مرة.

### الفصل الحادي عشر: في الجماعة:

وهي مستحبة في العريضة متأكدة في اليومنة وحية في الجمعة ولعبدن بدعة في لثمة إلا في لاسقاء والعبدن المدوية والعدير والإعدة ويدركها بإدرك الركوع، ويشترط بلوغ الإمام وعنده وعدائه ودكورتته، وتؤم المرأة منها لا دكراً ولا حنثي ولا تؤم الحنثي غير لمرأة، ولا يصح مع حائل بين الإمام والمأموم إلا في المرأة خلف الرجل ولا مع كون الإمام أعلى بالمعنى.

وتكره لقراءة حلقه في الخهريّة لا في الترتية، ولو لم يسمع ولو فهمه في الخهريّة قرأ مستحاً، وتجب بنة الانساق بالمعنى، ويقطع النافذة قبل ومريضة، لو حاف نفوت وإتمامها حس، نعم يقطعها للإمام الأصل، ويؤدركه بعد الركوع سجد ثم متألف التبة بخلاف إدراكه بعد السجود فربها بخبرته ويدرك نصيه جماعة في الموضعين، وتجب

المتابعة فلو تقدم ناسياً تدارك وعامداً استمر.

ويستحب سماع الإمام من خلفه ويكره بعكس، وأن يأتي كل من الخاضر والمساوي بصاحبه بن المساوي، وأن يؤم الأخدم والأبرص والمحدود بعد توبته والاعرابي بالمهاجر والمقيم بالمطهر الماء، وأن يستتاب المسوي، ولو تيسر عدم الإهنية في أثناء نحره وبعد الفراغ لا إعادة، ولو عرّض للإمام مخرج استتاب، ويكره الكلام بعد قد قامت الصلاة. والصننى خلف من لا يعتد به يؤذن معه ويقيم، وبعد نحره تقتصر على قد قامت إلى آخر الإقامة، ولا يؤم القاعد الممنون ولا لأعمى يعاين ولا المؤوف اللسان بالصحيح، وتقدم الأقر فالأقرب فالأقرب فالأقرب فالأقرب، والراغب أو من لجميع وكذا صاحب المنزل والإمارة، ويكره معه لأبرص والأخدم ولأعمى يعيرهم.

## كتاب الزكاة

وفصوله أربعة .

الأول :

تجب زكاة المال على البالغ العاقل الحر المتكفل من الأنعام الثلاثة والمالآت الأربع والتقدين . وتستحب فيما نبت الأرض من المكبل والمورون وى مال شجرة ، وأوجها ابن مويه فيه ، وى إناث الخيل السائمة ديتاران عن العتيق ودينار عن غيره ، ولا يستحب فى الرقيق والمعال والحمير .

فصب لإبل اثنا عشر : خمسة كل واحد خمس ، وى كل واحد شاة ، ثم ست وعشرون بنت مخاض ، ثم ست وثلاثون بنت لبون ، ثم ست وأربعون حقة ، ثم إحدى وستون مجدعة ، ثم ست وسبعون فستا لبون ، ثم إحدى وتسعون حقتان ، ثم كل حمير حقة وكن أربعين ست لبون .

وفى البقر نصابان : ثلاثون فتبع أوتبعة ، وأربعون فمئة .

ولللغنم خمسة : أربعون فشاة ، ثم مائة وإحدى وعشرون فشاتن ، ثم مائتان وواحدة وثلاث ، ثم ثلاثمائة وواحدة فأربع على الأقوى ، ثم فى كل مائة شاة .

وكلمما نقص عن النصاب فعمو ويشترط فيها التوم والحول معنى أحد عشر شهرًا هلالية ، ولتحتاج حول نادردها بعد غنائها بالرعى ، ولو نلم النصاب فى الحول فلا شيء ولو قربته ويجزىء الجذع من الصان والشي من المعر ولا تؤخذ الرثي ولا ذات العور ولا المريضة ولا هرمة ، ولا نعة الأكولة ولا محل لضراب ، وتجزىء القيمة ومن العين

أفضل، ولو كانت التعم مرضى فمهما، ولا يجمع بين مفروق في المثل ولا يفرق بين مجتمع فيه.

وأما التقدان يشترط فيهما لتصاب والسكة والحول. فتصاب الذهب عشرون ديناراً ثم أربعة دنانير، وتصاب النخلة مائتا درهم ثم أربعون درهماً، والمخرج ربع العشر من العين ونحوها القيمة.

وأما العلات: فيشترط فيهما التملك بالزراعة أو الاستعانة قبل انعقاد الشجرة والحل، وتصبها أثمان وسبعمئة رطل بالمعروف، ويجب في لزائد مطلقاً، والمخرج العشر من سقى سيحاً أو سقلاً أو عديت ونصف عشر بحيرة، ولو سقى بهما فالأعلى، ومع الشاوي ثلاثة أرباع العشر.

### الفصل الثاني:

إنما تستحق زكاة التجارة مع الحول وقيام رأس المال فصاعداً وتصب المائبة فتخرج ربع عشر لقيمة، وحكم باقي أحاس لزراع حكم الوحب، ولا يجوز تأخير الدفع عن وقت الوحوب مع الإمكان فيص ويأنم ولا يقدم على وقت لوجب إلا قرصاً فتحتسب عند اوجوب شرط بقاء القاص على النخلة، ولا يجوز نعلها عن سد المال إلا مع إقرار المستحق فيصم لا معه، وفي الإثم قولان ويجزى.

### الفصل الثالث: في المستحق:

وهو الفقراء والمساكين ويشتملها من لا يملك مؤونة سنة، والمروئي أن المسكين أسوأ حالاً، والذار والخادم من المؤونة، ويمع دو النخلة والقصبة إذا نهضت بحاجته وإلا تناول النخلة لا غير، والعاملون وهم لتعاه في تحصيلها، والمؤلفة قلوبهم وهم كفار يستمالون إلى الجهاد قيل: ومسلمون أيضاً، وفي الرقاب وهم المكاتبون والعبيد تحت الشدة، والغارمون وهم المديون في غير معصية، والمروئي: أنه لا يعطى مجهول الحال ويقاض الفقير بها وإن مات أو كان واجب الثقة، وفي سبيل الله وهو يقرب كلها،

وإن السبيل وهو المقطع له ولا يجمع عده في سده مع عدم تمكنه من الاعيص عنه ومنه الضيف.

وتشترط بعدائه فيمن عدا أنوفه، وبو كذا التمر معصية مع، و يعطى بطفل وبو كذا أنواه فاسمين وفي: اعتبر تحت بكثرة. وبعد انحالف البركة بواعظها منه ولا يعد باقي لعبادات و يشترط أن لا يكون واحب اسفة على المعنى ولا هاشميا، لا من قبيله أو تغذر الخفس.

ويجب دفعها إلى الإمام مع الطلب منه أو سعيه، قيل: و دفعه في العيبة ودفعها إليهم ببدء أفصل وفي: يجب و يصدق المالك في الإخراج غير من.

وتسحب قسمها على الأصناف و يعطاه جماعة من كل صنف ويجوز لوحد والإعفاء إذا كان دفعة، وقيل ما يعطى استحسانا ما يجب في قول لبعضين، ويستحب دعاء الإمام أو نائبه بمالك ومع بعية لا سعى ولا مؤلف، لا لمن يحتاج إليه، وليخص بركة التعم المتحمل ويضاف إلى المسحيين من قبولها هدية.

### الفصل الرابع: في زكاة الفطرة:

وتجب على البالغ عاقل حر المالك قوت سنة عنه وعن عياله وبوسرعا، وتجب على كافر ولا نصح منه، والاعتبار بالشرط عند هلال، ويستحب بوجده النسب ما بين الهلال إلى الربو، وقدره صاع من الحنطة أو شعير أو التمر أو الربيب أو الأرز أو الإقط أو النيس، وأقصها الثمرثة الربيب ثم ما يعلب عن قوته، والضع تسعة أرطال، ولو من نيس في الأقوى، ويجوز جرح لعمة بغير خوف.

وتجب النية فيها وفي المائنة، ومن عزل إحداهما بعد ثمة لعل لم يصم ومصرفها مصرف المدينة، ويستحب أن لا يعصر بقط عن صاع إلا مع لاجتماع وصين المال، ويستحب أن يخص بها المستحق من لقارنه والحر ولو كان الأحد غير مسحق ترجع، ومع التغذر بحريه إن اجتهد إلا أن يكون عده.

## كتاب الخمس

ويجب في العنينة بعد حراج المؤل والمعدن والعوص وأرباح المكاسب وخلال المحسطة ما لحرم ولا يتميز ولا يعم صاحبه ولكن إذا بلغ عشرين دينارًا قيل: والمعدن كذلك. وقال الشيخ في الخلاف: لا نصاب له. واعتبر أبو الصلاح فيه دينارًا، كالعوص وأرض لذمى المستقنة إليه من مسلم ولم يذكرها كثير، وأوجه أبو الصلاح في الميراث والضدقة والهبة وأنكره ابن دريس ولأول حسن. واعتبر المفيد في العنينة والعوص وأربعين دينارًا عيبًا أو قيمة، والمشهور أنه لا نصاب لعنينة، ويعبر في الأرباح مؤبته ومؤوبة عياله معتصداً.

ويقسم ستة أقسام ثلاثة للإمام عليه السلام تصرف إليه حاصراً وإن نوابه عائلاً أو محضاً، وثلاثة لليسمى وأصحابه وأبناء السبيل من الهاشميين بالأب وقال المرتضى: وبالأثم. ويشترط ههنا شركاء الإمام، ويكفي في ابن السبيل الفقر في بلد انشيسم، ولا يعبر لعدالة ويعبر بالإيمان.

ويصل الإمام أرض انجى عنها أو تسلم طوعاً أو نأد أهلها، والآجام، ورؤوس الجبال، ويطون الأودية وما يكون بها، وصوى منوك الحرب، وميراث فاقد الوارث، والعنينة يعبر إده. أما المعادن فالتاس فيها شرع.

• • •

## كِتَابُ الْفَضْلِ

وهو الكف عن الأكل والشرب مطلقاً، والجماع كله والاستمراء وإيصال لغير المتعمد والبقاء على الجنابة، ومعاودة الصوم جيباً بعد انتباهتين فيكفر، ويقضى لو نعتد الإحلال ويقضى لو عاد بعد انتباهة أو احتض بالمانع أو رعى متعمداً، أو تناول من دون مراعاة ممكنة فأخطأ سواء كان مستحب لليل أو النهار، وقيل: لو أضر لطلمة موهمة ظاناً فلا قضاء، أو نعتد القىء أو أجبر بدخول الليل فأطهر أو بقاءه فتناول ويظهر الخلاف، أو ينظر إلى امرأة أو علام فأمسى، ولو قصد فالأقرب الكفارة وحصولاً مع الاعتناء إذ لا ينقص عن الاستمراء بيده أو ملاءمة. وتكرر الكفارة بتكرر الوطء أو تعابير اجسس أو تخلل الشك في أو اختلاف الأيام وإلا فواحدة، ويتحمل عن الزوجة المكروه الكفارة، والتعزير بخمسة وعشرين سوطاً فيعزّز حين ولو طأعته فعليها.

### القول في شروطه :

ويعتبر في لوجوب البلوغ والعقل والخلو من الحيض والتفاس والسم، وفي الضمة التمييز والخلو منهما ومن الكفر، ويصح من المستحاة إذا فعلت الواجب من الغسل ومن لمسافر في دم المتعة وبدل البدنة والتدر المقيد به، قيل: وحراء الصيد. ويمرّن الضبي لسبع وقال ابن مابويه والشيوخ في النهاية: تسع. والمريض يتبع طئه ولو تكلفه مع ظن الضرر قضى. وتحب فيه التية المشتعلة على الوجه والقرية لكل ليلة، والمقارنة محرمة ولتاسي يحددها إلى الروال، والمشهور بين القدماء الاكتفاء بنية واحدة للشهر، وإدعى



المرتضى في الوصية فيه الإجماع، والأول أولى. ويشترط فيما عد رمضان اتعيين، ويعني  
مروية اهللال أو شهادة عدلين أو شفع أو مصى ثلاثين من شعبان لا يواحد في أوقته، ولا  
تشرط الخمسون مع الضحو، ولا عمره بالحدود والعدد والعتق والانفتاح ولتطوق والحناء  
ليتين.

والمحبوس يتوحي فإن طهر اتقدم أعاد، والكف من طوع البحر الثاني إلى دهاب  
المشرقية، ولو قدم المسافر أو برأ المريض قبل الزوال ولم يتناول أحدهما بقوم حلال  
النسبي والكافر والخنثى والنساء والمجنون والمعمى عليه فإنه يصير روان البدر قبل  
المحرم، ويقصبه كل بارك له عمداً أو سهواً أو بعدر إلا النسبي والمجنون والمعمى عليه  
والكافر الأصلي، وتسحت لتاعة في القضاء، ورواية عمار عن الصادق عليه السلام  
تنصت استحياب التفريق.

### مسائل :

من سى عمل الجانة قصى الصلاة والصوم في لأشهر، ويحترق قصى رمضان ما يديه  
وبين الزوا، فإن أفطر بعده أطعم عشرة مساكين، فإن محرم صام ثلاثة أيام.

الثانية : لكفارة في شهر رمضان وأندر لمعين والعهد عتق رقبة أو صيام شهرين  
متتابعين أو إطعام ستين مسكياً، وبوأفطر على محرم مطلقاً ثلاث.

الثالثة : بواستمر المريض إلى رمضان آخر فلا قضاء، ويفدى عن كل يوم عذ، ولو  
برأ وتهاون فدى وقصى، ولو لم يتهاون قصى لا عبر.

الرابعة : إذا تمكّن من القضاء ثم مات قصى عنه أكبر ولده الذكور، وقبل الولي  
مطلقاً. وفي القضاء عن المسافر خلاف أقربه مراعاة تمكّنه من المقام والقضاء، ويمضى  
عن المرأة والعبد والأشئ لا يقصى وتنصق من التركة عن اليوم عذ، ويجوز في لشهرين  
المتتابعين صوم شهر والصدقة عن آخر.

الخامسة : لو صام المسافر عمداً أعاد، ولو كان جاهلاً فلا، والتاسي يحق بالعمد،  
وكلما قصرت الصلاة قصر الصوم، إلا أنه يشترط الخروج قبل الزوال

السادسة : شيخان : عرافان عذ ولا قضاء، ودو لعطاش شايوس من برئه كذلك ولو برأ قصي.

السابعة : اخدم من لعرب والمرصع القيلة اللس بعطرا وبعطرا، ولا تحب صوم النافلة بشروعه فيه، نعم يكره قصه بعد لروان، لا لمن تدعى إلى صوم.

الثامنة : يجب تتابع الصوم إلا أربعة : نذر نصي وما في معناه، وقضاء الوجب، وحرء بصد، واسعة في نذر هدي. وكما أحل بالبيعة لعذرني ولا له يستأنف إلا في شهرين مائة من شهر ويوم من ثانی، وفي شهر بعد خمسة عشر يوماً، وفي ثلاثة المتعة بعد يومين ثاشهما العيد.

التاسعة : لا عهد الصيام بمس الحاتم وفي الظاهر موضع الطعام. ويكره مباشرة لساء ولا كسحاب في ميث وجرار بدم لمصعب وذخوب خدم وشتم اترحين وخصوصا ترحين والاحتداب رخدم وحنوس المرأة والحشي في الماء ونقد هرن حصي لمسوح كذلك وبل اثوب على حشد واهدر.

العاشر : سحب من صوم أو حمس من لشهر وخر حمس منه، وأول أربعة من لعشر لأوسط، ويام لبيص ومولد شتي عليه بسلام، ومعه، ويوم بعدير، والقحوق، وعرفة من لا يصعبه عن نداء مع تحق هلال، ولماهنة وخميس، وخمعة، وستة أيام بعد عيد الفطر، وأول من الحجة ورحب كنه، وشعبان.

الحادية عشر : يسحب لأمسك في سفر والمرص نروب عدرهما بعد التاوب أو بعد لروان، ومن سيف من دوى الأعد راسي يروب في أبناء لنهار.

الثانية عشر : لا يصوم صبيغ بدون دن مصيغه، وفي: بالعكس بقاء، ولا المرأة والعبد بدون دن نروح وبسك ولا سوب بدون دن بواله، ولأولى عدم بعماده مع انتهى.

الثالثة عشر : يحرم صوم العبيدين وأيام لتسريع لمن كان ممي، وفيه بعض لأصحاب ذلك سن، وصوم يوم سنك سنه لعرض وأوصاه سنة لتقل أحرأ إن ظهر كونه من رمضان، ونور دد فعولان أقر بهما الإجراء. ويحرم نذر لمصيبة وصومه والصمت

والواصل وصوم الواجب سفرًا سوى ما مر.

الرابعة عشرة: يهرز من فطر في شهر رمضان عمدًا عامًا لا بعدد، فإن عاد عذر، فإن عدد قتل، ولو كان محلًا قتل إن كان ولد على العشرة والسيب إن كان عن غيره.  
الخامسة عشرة: السلوع يدى يجب معه العدة الاحتلام أو الإبت أو بلوغ خمسة عشر سنة في الذكر وتسع في الأنثى، وقار في الملوحة وبعده أس حرة: بلوغها بعشر. قال ابن إدريس الإجماع على التسع. وينتفى بذلك الاعسكاف وهو مستحب خصوصًا في لعشر الأواخر من شهر رمضان.

ويشترط لصوم، فلا يصح، إلا من مكث يصح منه الصوم في رمضان يصح صومه وأوقته ثلاثة أيام، والمسجد جامع، وحصر في الأربعة أو الخمسة صغيف، والإجماع معسكه فسطل بحروجه، لا ضروره أو طعة كمدة مريض أو شهدة أو شيع مؤمن، ثم لا يحبس بوجرح ولا يمشى تحت ظل أخيرًا، ولا يصنى إلا بمسكه إلا في مكة، ويجب بالشر وشبهه ومضى يومين على أشهر، وفي المسود يجب بالشروع. ويستحب لاشرط كالمحرم من شرط وجرح فلا قضاء، ويوم يشترط ومضى يومان أتم، ويحرم عليه نهار ما يحرم على الضائم، ويبدأ ونهارًا الجماع وشم الطيب ولاسماع بالنس، ويفسده ما يفسد الصوم، ويكفر إن صد شئت أو كان واحدًا، ويجب بالجماع في السواحب نهارًا كقارون إن كان في شهر رمضان، وميل. مطلقًا. وليلا واحدة فإن أكره المعتكفة فأربع على الأقوى.

• • •

## كتاب الحج

وفيه فصول :

الأول :

يجب الحج على المستطيع من الرجال والنساء والخنثى على الفور مرة بأصل الشرع، وقد تحب بالنذر وشبهه ولا استحجار وإفساد ويستحب تكراره ومعاقد أشرائط، ولا يحرم كالعقير والعبد بدين مولاه. وشرط وجوبه البلوغ والعقل والحريّة والرّد والزّاحلة والتمكّن من المسير وشرط صحته الإسلام، وشرط مباشرته مع الإسلام التمييز. ويحرم استولى عن غير المميّز بدناً، وبشرط صحته من العبد إيد المولى، وشرط صحّة لتدب من المرأة إيد الرّوح، ولو أعسق العبد أو بلغ القصي أو أفاق المحنوك قبل أحد الموقعين صحّ وأجرأه عن حجة الإسلام، ويكفي البدل في تحقق الوجوب ولا يشترط صيغة حاضرة.

ولو حج به بعض إخوانه أحرأه عن العرض، وبشرط وجود ما يميّز به عياله الوجبي لتعمّقه إلى حين رجوعه، وفي اسبابه المنوع بكسر أو مرض أو عدوّ قولان، المروي عن عليّ عليه السلام ذلك، ولو زال العذر حجّ ثبناً. ولا يشترط الرّجوع إلى كفاية على الأقوى، ولا في المرأة المحرم، ويكفي طن السلامة والمستطيع يحجّه الحجّ مشككاً، والحجّ ماشياً أفضل إلّا مع الضعف عن العبادة فالركوب أفضل، فقد حجّ خمس عليه السلام ماشياً مراراً، وقيل: إنّها خمسة وعشرين حجة، والمحامل تفاق بين يديه.

ومن مات بعد لإحرام ودخول الحرم أحرأه، ولو مات قبل ذلك وكان قد استفرّ في دقته قصي عنه من بدنه في طاهر الزّواية، فلو صدقت التركة فمن حيث بلغت ولو من

ولو حج ثم ارتد ثم عاد لم يعد على الأقرب، فهو حجّ مخالف ثم استنصر به بعد إلا أن يحلّ بركن، نعم يستحب الإعادة.

### القول في حج الأسباب :

لو تندر الحج وأطلق كفت المرة ولا تحرىء عن حجة الإسلام، وقيل: إن بوى حجة التندر أحرأت ولا فلا. وبوقيد بحجة الإسلام فهي واحدة ولو قيد غيرها فهما اثنتان وكذا العهد واليمين، ولو تندر الحج ماشياً وحج و يقوم في لمع، فهو ركب طريقه أو بعصه قصي ماشياً، ولو عحر عن المشى ركب وساق بدنة.

و يشترط في النائب النوع والعقل والخلو من حج واجب مع التمكن منه ولو مشياً والإسلام وإسلام لموب عنه واعتقاده الحق إلا أن يكون ذا النائب.

و يشترط بية التيانة منه وتعيين الموب عنه قصداً، ويسحت مطلقاً عند الأفعال، وتسرأ دتمه لو مات محرماً بعد دخول الحرم وإن حرج منه بعد، ولو مات قبل ذلك استعيد من الأجرة بالنسبة، ويحب لإتيان ما شرط عليه حتى الطريق مع العرص، وليس به لاستناسة إلا مع الإذن صريحاً أو يباع العقد مقيداً بالإطلاق، ولا يفتح عن اثنين في عام، ولو استأجره لعام سبق أحدهما صحح وإن أفترن مطلقاً، ونحو التيانة في أعضاى الحج، كالظواف والسعى والرمي مع المعز، ولو أمكن منه في الظواف والسعى وحج ويحتسب لهما.

وكفارة الإحرام في مال الأخير ولو أفسد حجه قصي في القابل، والأقرب الإحرام، وملك الأجرة.

و يستحب إعادة فاصل لأجرة، والإتمام له لو أعوز وركب براءة المرأة بضرورة والحشى الضرورة، و يشترط علم الأخير بالماسك وقدرته عليها وعدائه فلا يُستأجر فاسق ولو حج أحرأه، والوصية بالحج تصرف إلى أجرة لمثل ويكفى المرة إلا مع إرادة لتكرار.

وبوعتس بعدد ولثائب نعتاء ولو عني لكن سنة قد وفصر كمن من الثامنة  
والثقة، ولو رد حجة في عام مرتين من اتس. والودعي لعدم امتناع لو ارت يستأجره  
من يخج أو سفسه، ولو كان عليه حجتان حديثان فكذلك يد لأصبح تهما من  
الأصل، ولو بعددو ورعب، وفيه يفتقر إلى أدب حاكم، وهو بعد

## الفصل الثاني : في أنواع الحج :

وهي ثلاثة :

تمتع : وهو فرض من بعد عن مكة بتدبيره وأرض من مبل من كل حبت على لأصبح،  
ويقدم عمرته على حجه داوياً بها التمتع.

وقرب ، وإفراد : وهو فرض من نفس عن ذلك، وبوطيق بتدر غير في الثلاثة  
وكذا سحير من حجة بد، وليس له عني عليه نوع العدول إلى غيره على الأصح، لا  
ضرورة، ولا تمنع الإحرام بالحج وعمره تمنع إلا في شؤل ودي لقعدة ودي الحجة.

وبشرط في لتمتع حج الحج وعمره بدم واحد والإحرام بالحج به من مكة وفصحه  
مسجد ثم لمقام أو نحو الجراب، وبو أحرم بعيره أنه يحرم لأمع التعذر، ولو صاق بوقت  
عن بدم عمره بخص أو نفس أو عذر أو عذر أو عدل إلى لإفراد وأنى بالعمره من بعد.

وبشرط في الإفراد سه وجرمه من سبب ومن دويرة أنه ب كانت قرب  
إلى عرفات، وفي عرفات ذلك وعنده سبب هدي وسعرة ب كان بدنة ويمتده ب كان  
غيره بأن يعلق في رقبته معلا قد صبي فيه وبودعه، وبودعه للإبر حار

مسائل :

بحور من حجة بدنا مفردة بدول إلى التمتع لكن لا يتي بعد طوفه وسعيه، فهو سبي  
بطلب متعته ونفى على حجه، وفيه : لا اعسر، لا سائيه ولا بحور بدول للعر، وفيه  
بحور بدول عن حجة بواحد بصاً، كما أمر بد لتسي صبي لله عليه وبه من سم بصف

من الضحاة، وهو قوی.

لشاة : يجوز للقدرة وسعده إذا دخل مكة بطواف والسعي إما الواجب أو التذبح  
لكن يحدّد النسبة عقيب صلاة طواف، فهو تركه، حلاً على الأشهر.  
شاة : لو سجد المكي ثم حج على ميعة أخره من وجوها، ولو علت إقامه في  
لأفق منع، ولو سجد بحجر، والمجاوز عكة يسكن في شاة إن لا فرد ومرت وقبها  
يشنع، ولا يجب الهدى على غير السمع وهو سلك لا حزن.  
الزاعة : لا يجوز جمع بين التمسك سنة وحدة فيبطل، ولا إدخال أحدهما على  
لآخر قبل محله من الأول فيبطل شاة إن كان عمرة أو حجاً قبل التعمي، ولو كان  
مسل تقصير ويعتمد ذلك فالروى : أنه يبقى على حقه مفردة. ولو كان سبب صبح إجماعه  
شاة ويستحب خبره شاة.

### الفصل الثالث : في المواقيت :

لا يصح لإحرام من الميقات، إلا ستر وشبهه، إذا وقع الإحرام في أشهر الحج، ولو  
كان عمره مفردة لم يشترط، ووجوب مريد الاعتدال في رحب تقصيه حاربه لإحرام  
من الميقات ولا يجب، عادة فيه، ولا يسجد الميقات غير إحرام، فيجب الرجوع إليه ولو  
بعد سطل، بعمده وإحرام من حيث أمكن، ولو دخل مكة حرج إلى أدنى أهل فيه  
تعدّ من موضعه وبوأمكنه الرجوع إلى الميقات وجب.  
والمواقيت ستة :

دى الحليفة لمدينه، وخجفة للشام، ويلمم لليمن، ومرت للطفائف، وبعقيق  
للعراقى وأقصه المسلح، ثم عمرة، ثم دى عرى.  
وميقات حج تمتع مكة، وحج الإفراد مرله كما سبق، وكل من حج على ميعة  
فهو له، ولو حج على غير ميقات كفته المحادة، وبو سم محاد أحرم من قدر بشرط فيه  
لمواقيت.

## المفصل الرابع : في أفعال العمرة :

وهي لإحرام ولظوف وتسمى والتقصير. ويريد في عمرة لإفراد بعد التقصير ظوف نساء وبحور فيها الخلق لا في عمرة التمتع.

### القون في الإحرام :

يتحت توفير شعر الرأس لمن أراد الحج من أول ذي القعدة وأكد منه هلال ذي الحجة، واستكمال شطيف بقص الأظفار وأحد شارب والإطلاء، ولوسيق أحرأ ما بم يمض خمسة عشر يوماً والعمل وصلاة سنة الإحرام والإحرام عفيف الظهر أو مريضة، وبكمي النافلة عند عدم وقت المريضة.

وتحت فيه نية المشتملة على مشخصه مع العرة، ويقارب بها.

ثَبِّكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ وَالْمُلْكَ لَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ.

وليس ثوبى الإحرام من جنس ما يصلّى فيه.

ولعارل بمقد إحرامه بالتلبية أو بالإشعار والتعميد، وبحور الحرير ولحيط للنساء، وبحرى القباء مقلوماً لوفقد الرداء، والسرائل لوفقد الإزار.

ويستحب سرحل رفع الصوت بالنسبة ولتحدّد عند مختلف لأحوال ويصاف إليها التلياب مسحبة ويقطعها المتنع إذا شاهد بيوت مكة، ولحاج في رواد عرفة، والمعتمر مسفرد إذا دخل الحرم والأشراط وبكره الإحرام في السود والمقصرة وشبههما، والتوم عبيها ولوسحة والمعلمة ودحول الحقام وثلاثة المادى.

### وأما التروك المحترمة فثلاثون :

صيد البر ولودلانة وشاره، ولا يحرم صيد الحر وهو ما يبيض و يفرح فيه، والنساء بكل استماع حتى انعقد، ولا استماء، وليس المحط وشبهه، وعقد الرداء، ومطلق شطيب، والمقص من كرهه الزخعة، ولا كتحال بالسواد ولطيّب، ولا ذهاب، وبحور



أكل الدهن غير المطب، والحدل وهو عود لا والله وبلى والله، والمسوق وهو الكذب،  
والسباب، وسطر في المرأة، وحراج يتم حثيثاً، وقبع الصرس وقصن تطمر وبرية  
الشعر، وعظية الرأس للزحل، والوجه بمرأة ويجور، سد القناع، في ظرف أنفها غير  
إصابة وجهها، والسف، والحناء تزييه وأستحم للزينة وسس المرأة ما لم تعتده من  
خدمتي، وإظهار المعتاد للروح، وسس الخفض بفرح وما يترصهر فدميه، والسفيل  
سرحل الضحيج سائراً، وسس سلاح حثيثاً، وقطع شجر الحرم وحشيشه إلا الإدرج،  
وما يست في مسكه، وعودي لحاله به، وشجر هوأكه، وفنل هوأم الحسد، ويجور بقره.

### القول في الطواف :

ويشترط فيه رفع الحدث والنجس والختان في الزحل وستر العورة.  
واحبه : التبة، والدعاة بالحجر الأسود، والختم به، وحمل البيت على يساره،  
والطواف بينه وبين المذبح، وإدخال الحجر، وحروجه بجميع يديه عن البيت، وإكمال  
السبع، وعدم الزيادة عليها فينبطل إن تعمد، والركعتان حلف المقام، وتوصل أربعة  
أشواط متوالت لدونها بطل وإن كان لمروره أو دخول البيت، ولو ذكر في أثناء لسعي  
ترتب صحته وبطلانه على الطواف، ولو شك في العدد بعده لم يثبت وفي الأثناء بطل  
إن شك في التقيصة، وبس على الأقل إن شك في الزيادة على سبع، وأما هل الطواف  
فيبسي على الأقل مطلقاً.

وسننه : العسل من بئر ميمون أو فتح أو غيرهما، ومصع الإدرج ودحول مكّة من  
أعلاه حافيت بسكية ووقار، والدحون من باب بني شبة، والدعاء بالمأثور، والوقوف  
عند الحجر، والدعاء فيه وفي حالات الطواف، وقرعة القرآن، وذكر الله تعالى، والسكينة  
في المشي، والرميل ثلاثاً ومشي أرسعاً على قول، وستلام الحجر، وتميله، أو لإشارة  
إليه، وستلام الأركان والمستحار في السبع، وإصباغ الطل والحلته، والدعاء وعذ  
دوبه عنده، والدناني من البيت، ويكره الكلام في أثناءه بغير الذكر والقرآن.

## مصادر:

الأولى : كل طواف ركس ، لا طواف التاء ، فيعود وحوماً مع لمكة ومع التمتع  
مستحب ، ولو سي طواف التاء حارث لاسانة احتياط .

ثانية : يجوز تقديم طواف الحج وسعيه لمفرد على نوافل، ولمستثغ عند ضروره، وطواف النساء لا يقدم لهم إلا لضرورة وهو واحد في كل سنة على كل فاعل إلا في عمرة التمتع وأوجه فيها بعض الأصحاب، وهو متأخر عن السعي.

الثالثة : تحرم البرطمة في الطواف، وقيل يختص بموضع تحريم منبر برأس.

سُرَاعَة . روى عن عبيد الله بن علي بن السلام في امرأة ندرت لظوف عن أربع : أن عليها ظوفين . وقيل : يقتصر على المرأة ويظن في رجل . وقيل : يظن فيهما والأقرب الصحة .

الخامسة يستحب إكثار الطواف ما استطاع، وهو فصل من الصلاة للوارد، ويمكن ثلاثمائة وستين طوقاً، وإن عجز حملها شوطاً.

السَّادِسَةُ : القرن مبطل في طواف المريضة، ولا بأس به في النافلة وإن كان تركه

### القول و النعي والتقصير:

ومقدماته : ستلام الحجر والشرب من رمرم وصحت مائها عمية ويطهارة وخروج من باب الصفا ومستقبل الكمية والذعاء والذكر.

وواحده : التَّيَّةُ والبدأة بالقصا والحتم بالمروة فهذا شوط وعوده احر فالتبع على المروة وترك الزيادة على السبع يبطل عمداً ، ولتقبضة فيأثني بها ولوراد سهواً تحترق بين الإهدار وتكميل أسوعين كالطواف ولم يشترع استحباب السعي إلا ههنا وهو ركبي يبطل بتعمد تركه ، ولو طعن منه فواقع أوقلم فتبي الخطأ أنه وكفر بقرة . ويجوز قطعه لحاجة وغيرها ، والاستراحة في أثناءه . ويحب التقصير بعده بمسماه إذ كان سعي العمرة من الشعر أو لظفر وبه يتحلل من إحرامها ، وبوحلق قشاة ، ولو جامع قبل التقصير عمداً بمدينة بموسر وبصرة

للمتوسط وشاة للمعسر.

ويستحب التشبيه بالمحرمين بعده، وكذا لأهل مكة في الموسم.

### الفصل الخامس : في أفعال الحج :

وهي الإحرام والوقوفان ومسك مى وطوف حى ومعه وطواف لىاء ورمى الجمرات والمبيت بمنى.

### القول فى الإحرام والوقوفين :

يجب بعد التقصير الإحرام بالحج على المتمتع، ويسحب يوم تروية بعد صلاة الظهر وصفته كما مر، ثم الوقوف بعرفة من روال التاسع إلى عروب شمس مقروبا بالثنية «وحدة عرفة من بطن عرنة وثوية وعرة إلى الأثر إلى دى المعار» ولو أقاص قبل مغروب عاملا ولم يعد عبدة، فإن عحر صام ثمانية عشر يوما.

ويكره الوقوف على جبل وعاذرا وركنا، ولمسحت الميب مى ليلة التاسع إلى العحر، ولا يقطع محسرا حتى تطلع الشمس، والإمام يحرر إلى مى قبل الصلاتين وكذا ذو العدر، والدعاء عند خروج إليها ومنها وفيها، والدعاء بعرفة، وإكثار لذكر وليذكر إحوائه بالدعاء وأقلهم أربعون.

ثم يفيض بعد عروب الشمس إلى المشعر مقتصدا فى سيره داعيا إذا بلغ الكثير الأحمر ثم يقف به ليلا إلى طوع الشمس، والواحد الكون بالثنية.

ويستحب إحياء تلك الليلة والدعاء والذكر والقراءة ووطء الضرورة المشعر برجله والصعود على قزح وذكر الله عليه.

### مسائل :

كل من الموفين ركن يطل الحى تركه عمدا ولا يطل سهوا، نعم لو سها عنهما

نطل. وصطرارنى عرفة ليلة البحر، وصطرارنى لشعر بل رونه، وكل أفساد بحرى إلا  
لاصطرارنى سواحد. وسواقص من البحر عامداً فساد. وبحر للمرأة والخائف من غير  
حبر.

وحدة المشعر من الحائط والأرمين ووادى بحره. ويستحب النفاذ حصى الحمار  
منه وهى سعوى، وأهروبه فى وادى مخترد عىء لرسم.

### القول فى مناسك منى يوم التحر:

وهى رمى حرة بصفة ثم تبيع ثم الحن. فهو عكس عمداً ثم وأحره.  
وتحب سنة فى سرمى. كعب سبع مئسبة للحرمة بعده، تسقى رمانا يستقى  
حجرًا حرميًا بكر. ويستحب سرش منقطة بعد الأمانة، وتظهره ولعاء والتكبير مع  
كل حصاة، وتساعد نحو خمسة عشر درعاً ورميه حذفاً، وتستحب حمره هاء، وفى  
الحمرتين الأخيرين يستحب الفسة، وترمى ماشية

وتحب فى الذبح حذغ من الضأن أو نى من غيره ثم حصة غير مهروب ويكفى فيه  
نظر خلاف ما لو ظهر ناقصاً فإنها لا بحرى، ويستحب أن يكون مما عُرف به سميًا  
يسطر وعشى ويسرك فى سواد، إناثاً من الإبل والبر، ذكراناً من لعم، وتحب التبة  
ويتولأها لذابح ويستحب جعل يده معه وقسمته بين الإهداء وصدقة ولأكل.

ويستحب سحر الإبل قائمة قد ربطت بين حلق والزكاة وطعمها من لأمين،  
والذعاء عبده، ولو عحر عن شمين ولأقرب إجراء لمهول وكذا الناقص، ولو وحد  
الشمس دونه حلقه عمد من يشتره ويهديه طول دى الحقة، ولو عحر عن لشم صام ثلاثة  
فى الحج متوالية بعد التلثس بالحج وسعة إذا رجع إلى أهله، ويتحتر مولى لأدول بين  
الإهداء عنه وبين أمره بالصوم.

ولا يحرى الواحد إلا عن واحد وبوعده الضرورة، ولومات أخرج من صلب لمان،  
ولومات قل الصوم صام الولي عنه عشرة على قوب وتقوى مرعاه فمكه منها، ومحل

الذبح والخلق مسمى وحدها من العفة إلى وادى محشر، ويجب ذبح أهدي نمران مسمى ساقه وعقد به إحرامه، وبو هيك لم يجب بده له، ونوع حر دبحه وأعلمه علامة الصدقة، وبحور بيعه بوانكسر والصدقة شمه، ولو صل فدحه أو حد أحرأ، ولا يجزىء ذبح هدى لشمع لعدم التغير، ومكة إن قره . لعمره ومسمى إن قره بالحج، ويجزىء هدى الواجب عن الأصحية والجمع أفضل.

ويستحب التصحية بما يشتره، وبكره بما يرنه. وأثمها على أربعة أثم التحر، وبالأمصا ثلاثة، ولو تعذر تصدق شمه، فإن أحضت فشمس موع عليها، وبكره أحد شيء من حبودها وإعطاؤها حرار بل يتصدق بها.

وأما الخلق فيتخير به وبس التقصير، والخلق أفضل وحصولاً للملبد والضرورة، وتعتن على المرأة التقصير. ولو تعذر في مسمى فعل غيرها وبعت بالشعر إليها يبدى مستحباً، ويمزق الشعر المسمى على رأسه.

ويجب تقديم مسامك مسمى على طواف الحج هو آخره عندما مشاة، ولا شيء على التامى وبعيد الطواف، وبالخلق يتحل إلا من النساء والطيب والقييد فإذا طاف ومسمى حلل الطيب فإذا طاف للنساء حلل له، وبكره لبس المحيط قبل طواف الزيارة والطيب حتى يطوف للنساء.

### القول في العود إلى مكة للطواف والتمى :

يستحب تعجيل العود من يوم التحر إلى مكة وبحور تأخره إلى العدة، ثم يأثم لشمع بعده، وقيل لا إثم. ويجزىء طوف دي الحقة وقيمة الجميع كما مر غير أنه بوى بها بالحج.

### القول في العود إلى مسمى :

وتجب بعد قضاء مسامكه مسمى العود إليها للمبيت بها ليلاً ورمى الحمرات الثلاث

بهاراً، فبواب يعبرها فمن كل ليلة شاة إلا أن ييب ممكة مشتعلاً بعبادة، ويكفي أن يتجاوز نصف الليل.

ويجب في الرمي الترتيب بدءاً بالأولى، ثم الوسطى، ثم حمرة العصة، ولو نكس عمداً أو بسياً سطل، وبحصل ترتيب أربع حصيات، ولو سبى حمرة أعدد على الجميع إن لم يسعتهن، وسوسى حصاة رمها على الجميع، ويستحب رمي الأولى عن يمينه ولذعاء ووقوف عده وكذا شاة ولا يقف عند ثلثة، وإذا بات ليلتين يمي جازله التفريق شاة عشر بعد لروال إن كان قد انقضى الضيد وثناء ومن يعرب عنه الشمس ليلة الثالث عشر مسمى أولاً وحسب ييب ليلة ثلاث عشر ورمي الحمرات فيه، ثم يعرف ثلث عشر ويحرق الرؤ بعد الرمي، ووقت من طلوع الشمس إلى غروبها، ويرمي لمعدور سبلاً ويقصى الرمي بوفات مقدّم على الأداء، ويورح قلعه رجع له فإن تعذر استناب فيه في المقابل.

ويستحب التعر في الآخر، ولعود إلى ممكة لطواف الودع، ودخول الكعبة وخصوصاً الضرورة، والضلاة بين الأسطوستين على سرحمة الحمر، وفي روايات وسلامها، والذعاء عند خطيم وهو شرف الفاع ما بين اباب واحمر الأسود، واستلام الأركان واستحار، وإتبات رمرم، وشرب مه، وخروج من باب خططين، وصدقة تمر تشريه بدرهم، والعزم على العود.

ويحب الإكثار من صلاة محمد الخيف وخصوصاً عند مباركة وفوفها إلى القلعة نحو من ثلاثين دراعاً.

ويحرم إحراج من التحا إلى الحرم بعد الحدية نعم يصيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج، ولو حصى في الحرم مرس فيه.

## الفصل السادس : في كفارات الإحرام :

وفيه بحثان :

الأول : في الكفارة :

فمنى النعامة منه، ثم بعض على برة، وإطعم مسكين، وعاصل به، ولا يدرم الإتمام لو أعور، ثم صيام سنين يوماً، ثم صيام ثمانية عشر يوماً، والمذبح إلى المسكين نصف صاع

وفي برة الوحش وحده مرة أهية، ثم الفص، ونصف ما مضى.

وفي لطى والثعلب والأرنب شاة، ثم بعض، وسدس ما مضى.

وفي كسر بيض النعامة بكن بيض بكرة من الإبل، إن تحرك الفرج، وإلا أرسل محولة الإبل في ثلاث بعدد البيض فتابع هدى، فإن عجز فشاة عن البيضة، ثم إطعام عشرة مساكين ثم صيام ثلاثة.

وفي كسر كن بيضة من لقطا والقح ولذراع من صغار العم، إن تحرك الفرج، وإلا أرسل في نعم بالعدد فإن عجز فكبيش النعم.

وفي الحامة وهي المطوقة أو ما بيعت الماء شاة على الحرم في حلٍّ ودرهم على محلٍّ في الحرم ويمنع من الحرم في الحرم، وفي فرجها حل ونصف درهم عليه ويتورعان على أحدهما، وفي بيضها درهم ورع ويتورعان على أحدهما.

وفي كن واحد من لقطا والحل وذراع حل معظوم يرعى.

وفي كل من القمذ ولص وبيروغ حدى.

وفي كن من الصرة وبقرة والعصمور مذ طعام.

وفي الجراد قرة، وقيل: كف من طعام. وفي كثير لحراء شاة، ولو لم يتمكن شحرت فلا شيء.

وفي القملة كف طعام. ولو فرح حام الحرم وعاد فشاة وإلا فص كل وحدة شاة، ولو أغلق على حمام وفرح وبيض فك لإتلاف مع جهل حال أو علم التلف، ولو بشر الإتلاف جماعة أو تسبوا فعلى كل فداء.

وَيُكْرَهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاقِعِ أَنْ يَمْسُكَ بِأُذُنِهِ أَوْ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ الْقِيَمَةَ، وَلِوَاحِدٍ بِالْحَبِّ، وَلَا يَدْخُلُ الْقَبْدُ فِي مَلِكِ الْمَحْرَمِ بِحَبَابَةٍ وَلَا عَفْدٍ وَلَا إِرْثٍ.  
وَمَنْ نَتَفَ رِيْشَةً مِنْ حَامِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ بِتِلْكَ الْيَدِ وَجَرَاؤُهُ عَنِّي فِي إِحْرَامِ الْحَبِّ وَبِمَكَّةَ فِي إِحْرَامِ الْعِمْرَةِ.

### الْبَحْثُ الثَّانِي - فِي بَاقِي الْمَحْرَمَاتِ :

فِي الْوُطْءِ قَبْلَ أَوْ دُونَ قَبْلِ الْمَشْعَرِ وَإِنْ وَقَفَ مَعْرِفَةً بَدَنَةً وَيَتِمُّ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ مِنْ قَابِلٍ وَإِنْ كَانَ الْحَبِّ مَعْلًا وَعَلَيْهَا مَطَاوِعَةٌ مِثْلُهُ، وَيَعْرِفَانِ إِذَا سَمِعَا مَوْصِعَ الْخَطِيئَةِ مَصَاحِقَةً ثَابِتٌ فِي مَقَامٍ، وَقِيلَ: فِي لَمَاسٍ أَيْضًا. وَلَوْ كَانَ مَكْرَهًا لَهَا تَحْفُلُ الْبِدَّةُ لَا عَيْنَ. وَيَجِبُ سَدَمَةٌ بَعْدَ الْمَشْعَرِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ مِنْ طَوَافِ التَّسَاءِ وَالْأَوَّلَى بَعْدَ حِمْسَةٍ، وَلَكِنْ لَوْ كَانَ قَبْلَ طَوَافِ رِبَابَةٍ وَعَجَرَ عَنِ الْبَدَنَةِ تَحْتَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَقَرَةٍ أَوْ شَاةٍ، وَلَوْ جَامِعَ أُمْتَهُ لِمَحْرَمَةٍ بِإِدْنِهِ مَعْلًا فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ أَوْ مَعْرَةٌ أَوْ شَاةٌ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْبَدَنَةِ وَابَقَرَةٍ فَشَاةٌ، أَوْ صَبَامٌ ثَلَاثَةٌ، وَلَوْ نَظَرَ إِلَى أَحَبَّةٍ فَأَمْسَى بَدَنَةً لِمَوْسَرٍ وَبَقَرَةٍ لِمَنْوَسَطٍ وَشَاةً لِمَمْسَرٍ، وَلَوْ نَظَرَ إِلَى رَوْحَتِهِ فَشَاهُ فَمُتَّى بَدَنَةً، وَلَوْ مَتَّحَهَا فَشَاهُ إِنْ كَانَ شَاهُ وَبَغِيرَ شَاهُ لَا شَيْءَ، وَفِي تَقْلِيلِهَا شَاهُ حَزْزٍ وَبَغِيرَهَا شَاةٌ وَلَوْ أَمْسَى بِالْإِسْتِمَاءِ أَوْ بَغِيرِهِ مِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَصْدُرُ عَنْهُ بَدَنَةٌ.

وَلَوْ عَقَدَ مُحْرَمٌ أَوْ الْمُحَلَّ لِمَحْرَمٍ عَلَى امْرَأَةٍ فَدَخَلَ فَعَلَى كِلَيْهِمَا بَدَنَةٌ.

وَبَعْضُهُ الْمَعْرُودَةُ إِذَا أَفْسَدَهَا قَصَاها فِي الشَّهْرِ الدَّخِلِ بَاءً عَلَى أَنَّهُ الزَّمَانُ بَيْنَ عَمْرَتَيْنِ، وَفِي لَسٍّ لِمَحِيطِ شَاةٍ وَكَذَلِكَ لَسٌّ الْخَفَيْنِ أَوْ الشَّمْشُكِ أَوْ تَطْلِيْبِ أَوْ حَقِّ الشَّعْرِ أَوْ قَلَمِ الْأَطْفَارِ فِي عَمَلِ أَوْ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ، وَلَا يَمْسُ كِلَا طَعْمٍ مَذًى، أَوْ قَطْعِ شَجَرَةٍ مِنَ الْحَرَمِ صَغِيرَةٍ أَوْ أَذَى تَطْلِيْبِ أَوْ قَلْعِ صَرْصَةٍ أَوْ تَتَفِ إِنْطِيْهِ وَفِي أَحَدِهِمَا إِطْعَامُ ثَلَاثَةِ مَسَاكِينِ، أَوْ أَهْنَى تَعْلِيمِ نَظْمٍ فَأَمْسَى الْمُسْتَعْتَى وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ كَوْنُ الْمُفْتَى عَرْمًا، أَوْ حَادِلًا بِلَا ثَلَاثٍ صَادِقًا أَوْ وَاحِدَةً كَادِمًا، وَفِي أَثْنِ كَدَمًا بَقَرَةٍ وَفِي الثَّلَاثِ بَدَنَةً، وَفِي الشَّحْرَةِ الْكَبِيرَةِ بَقَرَةٍ، وَلَوْ عَجَزَ عَنْ شَاةٍ فِي كَفَّارَةِ الْقَبْدِ فَعَلَيْهِ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينِ فَإِنْ عَجَزَ صَامَ



ثلاثة أيام، ويتحترق شاة الخلق لأدى أو غيره وبين إطعام عشرة لكل واحد من أو صيام ثلاثة، وفي شعر يسقط من لحية أو رأسه عنه كقت طعام، ولو كان في الوضوء فلا شيء، وتكرر الكفارة بتكرار الصيد عمد أو سهواً، وتكرر نكس في محالس، والحلق في أوقات وإلا فلا، ولا كفارة على الجاهل والتاسي في غير نصيد، ويجوز تحلية الإبل للرعى في الحرم.

### الفصل التاسع : في الإحصار والصدقة :

منى أحصر بالمرض عن الوقوفين أو مكة بحث ما ساقه أو هدياً أو ثمنه، فإذا بيع عنه وهي منى إن كان حاجاً ومكة إن كان معتمراً حتى أوقصر وتحل إلا من نساء حتى يحج إن كان واحداً أو يطاف عنه بنساء إن كان مدناً.

ولا يسقط الهدى بالاشتراط، نعم له تمجيد التحلل ولا يبطل تحننه لو طهر عدم دبح الهدى ويسته في العبد، ولا يجب الإمساك عند بئته على لأقوى، ولورن عذره التحق، فإن أدرك وإلا تحلل بعمره.

ومن صد بالعدو عن ذكابه ولا طريق غيره أولاً بمكة دبح هديه وقصر أو حلق وتحلل حيث صد حتى من النساء ولو أحصر عن عمرة التمتع فتحلل فالظاهر حل النساء أيضاً.

### خاتمة :

تجب بعمره بشروط الحج ويؤخرها لقارن ولعقد، ولا يتعين برمان محصوص وهي مستحقة مع قضاء مريضة في كل شهر، وقيل: لا حد، وهو حسن

• • •

## كتاب الجهاد

ويجب على كفاية بحسب الحاجة وقلة مرة في كل عام بشرط الإهم أو دمه أو هجوم عدو يحثي منه على بئسة الإسلام. وشروط : استوع والعقل وحرية ولصر والسلامة من المرض والمرض والفقر. ويجرم المعام في سد لشرك لم لا يتمكن من إظهار شعائر الإسلام. ولا يوبه مع الولد مع عدم لتغير، والمدين مع الموسر مع خيون، ويزبط مسحت دنما وأقنه ثلاثة أيام وأكثره زيمون يوما، ولو أعاد بمرسه أو علامه أثيب، ولو بدرها أو بدر صرف مال إلى أهلها وحب وإن كان لإمام عائنا

وهنا أصول :

الأول :

يجب قتال حربي بعد الدعاء إلى الإسلام وامتناعه حتى يسلم أو يقتل، والكتبة كذلك إلا أن يستمر بشرائط الدقة وهي : بدل حرية والترم أحكامنا وترك لتعرض للمسلمات بالثكاح والمسلمين بالفتنة وقطع الطريق ويؤء عين المشركين والذلالة على عورة لمسلمين وإظهار الحكرت في دار الإسلام. وتقدير الجرية إلى الإمام ويمكن يوم الجدية ويؤخذ منه صاعرا، وبدأ بقتال لأقرب إلّا مع الخطر.

ولا يجوز الفرار إذا كان العدو ضعفا أو أقل، ولا لتحريف لقال أو متحيز إلى فئة، وتحجور المحاربة بطرق لفتح كهدم الحصون والمحقق وقطع الشجرون كره، وكذا يكره بإرسال لواء ولتار، وإلغاء التم، ولا يجوز قتل الصبيان والمحاين ولتاء وإن عاونوا

إلا مع لصّورة، ولا الشيخ القمي وخشي المشكل، ويقن برهب و كبري كن دا  
رأى أوهال ولترس مقل لا يقتل، وو ترسوا بسمي احب م امكن ومع اشعر فلا  
قود ولا دية، نعم تجب الكفارة.

ويكره التّيت والصاب قبل رّون وث يعرف بداته والمبارزة من دون إله الإمام  
ويحرم إن مع ويحب بولرم، ويحب مورا سبه مو شنه فيور كمش بذكر.

### الفصل الثاني: في ترك القتال -

ويترك لأمور

أحدها الأمان ولو من آحاد المسلمين لآحاد الكفر ومن لإمام أو نائبه بعد  
وشرطه أن يكون قبل لأمر وعدم لمسه كما لو من الخسوس فإنه لا يعد.

وثانيها: استرو على حكم لإمام ومن يحره بعد حكمه م م يدف اسرع.

الثالث والزّابع: الإسلام وبذل الجزية.

الرّابع: الهاديه على ترك الحرب مدة معه كثره عرس وهي ح نره مع  
لمصلحة للمسلمين.

### الفصل الثالث: في الغيمة :

وعند لقاء ولا طرد ناسي، والد كور م عون يقتول جميع ب أحدوا والحرب  
قائمة إلا أن يسلموا، وب أحدو بعد أن وصفت الحرب ويرارده ب يقو، وغير لإمام  
فيهم بين من واحد، والاسترقاق فيدخل ذلك في الغيمة، ولو عجز الأسر عن السبي لم  
يحر قتل، ويعتبر اسوي بالآب وب لا يعل و لا حوق جميع المسلمين، وحقوق بعد  
العمائل و ترشح والخمس واسم وما بصطفه لإمام يقم بين المدينه ومن حصر حتى  
الطفل المولود بعد حباره قبل غيمة، وكذا الممد لوصل بهم حبشه ب رس سهم ب  
وبتراحل سهم ولدوى الأعراس ثلاثة، ووفاء في سهم، ولا يسهم للمجدد و ترشح  
ولا للقحم و ترشح و خطم و ترشح من الخيل

### الفصل الرابع : في أحكام البغاة :

ومن حرج على المعصوم من الأئمة عليهم السلام فهو دَع وحب قتاله حتى يمسيء أو يقتل كقتال الكفار ، فدوا الفتن بجهنم عليهم ويتبع مدرهم ويقتل أسيرهم وغيرهم يمرقون والأصح عدم قسمة أموالهم مطلقاً .

### الفصل الخامس : في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

وهما واجبان عملاً ومقلاً على الكفاية ، ويستتبع الأمر بالمندوب والنهي عن المنكر ، وإنما يحسان مع عدم المعروف والمنكر وإصرار المعلن أو تارك الأمر من لصرر ونحوه تأثير ، ثم يندرج في الإيثار بإظهار الكراهية ثم يقول القائل ثم العليط ثم لصرر ، وفي حرج وقل قولاً ، ويجب الإيثار بالقلب على كل حال ، ويجوز للفقيه حال العينة بجملة حدود مع الأمر والحكم بين الناس مع انضمامهم بصفات المعنى وهي الإيثار والعدالة ومعرفة الأحكام بالذليل ولقدرة على رد العروغ إلى الأصول . وتحب الشرف إليهم ويأثم راد عليهم ، ويجوز لزوج إقامة الحد على زوجته ولوالد على ولده والسيد على عبده ، ولو صطرر لسلطان إلى إقامة حد أو قصاص ظلماً أو الحكم جراً إلا القتل فلا نفع فيه .

• • •

## كُفَّاتُ الْكَفَّاتِ

فاسرنية: كفارة الظهر وقتل الخطأ، وحصلها حصار كفارة الإفطار في رمضان. لعنق بالشهران فالتئون، وكفارة من أظفر في قضاء رمضان بعد روال وهي: إصعام عشرة مساكين ثم صيام ثلاثة أيام.

واشجرة: كفارة شهر رمضان وحلف انذروا بعد: وفي كفارة حراء لصيد خلاف، وكفارة اليمين إطعام عشرة مساكين وكنسهم أو تحرير رقة، فإن عجز فصيام ثلاثة أيام، وكفارة الجمع بقتل المؤمن عمدًا طعنًا وهي: عس رقة وصيام شهرين وإطعام ستين مسكينًا. والخائف بالبراءة من الله ورسوله والأنفة عنهم أسلاء بانه ويكفر كفارة صهار، فإن عجز فكفارة يمين على قوب، وفي توقيع بغيره عليه بسلام. يطعم عشرة مساكين ويستعمر الله تعالى. وفي حر المرأة شعرها في المصاب كفارة صهار، وفي عثيرة. وفي تنقه أو حدش وجهها أو شق الزحل بويه في موت ولده أو روجه كفارة من، على قوب. وقيل: من بروج امرأة في عذتها فارقتها وكفر بحمصه صواع ذهب. ومن دم عس العشاء حتى تحاور نصف بين أصبح صائمًا، وكفارة ضرب بعد عوف الخذ عنه مستحبًا، وكفارة لإيلاء كفارة اليمين.

ويشعنين العتق في المرتبة بوحدة الرقة ملكًا أو سييًا، ويشترط فيها الإسلام واستلامه من العصى والإقعاد والخدم والتكس والخلق عن لعوص. وتجب ستة والتعنين ومع العجز يصوم شهرين متتابعين، ومع يعجز يطعم ستين مسكينًا إما بشعًا أو بسيم مذ إلى كل واحد، وإذا كسى سمع فثوب وبو عيلاً إذا لم يحرق، وكل من وجب

## الْغَمَّةُ الْمَشْقِيَّةُ

عليه صوم شهرين متتابعين فعمر صام ثمانية عشر يوماً، وفي عمر تصدق عن كل يوم  
بُخْدَةً، فأبى عمر استغفر الله.

• • •

## كتاب النذر وتوابعه

وشرط النذر: الكمال ولا حيار والقصد والإسلام والخير لا أن يحير المالك أو  
تروك الرقبة، وذل الروح كإذن السيد، وضبعة: إن كان كذا قلته على كذا.  
وصابطه: أن يكون طاعة أو مباحاً راجحاً معدوراً للنذر، ولا قرب احتياجه إلى سقط  
وسقوط النزع. ولا بد من كون الحرة طاعة والشرط مانعاً إن قصد شكر، وإن قصد  
الرجحاً اشترط كونه معصية أو مباحاً راجحاً فيه لمع.

ويشهد كاسد وصورته: عاهدت الله أو على عهد الله.

وليمين وهي خلف يده كقوله. ومغيب يمينه ولا يصر، وأدى يعني بيده  
وأدى فلو حجة وقرأ لسمه أو باسمه كقوله - والله، وبالله، وتالله، وأمين الله، وأقسم  
بالله، وباعدهم، أو لأرلى، أو لدى لا أو بوجوده. ولا يعقد بوجوده والمدر ولعالم  
ولا بالأسماء المحلوقات الشريعة. وانباع مثبته الله مع الاعتقاد، واشتعلق على مشيئة  
الغير يجسها، ومتعلق اليمين كمتعلق النذر.

• • •

## كتاب القضاة

وهو وطبعة الإمام أو نائبه، وفي نية بعد قضاء الفقيه الجامع شرائط الإفتاء فمن عدل عنه إلى فضاة الجور كان عاصياً، وشبه ولاية القاضي بشع وشهادته عدلين ولا بد من الكمال والعدالة وأهنية لإفتاء ولذكوره والكتابة والعبر، ألا في قصي لتحكيم، ويجوز ارتراق القاضي من بيت مال مع الحاجة، ولا يجوز جعل من الخصم والمرتزة: المؤذن والقاسم والكاتب ومعلم القرآن وآداب وصاحب الذبواب وواي بيت المال.

ويجب على القاضي التوية بين الخصمين في الكلام والسلام ونظر ونوع الإكرام والإنصاف والإنصاف. وله أن يرفع المسلم عن الكافر في المحسن وإن يجلس المسلم مع قدام الكافر، ولا تجب التوية في ليل العلني وإذا بدر أحد الخصمين بالذعوى سمع منه، ولو بدر سمع من الذي عن يمين صاحبه، وإذا سكتا فليقل ليتكلم للذعوى مكما أو بكما. ويكره تخصيص أحدهما بالخطاب.

وتحرم الرشوة فتجب إعادتها، ويلقى أحد الخصمين حخته، فإن وصح حكم يرم القضاء إذا التمسه المقتضى له، ويستحب برعيهما في القلع، ويكره أن يشع في إسمط أو يبطال أو يتحد حاجباً وقت القضاء أو بعضي مع اشعل القلب بماس أو حوج أو هم أو عصب.



## القول في كيفية الحكم :

المدعى هو الذى يترك لوبرك، ولكرم مقابلة وحوب لمدعى عليه بما إقرار أو إنكار أو سكوت.

والإقرار يصح مع لكرام، ولو لمس كنية إقراره كتب وأشهد مع معرفته أو شهادة عدلين معرفته أو قد عه بحينه، فإن دعى لإعصار ونبت صدقه بينة مقطعة على ساطع أمره أو بصدق حصصه أو كان الدعوى بغير مال وحلف ترك وإلا حبس حتى يعلم حاله.

وأما الإنكار فإن كان الحاكم عامًا قضى بطله وإلا طلب البينة، فإن قال لا بينة لى، عزفه أن له إخلافه، فإن طلبه أحصاه الحاكم ولا يبرع بإخلافه ولا يستقل به العريم من دون يد الحاكم، فإن حلف سقطت الدعوى عنه وحرمت مقدسته. ولا يسمع البينة بعده، وإن ردت بيمين حلف لمدعى، فإن امتنع سقطت دعواه، فإن نكل ردت ليمين أيضًا، وقيل. يصح سكوته، والأول أقرب. وإن قال: لى بينة، عزفه أن له إحصارها، وبعض. أحصرها بـ شش، وإن ذكر غيبها خبره بين إخلاف العريم والقصر، وليس له إلزامه اكتميل ولا ملارمته، وإن أحصرها وعرف الحاكم بعد له حكم، وإن عرف العسق ترك، وإن جهل استركى، ثم سأل الخصم عن الخرج، فإن استطر أمهه ثلاثة أيام، فإن لم يأت بالخارج حكم عليه بعد لالتماس، وإن أرباب الحاكم بالشهود فترقهم وسأهم عن مشخصات العصية، فإن اختلف أقوالهم سقطت، ويكره أن يعثت الشهود إذا كانوا من أهل البصرة بالتقريب، وتحرم أن يتتبع الشاهد وهو أن يداخله فى لشهادة أو يستغيبه أو يرغبه فى الإمامة أو يرغده بوقوف، ولا يقف عزم العريم عن الإقرار، ولا فى حقه تعالى لعصية ماعز بن مالك عند لسنى صنّى لله عليه وآله.

وأما السكوت إن كان لآفه بوضل إلى خواب، وإن كان عاذاً حبس حتى يحجب أو يحكم عليه بالثبوت بعد عرض خواب عليه

### القول في اليمين :

لا ينعقد اليمين لموجة للحق ولا المسقطه للدعوى ، لا والله تعالى مسلماً كان الخالف أو كافراً ، وبوأصاف مع الخلافة حائق كل شيء في المحسوس كد حسناً ، ولو رأى الحاكم ردع الدّعى بيمينهم فعل إلا أن يشتمل على محرم ، ويسعى تعليل بالقول ولرمان والمكان في المحرق كلها ، لا أن يعص لأن عن نص لمقطع ، ويسحب للحاكم وعط الخالف فيه ، ويكفي في الاستحقاق وإن أحب بالأخص ، ويحلف على لقطع في فعل نفسه وتركه ومن غيره وعلى في العلم في فعل غيره .

### القول في الشاهد واليمين :

كل ما يثبت شاهد ومرأتين يثبت شاهد وعين ، وهو كل ما كان ملاً أو المفصود منه المال كالذبيس والقرص والعصب ، وعقود المعوصات كالبيع ، والصلح وحيدة الموجبة للتبذير كالحطأ وعمد خطأ وقتل الولد وبده ولعد وكسر عظم وخنثية والمأمومة . ولا تثبت عيوب النساء ولا الخلع والطلاق وزوجه ولعنق على قول ، واكتانة ولشذير ولتسب والوكالة ولوصية بيه بالشاهد واليمين ، وفي الحكاح قولان . ولو كان المدعون جماعة فعلى كل واحد عين ، وبشرط شهادة لشاهد أولاً وبعد به ثم الحكم يتم بهما لا بأحدهما ، وبورجع شاهد عزم التصف ، والمدعى بورجع عزم الجميع ، ويقضى على العائب عن مجلس حكم ، ويحب اليمين مع البينة على نفاء حق . وكذا يجب في الشهادة على الميت والظن والمحون .

### القول في التعارض :

يونداعيا ما في أيديهما حلما واقتسامه وكذا إن أقام منه ، ويقضى لكل منهما بما في يد صاحبه ، ولو خرجا معي لذى البيته ، ولو أقامها رجع الاعل دلاً أكثر للفرقة ، ولو تشبث أحدهما فاليمين عليه ولا يكفى منه عنها ، ولو أقاماً بيته ففي الحكم لأيهما خلاف ، ولو تشبثا وادعى أحدهما الجميع والأحر التصف ولا يثبت اقتسامها بعد يمين

مدعى النصف، ولو أقام بيته هي للحارح على القول سرحيح بيته وهو مدعى الكل  
وعلى الآخر بينهما، ولو كنت في يد ثالث وصديق أحدهما صار صاحب اليد والآخر  
إحلاهما، ولو كان تاريخ إحدى البيتين أقدم قدم.

#### القول في القسمة :

وهي تغيير أحد النصيبين عن الآخر وليست بيعاً وإن كان فيها ردة، ويجوز لشريك  
أو لشمس شريكه ولا ضرر، ولو تضمنت ردة لم يجر، وكذا لو كان فيها ضرر كاخوهر  
والعصائد الضيقة ولشيف فوط طلب المهايأة حار ولم يجب، وإذا عدلت لسهام وانفقا  
على اختصاص كل واحد سهم لرم ولا أفرع، ولو طهر عبط بطلت، ولو ادعاه أحدهما  
ولا بيته حلف الآخر فإن حلف بنت وإن نكل حلف للذعي وبقيت، ولو طهر  
ستحقاق بعض معين بالنوثة فلا بعض وإلا بقيت، وكذا لو كان مشاعاً.

• • •

## كتاب الشهادة

ومصوبه أربعة :

الأول : الشاهد :

وشروطه لسبع إلا في الجراح بشرط بسوء العشر وأن يجتمعوا على مسح وأن لا يتفرقوا، والعقر، والإسلام ولو كان المشهود عليه كافراً على الأصح إلا في الوصية عند عدم المسمى، والإيمان، والعدالة ونزول بالكبيرة والإصرار على لصعيرة وترك المروءة وطهارة المولد، وعدم لثمة فلا يعمل شهادة الشريك لشريكه في مشترك بينهما ولو وصية في متعلق وصيته والعروة للمفلس والسيد لعدده والعاقلة محرح شهود الجناية.

والمعتبر في الشروط وقت الأداء لا وقت التحمل، وتنعى اعداؤه اذنبوية بأن يعزم منه الشرور بالمسادة وبالعكس، ولو شهد لعدوه قبل بد كانت العدو لا تنصص مسقاً، ولا تقل شهادة كثير استهوى بحيث لا يصط المشهود به ولا المتبرع بإقامته إلا أن يكون في حق الله تعالى ولو طهر للحاكم سبق القادح في لشهادة على حكمه نقص.

ومستند الشهادة العلم القطعي أو رؤيه فيما يكفى فيه أو سماعاً في بحوال العقود مع ابرؤية أيضاً ولا يشهد إلا على من يعرفه ويكفى معرفان عدلان، ونسب المرأة عن وجهه، وتثبت بالاستفاضة سبعة : النسب والموت والمك المطلق ولوقف ولتكاح والعق وولاية القاضي. ويكفى متاحة العلم على قول، ويجب التحمل على من له أهلية الشهادة على الكفاية ولو فقد سواء تعين، ويصح تحمل الأخرس وأداؤه بعد انقطع بمراده، وكذا يجب الأداء على الكفاية إلا مع خوف صرر غير مستحق ولا يقيمها إلا مع العلم، ولا يكفى

احفظ وإن شهد معه ثقة، ومن نقل عن الشيعة حوار الشهادة بقول المذعي إذا كان أحداً في الله معهود لصدق فقد أخطأ في نقله، نعم هو مذهب المرقري من العلاء.

### الفصل الثاني: في تفصيل الحقوق:

فمنها أربعة رجال وهو لربي ولنواط ولتحق. ويكفي في الموجب للزجم ثلاثة رجال وامرأتان، وللجلد رجلان وأربع نسوة. ومنها سرحين وهي الرزة ولقدف والشرقة والركاة والخمس ولندر والبقرة والإسلام والبنوع والولاء ولتعديل ولخرج ولعموع الفصاص والطلاق والخلع والوكالة والوصية إليه والحلال. ومنها ما يثبت برجلين ورجل وامرأتين وشاهدين وهو لذيون والأموال والحياة الموجبة للدية. ومنها ما يبرحان والنساء وبو مسردت كالولادة والاستهلال وغيوب النساء الباطنة وبرزاع ولوصية له. ومنها بالنساء مصدات حاضة وهو الذيون والأموال.

### الفصل الثالث: في الشهادة على الشهادة:

وعملها حقوق الناس كافة سواء كانت عقوبة كالقصاص، أو غير عقوبة كالطلاق والتبس واعتق، أو مالا كالعرض وعقود لمعاوضات وغيوب النساء والولادة والاستهلال والوكالة والوصية بتسميها. ولا تثبت في حق الله تعالى مختصاً كالزني ولنواط والتحق، أو مشتركاً كالسرقة ولقدف على خلاف. ولو شتم الحق على الأمرين ثبت حق الناس حاضة فيثبت بالشهادة على إقراره بالزني بشر الحزمة لا الخذف، ويجب أن يشهد عن واحد عدلان ولو شهد على شاهدين فما زاد خارج ويشترط تعذر شاهد الأصل عوب أو مرض أو سحر وصابطه المشقة في حضوره، ولا تقبل الشهادة الثالثة فصاعداً.

### الفصل الرابع: في الرجوع:

إذا رجعا قبل الحكم، أمسح الحكم وإن كان بعده لم يتمص الحكم ويصم  
الشاهدان سوء كانت العين باقية أو نالقة، ولو كانت شهادة على قتل أو رحم أو قطع  
ثم رجعا وعترفوا بالتعقد اقتصر مهم أو من بعضهم ويرد بقوب نصيبهم، وإن ولو.  
خطأ، فأنذبه عندهم. ولو شهدا بطلاق ثم رجعا فإن في النهاية يرد في لأقوب  
ويعمر من المهر لثاني، وتعه أبو الفلاح. وفي الخلاف: إن كان بعد لدخول فلا عزم  
وهي روضة الثاني، وإن كان قبل لدخول عزم للأقوب نصف مهر. ويثبت برؤوس  
بشهود بقص الحكم ومسبب المال فإن بعد عزموا وعرفوا على كل حال وشهروا.

• • •

## كتاب الوقف

وهو تحسيس الأصل وإطلاق المسعة. وعطه القصرح : وقف، وأما : حست، وسبلت، وحرم، ونصفت، فمعتز إلى بقرية ولا يدرم بدون الفص بيدن لوقف، فدومت قبله بصل. ويدخل في وقف خيون له وصوفه لوحودان حان بعد ما سم يستشهما، وإذا تم لم يجر الرجوع فيه.

وشرطه التنجير والدوام والإقباض وإخراجه عن نفسه.

وشرط الموقوف أن يكون عينا مملوكة يتمتع بها مع بقائها ويمكن إقباضها، وبوقف ما لا يملكه وقف على إجارة المالك. ووقف اشاع حائر كالمقوم، وشرط الواقف اكمال ويجوز أن يحمل النظر لنفسه ولغيره فإن أطلق فالتطرق الوقف العام إلى حاكم وفي غيره إلى الموقوف عليهم.

وشرط الموقوف عليه وجوده وصحة عتقه وإباحة الوقف عليه فلا يصح على المعدم ابتداءً ويصح تبعاً، ولا على العبد وجبرئيل. والوقف على المساحد والمقاطر في الحصة على المسلمين إذ هو مصروف إلى مصالحهم، ولا على الرعاة وبعضا.

والمسلمون من صلتى إلى القلة إلا الخوارج والعلاء، والشعبة من تابع عينا وقدمه، والإمامية الاثنى عشرية واهاشمية من ولده هاشم بأبيه وكذا كل قبيلة، وإطلاق الوقف يقتضى التسوية ولو فضل لزم.

## وها مسائل :

صفة العبد الموقوف والحيوان على الموقوف ، ولو عصى العبد أو حرم اعتق وبطل الوقف وسقطت الثقة .

الثانيه : لو وقف في سبيل الله انصرف إلى كلّ قرية ، وكذا سبيل الخير وسبيل الثواب .

الثالثة : إذا وقف على أولاده اشترك أولاد لبيس و لسات بالنسبة إلا أن يفضل ، ولو قال : عني من نسبتي ، لم يدخل أولاد البنات .

الرابعة : إذا وقف مسجداً لم يملك وقفه بحراب القرية ، وإذا وقف على الفقراء والموتى انصرف إلى من في سد الوقف منهم ومن حصرهم .

الخامسة : إذا أحر السطن الأول الوقف ثم انقضوا تبين بطلان الإحارة في المدة لبقية مبرمج المسأحر على ورثة الآخر إن كان قد قص الأجرة وخلف تركة .

• • •



## كتاب العتية

وهي أربعة :

الأول : الصدقة : وهي عقد يعتق إلى إيجاب وقبول وقص بإذن الموجب ، ومن شرطها القرية فلا يجوز الرجوع فيها بعد القبض ، ومروصها عزم على بني هاشم من غيرهم إلا مع قصور خسهم ، ونجوز الصدقة على الذمى لا الحرى وصدقة التزافل إلا أن يثهم بالترك.

الثاني : الهبة . وتسمى بحلة وعطية . ويعتق إلى الإيجاب والقبول والقص بإذن الواهب ، ولو وهبه ما بيده لم يعتق إلى قبض جديد ولا إيد ولا مضي زمان ، وكذا إذا وهب الولي الشيء ما في يد الولي كفي الإيجاب والقبول ، ولا يشترط في الإبراء القبول ولا في الهبة القرية ، ويكره تفضيل بعض الولد على بعض ، ويصح الرجوع في الهبة بعد الإقباض ما لم يتصرف أو يعوض أو يكون رحماً ، ولو عانت لم يرجع بالأرش عن الموهوب ، ولو زادت زيادة متصلة فلواهب والمنفصلة للموهوب له ، ولو وهب أو وقف أو تصدق في مرض موته فهي من الثلث إلا أن يميز الوارث.

الثالث : السكنى : ولا بد فيها من إيجاب وقبول وقبض . فإن أقتت بأمد أو عمر أحدهما لزمت وإلا جاز له الرجوع فيها ، وإن مات أحدهما بطلت ، ويعبر عنها : بالعمري والرقبي . وكلما صح وقعه صح إعماره ، وإطلاق السكنى تقتضي سكناه بنفسه ومن جرت عادته به وليس له أن يؤجرها ولا أن يسكن غيره إلا بإذن المسكن.

الرابع : الحبس : وحكمه حكم السكنى في اعتبار العقد والقبض والتقييد بمدة.

وإذا حبس عبده أو مرسه في سبيل الله أو على ريد لرم ذلك ما دمت المين باقية، وكذا  
لو حبس عبده أو أمته على خدمة الكعبة أو مشهد أو مسجد، ولو حبس على رحل ولم  
يعين وقتاً ومات الحابس كان ميّراً.

• • •

## كتاب المتحلة

وفيه فصول :

الأول :

يقسم موضوع التحارة إلى محرم ومكروه ومباح :

فالمحرم : الأعيان النحسة ، كالخمر والتبید ولفعاع والمائع التحس غير القابل  
لظاهرة إلا الذهب بنقوه تحت سماء والميتة والدم وأرواث وأبواب غير المأكول والخزير  
واسكتب إلا كلب الصيد والماشية والزرع والحائط وآلات تنهوا بقسم والصليب وآلات  
القمار كالترد والشطرنج والبقيري وبيع سلاح لأعداء الدين وإحارة المساكن والحمولة  
سمحرّم وبيع اللعب والتمر ليعمل مسكرًا والخشب ليعمل صمًا ويكره بيعه لمن يعمده  
ويحرم عمل الصور والمحسمة ولعاء ومعونة لظالمين بالظلم وتوج بالباطل وهجاء  
المؤمنين والعيبة وحفظ كتب الصلاة وسحها ودرسها لغير بعض أو الحقّة أو ثقّة ونعّم  
استحروا لكهانة والعيافة والشعبية وتعيمها والقمار ولعش الخمرى وتدلّيس الماشطة  
وتزيين كل من ارجل و امرأة عما يحرم عليه والأجرة على تعسيل الموتى وتكفيمهم ودفعهم  
والضلالة عنهم والأجرة على لأفهام الخالية من عرص حكمت كالعث والأجرة على  
لرئى ورشا الماصى والأجرة على الأدب والإمامة واقصاء وبحور لزرق من بيت المال  
والأجرة على تعليم الواجب من التكاليف.

وأما لمكروه : فكالضرف وبيع الأكعان ولزريق واحتكار الطعام ولذباحة  
واشسحة واحمامة وصراب وعجل وكسب الصبيان ومن لا يجنب المحرمات

والمباح: ما خلا عن وجه رجحان.  
ثم لتحارة تقسم بانقسام الأحكام الخمسة.

### الفصل الثاني: في عقد البيع وآدابه:

وهو لإيجاب وقبول الذ لأن على نقل الملك بموضع معلوم فلا تكفى المعاطاة، نعم  
يصح بتصريف ويجوز الرجوع مع بقاء العين، وبشروط وقوعهما بلفظ الماضي: كيمت  
وشريت ومذكت، ويكفى لإشارة مع المحر ولا يشترط تقديم الإيجاب على القول  
وإن كان أحسن.

ويشترط في المتعاقدين كمال ولاختيار إلا أن يرضى المكره بعد زوال نكراهة  
والتقص، فهو أوقعه معاهل أو التائم أو الهادر لمن، ويشترط في اللزوم الملك أو إحالة  
المالك وهي كاشعة عن صحة العقد، فالتماء التحلل للمشتري وماء الثمن المعين للبائع.  
ولا يكفى في الإحالة النكوت عند العقد أو عند عرضها عليه ويكفى: أجزت أو  
أسعدت أو أمصيت أو رصيت وشبهه، فإن لم يجز انتزعه من المشتري، ولو تصرف فيه  
بماله أحره رجع بها عليه، ولو بما كان لملكه ويرجع المشتري على البائع بالثمن إن كان  
باقية عالماً كان أو جاهلاً، وإن تلف قيل: لا رجوع مع العلم، وهو بعيد مع توقع  
الإجارة. ويرجع بما اغترم إن كان جاهلاً.

ولو باع غير المسوك مع ملكه ولم يجز المالك صح في ملكه وتخير المشتري مع جهده، فإن  
رضى صح في مملوك بحقنه من ثمن بعد تقويمهما جميعاً ثم تقويم أحدهما، وكذا لو  
باع ما يملك وما لا يملك كالعبد مع الحر والخنزير مع الشاة، وتقويم الحر لو كان عبداً،  
والخنزير عند مستحليه.

وكم يصح العقد من لالك يصح من القائم مقامه وهم ستة: لأب والجد والوصي  
ولوكيل والحاكم وأبيه، ويحكم الحاكم المفاض. ويجوز لجميع تولي طرق العقد إلا  
الوكيل والمفاض ولو استأذن الوكيل جاز، ويشترط كون المشتري مسلماً إذا انتاع  
مصحفاً أو مسلماً إلا فيمن يعتق عليه.

## وهنا مسائل :

يشترط كون البيع مقايمة، فلا يصح بيع حرٍّ وما لا يقع فيه عيباً كخشرات ومفصلات الإنسان إلا ليس المرأة والمباحات قبل الحياة، ولا الأرض المفتوحة عوة، لا تبيعاً لأن آثار التصرف، والأقرب عدم حوار بيع ربيع مكّة رادها لله شرعاً نقل الشيخ في الخلاف الإجماع إن قضا: إنها فتحب عوة.

الثانية: يشترط أن يكون مقدوراً على تسليمه، فهو باع الحمام الطائر لم يصح إلا أن تقضى العادة بعوده، ولو باع لآبق صخ مع الضميمة، فإن وحده ولا كان شمس براء الضميمة، ولا خيار للمشتري مع العلم بإدقه، ولو قدر المشتري على تحصيله فالأقرب عدم شرائط الضميمة وعدم لحوق أحكامها لو صم.

أما الضالة والمحذور فيصح لبيع ويرعى بإمكان التسليم فإن عذر مسح المشتري إن شاء، وإن احتياج العبد الآبق المحمول ثمة إلى لصيغة حمل وبعثه لأقرب وحشد يجوز أن يكون أحدهما ثمة والآخر ثمة مع الضميمة، ولا يكفى صم آبق آخر إليه ولو تعددت العبيد كفت صميمة واحدة.

الثالثة: يشترط أن يكون طلقاً، فلا يصح بيع 'وقوف' و'و' ذى نقاؤه إن حرره خلف بين أربابه فالمشهور المحور، ولا بيع المستولدة ما دام بولد حياً إلا في ثمانية موضع: أحدها في ثمن رقبها مع إعسار مولاهما سواء كان حياً أو ميتاً وثانيها إذا حلت على غير المولى وثالثها إذا عحر عن نفقتها ورابعها إذا مات قريبها ولا وارث له سواها وخامسها إذا كان علوقها بعد الارتهاق وسادسها إذا كان علوقها بعد الإفلاس وسابعها إذا مات مولاهم وبمختلف سواها وعليه دين مستغرق وإن لم يكن ثمة لها وثامنها بيمها على من يعتق عليه فإنه في قوة المولى، وفي حوار بيمها بشرط اعتق نظر أقربه المحور.

الرابعة: لو حسى العبد خطأ لم يجمع من بيمه، ولو حسى عمداً فالأقرب أنه موقوف على رضى المجنى عليه أو وليه.

الخامسة: يشترط علم الثمن قدرًا ووصفًا، فلا يصح البيع بحكم أحد المتعاقدين أو أحسنى ولا ثمن مجهول القدر وإن شوهده ولا مجهول الصفة ولا مجهول

الجس. وإن علم قدره، فإن فيص المشرى الميع والحالة هذه كان مضموناً عليه إن تلف.

السادسة: إذا كان العوضان من المكيل والموزون أو المعدود فلا بد من اعتبارهما بالمعتاد، ولو باع المعدود وربما صح، ولو باع الموزون كيلاً أو بالعكس أمكن الضمعة فيهما وتحتل ضمة العكس لا القرد لأن وزن أصل ككيل، وبوشت بعد اعتر مكبال وسب الباقي إليه.

السابعة: بمحور انتباغ حرة معلوم التمة مشاعاً تساوب أجزاءه أو اختصت إذا كان الأصل معلوماً، فيصنع بيع نصف نصيره المعلومة والشيء المعلومة، ولو باع شاة غير معلومة من قطع بطل، ولو باع فقيراً من صرة صح، وإن لم يعلم كتمية نصيرة فإن بقصت تخير المشتري بين الأحد بالحضة وبين الفح.

الثامنة: تكفي شهادة عن الوصف، ولو عاب وقت الانتباغ فإن طهر المعاينة تخير لمعبون وبواحتنعا في التعبير قديم قول المشتري بيمينه.

التاسعة: يعتبر ما يراد طعمه وربحه ولو اشتراه بآء على الأصل حار فإن حرج معيباً تخير لمشتري بين الرد والأرش، ويتعين لأرش لو تصرف فيه، وإن كان أعس وألمع في الحوار ما يمسد باختياره كالطبخ والخور والبيض فإن طهر فاسد، رجع بأرشه، ولو لم يكن لمكسوره قيمة رجع بالثمن. وهل يكون العقد مفسوخاً من أصله أو يطرأ عليه الفسخ؟ بطل، فاعاندة في مؤونة بقه عن الموضع.

العاشرة: بمحور بيع المسك في مأره وإن لم يعتق وبقه بأن يدخل فيه حيط ويشتم أحوط.

الحادية عشرة: لا بمحور بيع سمك الأحام مع صميمه لعصب أو غيره، ولا أنس في الضرع كدسك، ولا الجمود والأصوف على الأنعام، لا أن يكون انصوف مستحراً أو يشترط حره فالأقرب الضمعة.

الثانية عشرة: بمحور بيع دود لقر ونفس القر وإن كان الدود فيه لأنه كالنوى في الثمر.

الثالثة عشره: إذا كان لبيع في طرف أسقط ما حرت العاده به للطرف، وبو ناعه مع الطرف فالأقرب الخوازم.

الفول في الآداب:

وهي أربعة وعشرون:

أ: التمتقة فيما يتولاه ويكفي التقليد.

ب: التسوية بين المعاملين في الإنصاف.

ج: إقانة لتادم إذ يعرف من المجلس أو شرط عدم الخيار، وهل نصح لإقالة في ربح الخيار؟ لأقرب نعم. ولا يكاد تتحقق لعاندة: ألا إذا قلنا: هي بيع، أو قلنا: إن الإقالة من دى الخيار، سقط الخيار ويحتمل سقوط خياره بنفس طلبها مع عدمه بالحكم.

د: عدم تزوين المتاع.

هـ: ذكر العيب إن كان.

و: ترك الخلف على المبيع والشرى.

ز: المساعدة فيهما وخصوصاً في شراء آلات الطاعات.

ح: تكبير المشترى وتشهده الشهادتين بعد الشراء.

ط: أن يقصص ناقصاً ويدفع راححاً ناقصاً ورححاً لا يؤذى إلى الجهالة.

ي: أن لا يمدح سلعته ولا يذم سلعة صاحبه وودم سلعة نفسه بما لا يشمل على الكذب فلا بأس.

يا: ترك التزج على المؤمنين إلا مع الحاجة فأحد مهم بمقه يوم موزعة على المعاملين

يب: ترك التزج على الموعود بالإحسان.

يج: ترك التسو إلى سوى، والتأخر فيه.

يد: ترك معاملة الأديس والمحارفين والمؤوفين ولا كراد وأهل بدمه ودوى شهية في

لعل.

يه : ترك التَّعَرُّضَ للكِبَرِ والوَرْدَ إذا لم يحسن .

يوز : ترك الزَّيَادَةَ فِي التَّعَمُّدِ وَقْتَ التَّجْدَاءِ .

يز : ترك السُّجُودَ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ .

يبح : ترك دَحْوَلَ الْمُؤْمِنِ فِي سَوْمِ أَخِيهِ بَيْعًا أَوْ شُرْعًا بَعْدَ التَّرَاهِي أَوْ قَرَبَةً ، وَلَوْ كَانَ السُّجُودُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَمْ يَحْجَلْ بَعْدَهُ بَدَلًا مِنْ أَحْذَمِهِ وَلَا كَرَاهِيَةً فِيمَا يَكُونُ فِي لَذَالَةٍ ، وَفِي كَرَاهِيَةٍ طَسَبِ الْمُشْتَرَى مِنْ بَعْضِ الظَّالِمِينَ التَّرْكَ بِهِ نَظَرًا ، وَلَا كَرَاهِيَةً فِي تَرْكِ الْمُتَمَسِّعِ مِنْهُ .

يطل : ترك تَوَكُّلَ حَاضِرٍ لِبَادٍ .

كس : ترك التَّسَلُّقَ وَحِذَّهُ أَرْبَعَةَ فَرَاسِجٍ إِذَا فَصَدَّ عَنْ جِهَةِ الْبَائِعِ أَوْ اشْتَرَى بِالسَّعْرِ وَتَرَكَ شَرَاءَ مَا يَنْتَقَى ، وَلَا حِيَارًا إِلَّا مَعَ الْعَسِ .

كا : ترك الْحِكْمَةَ فِي الْخُطَّةِ وَشُعَيْرَ الْتَمَرِ وَزَيْبَ وَتَمَسَّ وَالرَّيْتَ وَبَسَّ ، وَبَوْلَهُ يُوَحِّدُ عَلَيْهِ وَحَبَّ الْبَيْعِ وَسَفَرَعَهُ بِأَحْمَفٍ وَأَلَّا فَلَ .

كب : ترك الزَّيَا فِي الْمَعْدُودِ عَلَى الْأَقْوَى وَكَذَا فِي التَّحِيَّةِ مَعَ اخْتِلَافِ الْحَسَنِ .

كج : ترك نَسَةَ التَّرْبِيعِ وَالْوَصِيفَةَ إِلَى رَأْسِ الْمَاءِ .

كه : ترك بَيْعَ مَا لَمْ يَقْبَضْ مِمَّا يَكُنْ أَوْ يُوْرِدُ .

### الفصل الثالث : فِي بَيْعِ الْحَيَوَانِ :

وَالْأَسَاسِيُّ تَمَثُّلُ النَّسَبِ مَعَ الْكُفْرِ لِأَصْلِيٍّ وَمُسْرَى التَّرْقِ وَإِنْ أَسْلَمُوا تَقَدُّ مَا لَمْ يَمْرُضَ سَبَّ مُحَرَّرٍ ، وَاسْمُوطٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ رَقٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَسْجَمٌ بِخِلَافِ دَرِ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ وَيَعْرِضَ عَلَى نَفْسِهِ بَارِقًا ، وَالْمُسْبِقُ حَالُ الْعِيَةِ بِمُحَوَّرَتَيْهَا وَلَا حَسَنَ فِيهِ رَحْصَةٌ .

وَلَا يَسْتَقَرُّ لِمَزْحَلٍ مَلِكٌ لِأَصُولٍ وَالْفُرُوعِ وَالْإِبْثَاتِ لِلْحَزْمَاتِ سَبًّا وَرِصَاعًا ، وَلَا



لمرأة ملك العمودين، ولا تمنع الزوجة من الشراء فتصل، ولحمل يدخل مع شرط وهو شرط فسقط قبل انقضاء رجع نسبه بأن يعوم حاملاً ومعهها.

ويجوز نياح حرة مشاع من الحيوان لا معين، ويجوز النظر إلى وجه المملوكة إذا أراد شراءها وإلى محاسنها، ويستحب بيع سم المملوك عبد شرته وبضقة عنه بأربعة دراهم وبطعامه حنواً، ويكره وطء موبدة من لربي بالملك أو بالعقد، والعبد لا يملك فلو اشتراه ومعه ما فلدانح، لا بشرط فبراعى فيه شروط المبيع، ولو حمل العبد حاملاً على شرته لم يلزم.

ويحب استبراء الأمة قبل بيعها بحبسة أو مضي خمسة وأربعين يوماً متى لا تحبص وهي في سن الحبص، ويجب على المشتري أيضاً استروها؛ لأن يجره الثقة بالاستبراء أو تكون لامرأة أو تكون بانسة، واستبراء الحامل بوضع الحمل فلا يحرم في مدة لاستبراء غير لوطء، ويكره شفرقة بين الظمل ولأن قبل سبع سنين والنحرير أحوط.

### وهي مسائل :

لو حدث في حيوان عيب قبل القبض فبمشتري الزد والأرش وكذا في رمي الخيار وكذا غير الحيوان.

التيابية: لو حدث عيب من غير جهة المشتري في رمي الخيار منه رد بأصل الخيار والأقرب حوار الرد بالعيب أيضاً وتظهر لفائدة لو سقط الخيار لأصنى والمشتري، وقل المصالح بحكم ندين أو عامم في بثروس: لا يرد إلا بالخيار، وهوياني حكمه في شرع بأن الحدث في الثلاثة من مان اسانع مع حكمه بعدم الأرش فيه.

الثالثة: لو ظهرت الأمة مسخقة فأعزم الوصى عشر أو نصفه أو مهر المثل والأجرة، وقيمة الولد يرجع بها على البائع مع جهله.

الرابعة: لو احتلف مولى مادون في عبد أعينه مادون عن بيع ولا نة حلف المولى، ولا فرق بين كونه أمًا للمادون أو لا ولا بين دعوى مولى لأب شراؤه من ماله وعدمه ولا بين استنحاره على حج وعدمه.

الخامسة: لو تبايع لأدوين بعد شراء كلّ منهما صاحبه في السق ولا يتيه قبل يقرع، وقيل: تسح الطريق. ولو أخير عقدهما فلا إشكال، ويؤتقد من أحدهما صحّ خاصة إلا مع إجازة الآخر.

السادسة: لأمة المسروقة من أرض الصلح لا يجوز شراؤها، فلو اشتراها جاهلاً ردّها واستعاد ثمنها ولو سم يحدّ الثمن صاع، وقيل: سعى فيه.

السابعة: لا يجوز بيع عبد من عتدين ولا عبيد، ويجوز شراؤه موصوفاً سلباً والأقرب حوره حالاً، فودع إليه عتدين للتخيّر فأبى أحدهما فعلى من صدد المصوص بالتوم، والمروى: انحصار حقه فيهما، وعدم صمائه على المشتري فيصح نصف المبيع ويرجع بنصف الثمن على لئع ويكون اساقى بينهما إلا أن يحدّ الآتي يوماً فيختير وي اسحابه في الزيادة على اثنين إن قلناه برّد، وكذا لو كان المبيع عبر عبد كأمه من أمة عين كانت.

### الفصل الرابع: في التبايع

ولا يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها عاماً ولا أريد على الأصح، ويجوز بعد بدء صلاحها، وفي حوار قبله بعد الظهور خلاف أقره الكرهية، ونزول بالعصيمة أو شرط لمقطع أو بيعها مع الأصول، وبدء الضلاح حرار ثمرة أو اصمره وبقاد ثمرة غيره وإن كانت في كمام.

ويجوز بيع الخصر بعد انعاده لقطه ولقطات معينة كما يجوز شراء الثمرة الظاهرة وم يستحدّ في تلك لسة أو في غيرها، ويرجع في لقطه إلى لعرف ولو امتزجت الثانية تختير المشتري بين مبيع وشركة، وبواجار الإمضاء فهو لئاع يفسح لعيب شركة؟ بطر أقره ذلك إذ سم يكرّ تأخر القطع منه، وحسنه لو كان لاحتلاط بتفريط المشتري مع تمكين اللئاع وقصّ اشتري أمكن عدم خبير، وقيل: بأن الاحتلاط إن كان قبل نقص تختير لمشتري وإن كان بعده فلا خيار لأحدهما، كان قوياً.

وكذا يجوز بيع ما يحرق كالخناء وشوت حرطه وحرطات، وما يجز كارتطية وسفل جرة وحررات ولا تدخل الثمرة في بيع الأصود إلا في التحل بشرط عدم التأخير، ويجوز استثناء ثمرة شجرة معينة أو شجرات وجرء مشاع وأرطان معدومة وفي هذين يسقط في الثمن لو حاصت الثمرة بحلاف المعين.

### مسائل :

لا يجوز بيع الثمرة بحسها على أصولها بحلاً كان أو غيره وتسعى في التحل مرسة، ولا التسبيل بحب مه أو من غيره من حسه وتسعى بحاقلة إلا لاعترة بحرصها مراً من غيرها.

الثانية: يجوز بيع لزرج قائماً وحصيداً ومصبلاً، فهو م يعضله المشتري فبائع فضله وله المطالبة بأجرة أرضه.

الثالثة: يجوز أن يتقبل أحد الشريكين بحصة صاحبه من الثمرة ولا يكون بيعاً ويلزم شرط السلامة.

الرابعة: يجوز الأكل مما يتره من ثمرة لتحل وبقاؤه والرجع بشرط عدم القصد وعدم الإفساد، ولا يجوز أن يحمل وبركه بالكلية أوى.

### الفصل الخامس: في الصرف :

وهو بيع الأثمان مثلها، ويشترط فيه التقاض في المجلس أو صطحابهما إلى القبط أو رضاء يب في دفته قصاً بوكالته في القبط فيما إذا اشترى عا في دقته نقداً آخر. وبوقبط البعض صنع فيه وتخير إذا لم يكن من أحدهما فمربط، ولا بد من قبض الوكيل في مجلس العقد قبل مفارقة المتعاقدين، ولو كان وكيلاً في صرف فالمعبر بمعارفته، ولا يجوز تفاصل في المجلس الواحد وإن كان أحدهما مكسوراً أو رديئاً وترب معدن أحدهما يباع بالآخر أو بحس غيرها وترابها يباعان بهما ولا عبرة باليسير من

لذَّهَبٍ فِي التَّحَاسِ وَالْبَيْسِ مِنَ الْعَصَةِ فِي رِصَاصٍ فَلَا يَجْعَلُ مِنْ صَنْعَةِ الْبَيْعِ ذَلِكَ الْحَسَّ

وقيل: ويجوز شرائها صياغة حاتم في شراء درهم بدرهم للزَّوَانِي، وهي غير صريحة في المطلوب مع مخالفتها الأصل. والأواني المصنوعة من تقدين إذا بيعت بهما حاروان بيعت بأحدهما بشرط زيادته على حسه وتكفي علة المظن، وحليه التيف والركب يعترف بهما نعم إن أريد بيعهما بحسبهما فإن تعدد كفي الظن يعاتب برودة الثمن عليها، ولو باعته بنصف دينار فشقَّ بِلَا أَنْ يَرَادَ صَحِيحٌ عَرَفًا أَوْ نَطَقًا وَكَذَا نَصَفَ دَرَاهِمَ، وَحَكَمَ بِرَأْبِ الذَّهَبِ وَالْعَصَةِ عِنْدَ انْقِصَاعِهِ حَكَمَ لِمَعْدُنٍ وَنَحَبٍ لِفَضْدَقَةٍ بِهِ مَعَ حَبْلٍ أَرَبَاهُ، وَالْأَقْرَبُ الْقَضَائَانِ لَوْ ظَهَرَا دَلَمَ بِرِصَاصٍ بِهِ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ مَعْبُومًا وَحَبَّ الْخُرُوجِ مِنْ حَقِّهِ.

#### خاتمة :

الدَّهْرُ وَالذَّبِيرُ يَتَعَيَّانِ بِالتَّعْيِينِ فِي الضَّرْفِ وَغَيْرِهِ، فَيُظْهِرُ عَيْبَ فِي الْمَعْيَنِ مِنْ غَيْرِ جِسْمِهِ يَطْلُ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ بِإِرَائِهِ مَحَاسِنُ يَطْلُ الْبَيْعُ مِنْ أَصْلِهِ كَدِرَاهِمٍ بِدَرَاهِمَ، وَإِنْ كَانَ مَخَالَفَ صَخٍّ فِي السَّلِيمِ وَمَا قَدَسَهُ. وَيَجُوزُ الْمَسْحُ مَعَ الْإِهْلِ، وَلَوْ كَانَ عَيْبٌ مِنَ الْحَسَنِ وَكَانَ بِإِرَائِهِ مَحَاسِنُ فَلَهُ الرَّدُّ بِغَيْرِ رُشٍّ، وَفِي الْمَخَالَفِ إِنْ كَانَ صَرَفًا فَهُوَ الْأَرَشُ فِي الْمَحْدَسِ وَرَدٌّ وَبَعْدَ التَّعَرُّقِ لَهُ الرَّدُّ، وَلَا يَجُوزُ أَحَدُ الْأَرَشِ مِنَ التَّقْدِينِ وَلَوْ أُخِذَ مِنْ غَيْرِهِمَا قِيلَ: حَارٌّ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ صَرَفٍ فَلَا شَكَّ فِي حَوَارِ الرَّدِّ وَالْأَرَشِ مُطْلَقًا، وَلَوْ كَانَا غَيْرَ مَعْيَنَيْنِ فَلَهُ الْإِبْدَانُ مَا دَامَا فِي الْمَحْلَسِ فِي الضَّرْفِ، وَفِي غَيْرِهِ وَإِنْ عَرَقَا.

#### الفصل السادس: في التلف :

وَيَعْقَدُ بِقَوْلِهِ: أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ أَوْ أَسْلَمْتُكَ كَذَا فِي كَذَا، وَيَقُولُ لِمَخَاطَبٍ. وَيَشْتَرِطُ فِيهِ ذِكْرَ الْحَسَنِ وَالْوَصْفِ لِرَفْعِ اللَّحْجَانِ لَدَى يَخْتَلِفُ لِأَجْهِ شَمْسٍ خِلَافًا

ظاهراً ولا يسمع فيه العابة. والخيد والزديء جائز ولأخود ولأردى يمنع وكل ما لا يصبط وصفه يسمع التسم فيه كاللحم والخمر والنس المحوت وخنود وخواهر ولثاليء اكبار لتعذر صيغها وتفاوت تسم فيها، وبحور في الحبوب والمواكه والخضر والشحم والظيب وخبوان كنه حتى في شاة لبون. ويلزم تسليم شاة يمكن أن تحب في معادن رمان التسليم ولا بشرط ان يكون النّس حاصلًا بالفعل حشيد، فلو احسبها وسلمها حترأء، أم حارية الحمل أو ذات نوبه والشاة كذلك فالأقرب لمع.

ولا بد من قصص التسم قبل تفرق أو المحاسة من ذين عليه إذ سم يشترط ذلك في العقد، وبشرطه بطل لأنه بيع ذين بدين وتقديره بالكيل أو الوزن لمعومين أو بالعدد مع قلّة التفاوت ويعنى لأجل المحروس من تفاوت، والأقرب حواره حالاً مع عموم الوحد عند العقد ولا بد من كونه عام الوحد عند رأس لأجل إذ شرط لأجل والشهور الهلالية، ولو شرط بأجل بعض التسم بطل في الجميع، ولو شرط موضع لتسليم برم وإلا اقتضى موضع العقد.

وبجور اشترط المتاع في العقد وبيعه بعد حلوله على مريم وغيره على كراهية، وإذ دفع فوق سقفة وحب القول ودونها لا يحب، ولورصى به برم، وبو يقطع عند دخول تحزين النّسح والصبر.

### الفصل السابع: في أقسام البيع :

بيع بالنسيئة إلى الإحارم التسم وعدمه وهو أربعة :

أحدها: المساومة

وثانيها: لمرحة ويشترط فيها العلم بمدر التسم وزيح، وبحب على النّاسح انصدق فإن لم يحدث فيه زيادة قال اشتريته أو هو على أو عموم، وإن راد بعهه أحبر وباستثحاره صقه فيقول: تقوم على، لا اشتريت، إلا أن يقول: أو استأخرت بكدا. وإن طرأ عيب وحب ذكره، وإن أخذ أرشاً أسقطه، ولا يقوم نعاص الحمة ولو ظهر كدسه أو عطسه تحزين لمشري، ولا يجوز الإحارم اشتريته من علامه أو ولده حية لأنه

حديعة، بهم لو اشتراه ابتداء من غير سابعة يبيع عليهما حر. ولا الإخبار بما يقوم عبه  
التاجر، والتمس له وللدلال الأجرة.

وثالثها: المواصفة وهي كإعراضة في الأحكام إلا أنها سقيمة معلومة.

ورابعها: التولية وهي الإعطاء برأس المال، والتشريك حائز وهو أن يعون شركته  
بصفة نسبة ما اشترت، مع علمهما وهي في الحقيقة بيع الجزء المشاع برأس المال.

### الفصل الثامن: في الزبا :

ومورده المحاسب إذا قدر بالكيل أو الوزن ورد أحدهما، ودرهم منه أعظم من  
سعين ربة، وصابط خمس ما دخل تحت اللفظ الخاص، فالتمر خمس وربة خمس  
وخطوة وربع خمس في المشهور، والنحو نامة سجون.

ولا ربا في المعداد ولا بين نواله وولده ولا بين لزوج وروحه ولا بين المسلم  
والخبري إذا أحد المسلم الفصل وثبت به وبين الدمي ولا في الفسه ولا يصر تعد  
اشي والرون يسير ويتخلص منه بالضميمة، ويجوز بيع مذمومة ودرهم عذبي أو درهمي  
وبمذبي ودرهمي وأمداد ودرهم، وصرف كلاً في ما حلاله وأن يبيع بالمثل وبه  
الرأب من غير شرط أو يقرض كن مهما صاحبه وشراء، ولا يجوز بيع الزط بالتمر  
وكذا كل ما ينقص مع خفاف، ومع اختلاف خمس يجوز التعاقل بقذا وسينة، ولا  
عبرة بالأجزاء لمانية في الخبر واخذ وبتدقيق إلا أن يظهر ديك للحسن ظهوراً بشا، ولا  
بيع اللحم بالحيوان مع التماثل ويجوز مع الاختلاف.

### الفصل التاسع: في الخيار.

وهو أربعة عشر:

أ: خيار المجلس: وهو مختص بالسبع ولا يبرول بالمثل ولا بمراقبة خمس  
مصطحين، وتسقط باشتراط سقوطه في العقد وبمضاة بعده وعقارة أحدهما صاحبه،  
وبو لترم به أحدهما سقط خياره خاصة، ولو فسخ أحدهما وأحار الآخر فذم الفاسخ وكذا

في كل خيار مشترك، ولو حثره فسك فحبرهما باق

ب: خيار الحيوان - وهو ثابت لمشتري خاصة ثلاثة أيام مدتها من حين العقد، ويسقط باشتراط سقوطه أو إسقاطه تغذ أو تصرفه.

ج: خيار بشرط: وهو بحسب الشرط إذا كان الأصل مصبوطاً، ويجوز اشتراطه لأحدهم وكل منهما ولأحسب عنهما أو عن أحدهما، واشتراط المؤامرة فإن دل المستأمر فسحت أو أحرقت، فذلك، وإن سكب أو ألقى لثروم فلا يبرم لأختيار وكذا من جعل له الخيار، ويجب اشتراط مدة للمؤامرة.

د: خيار النأخير عن ثلاثة أيام فمن باع ولا قبض ولا قص ولا شرط التأخير وقبض البعض كلا قبض ونه من بائع مطلقاً.

هـ: خيار ما يفسد ليومه. وهو ثابت بعد دخول الليل.

و: خيار الرؤية: وهو ثابت لمن لم ير، إذا راد في طرف الناع أو نقص في طرف المشتري، ولا يذ فيه من ذكر الحسن والوصف والإشارة إلى معين نه، وبورأى بعض ووصف الباقي تخبر في جميع مع عدم بقاءه.

ز: خيار العيب: وهو ثابت مع الخفاة إذا كان لا يباعين نه غالباً ولا يسقط بالتصرف إلا أن يكون المعبود مشتري وقد أخرج عن ملكه، وفيه نظر بتصرف مع الجهل فيمكن الفسخ وإلزامه بقيمة أو المثل، وكذا بونلت أو استولد الأمة.

ح: خيار عيب: وهو كل ما راد عن الخلقة الأصلية أو نقص عيباً كان كالإصبع أو صفة كالحفى ولو يوماً فمشتري الخيار مع الجهل بين الرذ والأرض وهو مثل سبة، متفاوت بين القيمتين من الثمن، ولو تعددت القيم أحدث قيمة وحدة متساوية اتسبة إلى الجميع فمن القيمتين نصفهما ومن خمس حمها، ويسقط برذ بالتصرف أو حدوث عيب بعد القبض ويعبى لأش ويسقطان بالعلم نه قبل العقد وبارضا نه بعده وبإبراء من الميوب ولو إجمالاً، والإبقاء وعدم الخييص عيب وكذا الثقل في الرأيت غير المعتاد.

ط: خيار تبدليس: فهو شرط صفة كمال كالأكارة أو نوقمها كتحمير بوجه

ووصل الشعر فظهر الخلاف فخير ولا أرض، وكذا لتصرية لشاة والبقرة والناقة بعد حنبارها ثلاثة أيام ويرة معها النسل حتى التحدد أو منه لو تنف.

ي : خيار لاشترط : ويصح اشترط مانع في العقد إذ لم يؤد إلى جهالة في أحد معوضين أو بيع منه الكتاب والمنة كما لو شرط تأخير المبيع أو النسي ما شاء أو عدم وطء لأمة أو وطء النائع إياها، وكذا يبطل باشرط غير المقدور كاشترط حمل الذابة فيما بعد أو أن الرزع يبيع النسل، ولو شرط بيته إلى أن النسل حار، وبوشرط غير لنائع بطل وأبطل، ولو شرط عتق المموك حار، فإن نعه ولا فخير النائع، وكذا كل شرط سم يسلم لشرطه فإنه يفيد فخير ولا يجب على لشرط عليه فعه وإما فانه جعل اسيع عرصة برؤال عند عدم سلامة الشرط ولرومه عند الإتيان به.

يا : خيار بشركة : سواء قدرت العقد كما لو اشترى شيئاً فظهر بعفه مستحقاً، أو تأخرت بعده إلى قبل البعض كما لو اترح بعيره بحيث لا يتمير وقد يسمى هذا عيباً عازلاً.

يب : خيار تعذر التسليم هو شري شيئاً طناً إمكان تسليمه ثم عجز ففد فخير المشتري.

يج : خيار ببعض الضمعة : كما لو اشترى سلعتين فتستحق واحدةما.  
يد : خيار بتقليس

## الفصل العاشر: في الأحكام :

وهي خمسة :

الأول : التقيد والتسوية . إطلاق البيع يقتضي كون النسي حالاً، وإن شرط تعجيله أكده، فإن وقت التعجيل فخير لو لم يحصل في الوقت، وإن شرط التأجيل اعتبر صبط الأجل، فلا يباط ما يحتمل الزيادة وانقصان كمعدم الحاج ولا باشتراك كغيرهم وشهر ربيع، وقيل - يحصل على الأول ولو جعل الحال ثمة والمؤجل أريد منه أو فوات بين الأجلين بطل، ولو أدخل العوض المعين صح، ولو اشتره النائع سيئة صح قبل الأجل



وبعده بجس الثمن وغيره زيادة ونقصان إلا أن يشترط في بيعه ذلك فيبطل ، ويجب قبض الثمن لو دفعه إلى البائع في الأجل لا قبله فهو متع قبضه الحاكم ، فإن نذر فهو أمانة في يد المشتري لا يصح له ولو تلف بعير تعريظه ، وكذا كل من امتنع من قبض حقه ، ولا حرج في زيادة الثمن ونقصانه إذا عرف المشتري القيمة إلا أن يؤدي إلى القصة ، ولا يجوز تأجيل الحال زيادة فيجب ذكر لأجل في غير المساومة فيتحيز المشتري بدونه للتدليس .

الثاني : في القبض : إطلاق العقد يقتضي قبض العوضين فيتقاضيان معاً لو تمانعا سواء كان الثمن عيماً أو ديناً . ويجوز اشتراط تأخير قباض المبيع مدة معينة والانتفاع به مدة معينة ، والقبض في المقول بقبه وفي غيره التحلية وبه يتصل الضمان إلى المشتري إذا سم يكن له خيار ، فلو تلف قبله ضمن البائع مع أنه يضمنه المشتري ، وإن تلف بفضه أو نعتب تغير المشتري في الإمساك مع الأرش والبيع ، ولو عصب من يد البائع وأسرع عوده أو أمكن برعه سرعة فلا خيار وإلا تحيز المشتري ، ولا حرج على البائع في تلك المدة إلا أن يكون المنع منه وليكن المبيع معزاً

ويكره بيع المكيل والموزون قبل قبضه ، وقيل : يحرم إن كان طعاماً . وبو ادعى المشتري بفساد المبيع حلف إن لم يكن حصر الاعتذار وإلا أحلف البائع ، وبو حوّل المشتري الذعوى إلى عدم إقباض جميع حلف ما لم يكن سبق بالذعوى الأولى .

الثالث : فيما يدخل في المبيع : ويراعى فيه اللغة والعرف .

في البستان الأرض والنبات واللباء .

وفي بذار الأرض والنبات أعلاه وأسفله : إلا أن يتعمّد الأعلى عادة والأبواب والأغلاقات المسوية والأحشاش المشقة والتسمّ لمشت والمفتاح ، ولا يدخل الشجر بها : إلا مع الشرط أو يقول : بما أعلق عليه بابها أو ما دار عليه حائطها

وفي لتحلل القطع إذا لم يؤثر ولو أتر فالثمرة للبائع وعجب تبعيتها إلى أول أحدها عرفاً ، وطلّع لمحل للبائع وكذا باقي الثمار مع الظهور ، ويجوز لكل منهما لتقّي إلا أن يستصر ، ولو تقابلا في الضرر والتلف رخصاً لمصلحة المشتري .

وفي العرية لساء والمرافق.

وفي العبد ثيابه الساترة للمعورة.

الزَّاع : في اختلافهما : معنى قدر الثمن يحلف بائع مع قديم معين والمشتري مع لبعها ، وفي تعينه وفدر الأجل وبشرط رهن أو صميم عن البائع يحلف ، وكذا في قدر المبيع ، وفي تعيين المبيع بحالعه ، وقال الشيخ رحمه الله والقاضي رحمه الله : يحلف البائع ، كالاختلاف في الثمن ويضلل بعد من حبه لا من أصله ، وفي شرط معسدي يقدم مدعى بضعة ، وبواحد الورثة يرل كل وارث مبرة مورثه .

الخامس : إطلاق لكيل والورث ينصرف إلى اعتاد فإن تعدد فالأعرب ، فإن تساوت ولم يعين نطل البيع ، وأجرة اعتبار المبيع على اسنوع واعتبار الثمن على المشتري ، وأجرة الدلار على الأمر ، ولو أمراء فتولى الطرفين فعليهما ولا يصحس إلا تفريط فيحلف على عدمه ، فإن ثبت حلف على القيمة بحالعه البائع .

خامس :

لإقالة فصح في حق المتعاقدين والشعيع فلا تثبت بها شفعة ولا تسقط أحرة الدلار بها ولا يصح زيادة في الثمن ولا مبيعة ، ويرجع كل عوض إلى مالكه فإن كان تالفاً فمثله أو قيمته .

• • •

## كتاب الدين

وهو قيمان :

الأول : القرض :

والدرهم ثمانية عشر درهماً مع أن درهم الصدقة بعشرة. والضبيعة : أقرضتك أو انتفع به أو تصرف فيه وعبدك عوضه ، فيقول المقرض : قبضت وشبهه . ولا يجوز اشتراط لنفع فلا يفيد الملك حتى الضحاح عوض المكثرة خلافاً لأبي افضلاح وإنما يصح إقراض الكامل ، وكلما يتساوى أجزاؤه يثبت في الذمة مثله ، وما لا قيمته يوم القبض وبه يملك عليه رد مثله وإن كره المقرض ولا يلزم اشتراط الأجل فيه ونجيب بية القضاء وعززه عند وفاته والإيصاء به لو كان صاحبه عائلاً ولوينس منه تصدق به عنه .

ولا تصح قسمة الدين بل الحاصل لهما والثاوى منهما ، ويصح بيعه بحال لا مؤجل ويريادة وتقيصة إلا أن يكون ربوياً ، ولا يلزم المدين أن يدفع إلى المشتري إلا ما دفع ، على رواية محمد بن الفضل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، ومع ابن إدريس من يبيع الدين على غير المدين والمشهور الضحكة ، ولو باع الدين ما لا يملكه المسلم ثم قضى منه دين المسلم صحّ قبضه ولو شاهده ، ولا تحل الديون المؤجلة بحجر المسلم خلافاً لابن الجسيد رحمه الله وتحل إذا مات المدين ، ولا تحل بموت المالك ، وللمالك انتزاع التلعة في العس إذا لم ترد زيادة متصلة ، وقيل : يجوز وإن ردت .

وغرماء لم يثبت سواء في تركته مع القصور ومع الوفاء لصاحب العين أحدها في المشهور ، وقال ابن الجسيد : يحنق بها وإن لم يكن وفاء ولو وجدت العين باقصة بفعل

لمعنى ضرب بالثقب، مع الغرماء مع سبته إلى الشمس ولا يقبل إقراره في حال التقيس  
يعني لتعلق حق العرماء ويصيح يدين وسحق يدقته فلا يشارك المقر له وقوى الشيخ  
المشاركة.

ويجمع المعنى من تصرف في أعيان أمواله وتباع ويقسم على لعماء ولا يتحرج  
بمؤخرة شيء ويحصر كل مع في سوقه، ويحبس لو ادعى لإعصار حتى يشت هادئ  
حتى صبيبه، وعن عني عليه السلام، إن شتم آخروه وإن شتم استعموه وهو يدك على  
وجوب التكتب وحذره ابن حمزة رحمه الله ومعه شيخ وس إدريس، والأول أقرب.  
وإنما يحجر على المديون إذا قصرت أمواله عن ديونه وطبب العرماء الحجر بشرط حلول  
مديون، ولا تساع دهره ولا حاديه ولا ثياب تحته، وطهر ابن الجعيد بيعها، واستحب  
لعمري بركة وزيادات متصافرة بالأول.

### القسم الثاني: دين العبد:

لا يجوز له التصرف في نفسه ولا فيما يده إلا بإذن السيد، ولو استدان بدينه فعلى  
المولى وإن اعتقه، ويعتصر في التجارة على عمل الإذن وليس له الاستدانة بالإذن في  
التجارة فيرم دمه لو تلف يتبع به نه عتقه على لأمره، وقيل: يسمى فيه. وبوأحد المولى  
ما فترسه تختير المقرص بين رجوعه على المولى وبين إتباع العبد.

• • •

## كتاب الرهن

وهو وثيقة للدين. رهنتك أو وثقتك أو هذا رهن عندك أو على مائتك، وشبهه. ويكفي الإشارة في الأحرس أو الكتانة معها فيقول المرتهن: قبلت، وشبهه. فإن ذكر أحلاً اشترط صبطه، ويجوز اشتراط الوكالة للمرتهن وغيره ولو وصية له ولوارثه وإنما يتم بالقبض على الأقوى، فلو حنّ أو مات أو أعمى عليه أو رجع قبل إقباضه بطل. ولا يشترط دوم القبض فلو أعاده إلى الرهن فلا بأس، ويقبل إقرار الرهن بالإقباض إلا أن يعلم كذبه فلو ادعى الموطأة فله إخلاف المرتهن، ولو كان بيد المرتهن فهو قبض ولا يفتقر إلى إذن في القبض ولا إلى معنى زمان، ولو كان مشاعاً فلا بد من إذن الشريك في القبض أو رضاه بعده.

والكلام: إما في الشروط أو اللواحق:

الأول: شرط الرهن أن يكون عينا مملوكة يمكن قبضها ويصح بيعها.

فلا يصح رهن المنة ولا الدين، ورهن المدبر يبطل لتدبيره على الأقوى، ولا رهن الخمر والخنزير إذا كان الزاهي مسلماً أو المرتهن، ولا رهن الحر مطبقاً ولو رهن ما لا يمدك وقف على الإحارة، ولو استعار للرهن صح ويلزم بعقد الزاهي ويصح الزاهن لو تسع أو بيع، ويصح رهن الأرض الخرجية تبعاً للأسية والشجر، ولا رهن الطير في الهواء إلا إذا اعتيد عوده، ولا التمس في الماء إلا إذا كان محصوراً مشاهدًا، ولا رهن المصحف عند الكافر أو العبد المسلم إلا أن يوصى على يد مسلم ولا رهن الوقف.

ويصيح الزَّهْر في رَمَانٍ خَبِيرٍ وَإِنْ كَانَ لَمَاعِي لَانْتَفَذَ الْمَسْعُ بِالْعَقْدِ عَلَى الْأَقْوَى ،  
ويصيح زَهْرُ الْعَقْدِ الْمَرْتَدِّ وَلَوْ عَلَى فَطْرِهِ وَالْحَاشِي مَطْبَعًا فَإِنْ عَجَرَ لَمَوَى عَنْ فَكِّهِ قَدَمَتِ  
الْحَبِيَّةُ ، وَلَوْ زَهْرٌ مَا يَتَسَارِعُ إِلَيْهِ الْقَصَادُ فَلِ الْأَحْلِ فَلْيَشْرُطْ سَعَهُ وَزَهْرٌ ثَمَهُ وَلَوْ أَطْغَى  
حُلَّ عَيْهِ .

وَأَمَّا لِمَتَاعِدِينَ : فَيَشْرُطُ فِيهِمَا لِكُمَا وَحُورِ النَّصْرِفِ . وَيَصْحُحُ زَهْرٌ مَا لِي لَطْفِ  
مَعَ الْمَصْلُحَةِ وَأَحَدُ زَهْرَيْنِ لَهُ كَمَا إِذَا سَلَفَ مَالُهُ مَعَ ظُهُورِ بَعْطَةِ أَوْ حَيْفٍ عَلَى مَالِهِ مِنْ  
عَرَقٍ أَوْ يَهَبٍ ، وَلَوْ تَعَذَّرَ زَهْرُهُمَا تُقْرَضُ مِنْ نَفَقَةِ عَدَاةٍ .

وَأَمَّا حَقٌّ : فَيَشْرُطُ ثَبُوتَهُ فِي أَدَقِّهِ كَمَا تُقْرَضُ ، وَتَمْنِي لِمَيْعٍ وَبَذِيَّةٍ بَعْدَ سَتَرَارِ  
الْحَبِيَّةِ وَفِي لِحْطَاءِ عَدَاةِ الْحَيَوَى عَلَى قِسْطِهِ وَمَا يَكُونُ مِنْ كَسْبٍ مَشْرُوطَةٍ عَلَى الْأَقْرَبِ ،  
وَمَا الْحَمَاةُ بَعْدَ الرَّدِّ لَا قِلَّةَ ، وَلَا بَذْمٍ بِمَكُونِ اسْتِغْنَاءِ حَقٍّ مِنْ الزَّهْرِ فَلَا يَصْحُحُ عَلَى  
مَسْعَةِ الْمُؤَحَّرِ عَلَيْهِ هُوَ آخِرُهُ فِي لَدَمَتِهِ حَارٍ . وَيَصْحُحُ رِبَاةُ الَّذِينَ عَلَى الزَّهْرِ وَرِبَاةُ زَهْرٍ  
عَلَى الَّذِينَ .

### وَأَمَّا الْفَوَاقِقُ فَمَسَائِلُ :

إِذَا شَرِطَ لِبُوكَالَةِ فِي الزَّهْرِ لَمْ يَمُتْ عَرْلُهُ وَيَصْغَفُ بَأَنَّ لِمَشْرُوطَةٍ فِي الْأَرَمِ يُوَثِّرُ حَوَارِ  
الْمَسْعِ لَوْ أَحْبَبَ بِالْمَشْرُوطِ لَا وَحُوبٍ بِشَرِطٍ فَحِينَئِذٍ يَوْفَعُ بُوكَالَةَ فَسَحَ الْمَرْبُوحُ السَّيِّعَ  
الْمَشْرُوطَ بِالزَّهْرِ إِنْ كَانَ .

الثَّانِيَةُ : بِحُورِ الْمَرْبُوحِ اشْتِيَاعَ لِمَرْبُوحٍ وَهُوَ مُعَدَّمٌ بِهِ عَلَى الْعَرْمَاءِ وَلَوْ أَعُورُ ضُرِبَ سَاقِي  
الثَّلَاثَةُ : لَا يَحُورُ لِأَحَدِهِمَا النَّصْرِفُ فِيهِ وَلَوْ كَانَ لَهُ نَصْرٌ أَوْ حَرُوبٌ حَتَّاجٌ إِلَى مَزُونَةٍ فَعَلَى  
زَهْرٍ وَتَوَافَقَ الْمَرْبُوحُ نَقَاصًا .

الرَّابِعَةُ : بِحُورِ الْمَرْبُوحِ لاسْتِمْلَاقَ سَلَسْبَاءٍ لَوْ حَارَ حُجُودُ بَوَارِثٍ إِذَا مَوَلَّ فَوَى  
الْوَارِثُ مَعَ بَيْنِهِ فِي عَدَمِ الَّذِينَ وَعَدَمِ الزَّهْرِ .

الْخَامِسَةُ : لَوْ دَعَا أَحَدُهُمَا تَوَقَّفَ عَلَى إِحْدَى الْآخَرِ وَكَذَا عَقِبَ الزَّهْرِ لَا لِمَرْبُوحٍ ، وَبِ  
وَضَائِعِهَا زَهْرٌ صَارَتْ مَسْئُودَةً مَعَ إِحْدَى الْآخَرِ وَقَدْ سَقَى حَوَارِيْعَهُ ، وَلَوْ وَضَّاهُ الْمَرْبُوحُ هُوَ

ر، فإن كرهها فعليه عشرة، كانت نكراً وإلا فصده، وفيه مهر لئ، فإن طاعت فلا شيء.

السادسة: زهري لا يرم من حبه لزهر حتى يخرج عن حق فيبقى أمانة في يد المرتهن، وبوشرط كونه مبيعاً عند لأجل بطلا وصمه بعد الأجل لا قبله.

السابعة: يدخل التماء المتحدّد في زهري على الأهرج إلا مع شرط عدم التحول.

الثامنة: تسفل حق زهري بأمو لا بوكالة والوصية، لا مع شرط، وبزهرن الامتناع من سثمان بورث، وبالعكس فليتقيا على أمين وإلا فالخكم.

التاسعة: لا يصمه لمرتته، إلا بعد أو يهرط فيرم فيته يوم تلقه على لأصنخ، ولو احتلفا في القيمة حلف المرتهن.

العاشره: لو أحلف في حق المرهون به حلف لزهرن على الأقرب، وبواحتلف في الزهرن والوديعة حلف لذئ، وبواحتلفا في عين لزهرن حلف الزهرن وبطلا، ولو كان مشروطاً في عقد لا يرم تحالفا.

الحادية عشرة: لو أدّى ديناً وعين به رهناً فذئ، وإن أضيق فتحالف في المصد حلف المذافع، وكذا لو كان عليه دين حائلاً فاذئ على الذفع عن مرهون به.

الثانية عشرة: بواحتلفا في بيع يباع به الزهرن بيع بالثمن يعاب، فإن عيب نقدان بيع بمشابهة حق، فإن بايهما عيب الحاكم.

• • •

## كتاب الحج

وأصابه سعة الضمير والحنون ولزق الفلس والتفه والمرض .  
ويمتد ححر الضمير حتى يسمع ويرشد بأن يصلح ماله وإن كان فاسقا ويختير بما  
لائمه . ويشيت الرشد شهادة لثناء في النساء لا غير وشهادة الرجال مطلقا .  
ولا يصح إقرار اسميه بمال ولا تصرفه في مال ولا يسلم عوص الخلع إليه ويجوز أن  
يتوكل لغيره في سائر العقود . ويمتد ححر المحبوب حتى يعيق ، والولاية في مالهما لأب  
والجد فيشتركان في الولاية ثم لوصي ثم الحاكم ، ولولاية في مال التعمية أدى لم يسبق  
رشده كذلك وإن سبق فلهحاكم ، وأبعد ممنوع مطلقا ، والمريض ممنوع مما راد عن  
الثالث وإن تجز على الأقوى .

ويشيت الححر على التعمية مظهر سمعه وإن لم يحكم به لحاكم ولا يزون إلا  
بحكمه ، ولو عامه بعالم بحاله استماد ماله فإن تلف فلا ضمان ، وفي يده أو إعارته  
أو إحاربه فيستف العين نظر ، ولا يرتفع الححر عنه ببوعه خسا وعشرين سنة ، ولا يبع  
من الحج الواجب مطلقا ، ولا من المدوب إن استوت بفته ويعقد يمينه ويكفر  
بالقنوم ، وله المعوع لقصاص لا ائدية .

• • •



## كتاب الصّمان

وهو الصّمان بالمال من البرىء ويشترط كماله وحرّيته إلّا أن يأذن المولى فيثبت في  
دقة العبد إلّا أن يشترطه من مال المولى. ولا يشترط علمه بالمستحق ولا بعريم بل  
تفريقهما.

والإيجاب: صممت أو تكلمت ونقبت، وشبهه. ولو قال: مالك عدى أو على أو ما  
عليه فعلى، فليس بصريح. ففعل المستحق وقيل: يكفى رصده، فلا يشترط هويّة  
القبول. ولا عبرة بالعريم نعم لا يرجع عليه مع عدم إيدنه ولو بدى رجوع بأقلّ لأمرين مفا  
أذاه ومن الحق، ويشترط فيه الملاءة أو عدم المستحق بإعساره، ويجوز لصّمان حالاً  
ومؤجلاً عن حاله ومؤجلاً.

والمال المضمون ما حار أحد الزّهر عليه، ولو ضمن للمشتري عهدة الثمن برمه في  
كن موضع يبطل فيه البيع من رأس كالأستحقاق، ولو ضمن أدرك ما يحدثه من ساء أو  
غرس فالأقوى جواره، ولو أنكر المستحقّ القبض فشهد عليه العريم قبل مع عدم التّهمة،  
ومع عدم قبول قوله لو عزم الصّامن رجوع في موضع الرجوع بما أذنه أولاً، ولو لم يصدقه على  
الدفع رجوع بالأقلّ.

• • •

## كتاب الخوالة

وهي التَّعَهُّدُ بِالْمَالِ مِنْ شَعْمُولٍ بِمِثْلِهِ. ويشترط فيه رضاء الثلاثة فيتحول فيها لمان كالصَّمان ولا تحب قبولها على المنيء، ولو ظهر إعساره مسح المحتال، ويصح ترامي الخوالة ودورها وكيد الصَّمان والخوالة معبر حسن الحق والخولة يدين عبه لواحد على دين للمحبي على اثنين متكافئين، وبوَأذَى المحال عبه وطلب لزجوع لإبكار الذين وادعاء لمحبي تعرض لأصل والظاهر، والأَوَّلُ أرجح فيحلف ويرجع سوء كد ينقط خوالة أو الصَّمان.

• • •

## كتاب الكفالة

وهي لشعهد بالنفس وتصح حاله ومؤججه إلى اجل معلوم، ويبرأ الكفيل بتسليمه تاماً عند الأجل أو في الحلول، ولو منع فللمستحق حسمه حتى يحصره أو يؤذى ما عيه، ولو علق الكفالة بطلت، وكذا الصّمان والحوالة نعم لو قال: إن لم أحصره إلى كذا كان على كذا، صحت الكفالة أبداً ولا يلزمه المال لمشروط. ولو قال: على كذا إن لم أحصره، لزمه ما شرط من المال إن لم يحصره.

وتحصل الكفالة بإطلاق العريم من المستحق قهراً، ولو كان قاتلاً زمه إحضاره أو اذنية، ولو غاب المكفول أنظر بعد الحلول بمقدار الذهاب والإياب، ويصرف الإطلاق إلى التسييم في موضع العقد ولو عتق غيره لزم، ولو قال الكفيل: لا حق لك، حلف للمستحق. وكذا لو قال: أبرأته. فلو رد اليمين عليه برىء من الكفالة والمال بحاله، ولو تكفل اثنان بواحد كفى تسليم أحدهما، ولو تكفل بواحد لا ثمين فلا بد من تسليمه إليهما.

ويصح التعيين بالبدن والرأس والوجه دون اليد والرجل، وإذا مات المكفول بطلت إلا في الشهادة على عينه بالانقلاب أو المعاملة.

• • •

## كتاب الصلح

وهو جائز مع الإقرار والإبكار إلا ما أحل حراماً أو حرم حلالاً فيلزم بالإيجاب والقبول الصادرين من الكامل الخائر انصرفت وهي أصل في نفسه ولا يكون طلبه إفرازاً. ولو اصطلاح الشريكان على أحد أحدهما رأس المال والباقي للآخر ربح أو حصر صبح عند انقضاء الشركة ولو شرطاً بقاءهما على ذلك فيه بطل.

ويصح الصلح على كثر من العين والمنفعة بمنته وحسبه ومخالفه، ولو ظهر استحقاق العوض المعين بطل الصلح، ولا يعتري لصلح على التقدير القص في المجلس، ولو أتلف عليه ثوباً يساوي درهين مصلح على أكثر أو أقل فالمشهور الصحة، ولو صالح منكر الذار على سكي المذعى فيها سنة صبح، ولو أقر بها ثم صالحه على سكي لمقر صبح ولا رجوع وعلى انقوله بفرعية العارية الرجوع. ولما كان الصلح مشروعاً لقطع الثغاب ذكر فيه أحكام من التنازع.

### ونشر إلى بعضها في مسائل :

لو كان بيدهما درهمان فادعاهما أحدهما وادعى الآخر أحدهما فالثاني نصف درهم وللأول لياقي، وكذا لو أودعه رجل درهمين وآخر درهماً وامترحا لا بتعريض ونصف أحدهما.

الثانية: يجوز حمل الشئ بالماء عوضاً بصلح وموردًا له وكذا إحراء الماء على سطحه أو ساحته بعد العلم بالموضع الذي يجري منه الماء.

الثالثة: لو تنازع صاحب السفن والعلو في حدار البيت حلف صاحب السفن، وفي جدران العرة يحلف صاحبها وكذا في سقها، ولو تنازعا في سقف البيت أقرع بينهما.

الرابعة: إذا تنازع صاحب عرف الخان وصاحب بيوته في المسلك حلف صاحب العرف في قدر ما يسلكه وحلف الآخر على الرائد، وفي الدوحة يحلف العلوي، وفي الخزانة تحتها يقرع.

الخامسة: لو تنازع راكب الدابة وقاصص لجامها حلف الزاكن، ولو تنازعا ثوبا في يده أحدهما أكثره مهما سواء وكذا في العد وعليه ثياب لأحدهم، ويرتجح صاحب الحمل في دعوى السهيمة الحاملة وصاحب البيت في العرة عليه وإن كان بابها مفتوحا إلى الآخر.

السادسة: لو تنازعا جدارا غير متصل ببناء أحدهم أو متصلا سائهما فإن حلما أو كلا فهو هما وإلا فهو للحالف، ولو اتصل بأحدهما حلف وكذا لو كان عليه حذع، أما الخوارج والزوارن فلا ترجيح بها إلا معاقد القمط في الحصن.

• • •

## كتاب الشراكة

ومسبها قد يكون إرثاً وعقد وحيازة دفعة ومرحلاً لا يتمير، ومشارك قد يكون عيباً  
ومسعة وحققاً، ولعتبر شركة العنان لا شركة الأعمام والوجوه والمفوضة، ويساويان  
في الزرع والخسرون مع تساوى المالكين ولو احتكما احتلف، وبشرطاً غيرهما ولا يظهر  
لبطلان وليس لأحد الشركاء التصرف إلا بإذن الجميع، ويقتصر من التصرف على  
المأدودين من معدى صمن، ولكل المطاسة بالقسمة عرصاً كان لما أو بعداً، والشريك  
أمين لا يصمن إلا بعد أو تعريض ونقل عبءه في النصف وإن كان النصف طاهراً، وتكره  
مشاركة مدققي وإصاعه ويداعه، ولو باع الشريكان سلعة صفقة وقبض أحدهما من  
نصفها شيئاً شاركه الآخر فيه، ولو دعى اشترى شراء شيء لنفسه أو لهما حذف.

• • •

## كتاب المضاربة

وهي أن يدفع مالاً إلى غيره ليعمل فيه بحصة معينة من ربحه . وهي جائزة من الطرفين ولا يصح شرائط بروم أو الأجل فيها لكن يشترط منع من التصرف بعد الأجل إلا بإذن حديد ، ويقصر من التصرف على ما أذن المالك له ، ويؤطلق تصرف بالاسترباح ، ويعنى في سفر كمال مفعلة من أصل المال ، ويشتر نقداً بنقد البلد بشمن أصل فما دون ، وليبيع كذلك شمن المثل فما فوقه ، وليشتر بعين المال إلا مع الإذن في بذمة ، ولو تجاوز ما حد له لماك صم ، ولربح على شرط ، وإنما تجوز ما يتراهم والتناير وتلزم الحصة بالشرط .

والعامل أمين لا يصم إلا تنعذ أو يعرط ، ولو فسح المالك لمعامل أجرة مثله إلى ذلك الوقت إن لم يكن ربح ، وأقول قول العامل في قدر رأس المال وقدر الربح ، ويسمى أن يكون رأس المال معلوماً عند العقد ، ويسمى للمعامل أن يشتري ما فيه ضرر على المالك كمن يشتري عليه ولا يشتري من ربح مال شيئاً ، وبوأن في شراء بيه صبح واعتق وللمعامل الأجرة ، ولو شترى أنا بعه صبح ، فإن ظهر فيه ربح يعق بعه ويسمى المعتق في الباقي .

• • •

## كتاب الوعدة

وهي استدامة في الحفظ. ويستقر إلى إيجاب وقبول ولا حصر في الألفاظ الدالة عليهما، ويكفي في القول الفعل، ولو طرحها عنده أو أكرهه على قبضها لم تصرف ودية فلا تجب حفيظتها ولو قبل وحب الحفظ، ولا ضمان عليه إلا بالتعدي أو التفريط، ولو أحدث منه قهراً فلا ضمان، ولو تمكن من الذم وحسب ما لم يؤذ إلى تحمل الضرر الكثير كالحرج وأخذ المال، ممن يجب عليه اليمين لو وقع بها الظالم ويؤذى ويبتل بموت كل منهما وحنونه وإعمائه ويبقى أمانة شرعية لا يقبل قول الودعي في ردها إلا ببيئة، ولو عثر موضعاً لحفظ اقتصر عليه إلا أن يخاف تمها فيه فينقلها ولا ضمان.

وتحفظ الودية بما حوت العادة به كالثوب والتقد في الصندوق والذابة في الإصطبل والشاة في المراح ولو استودع من طفل أو مجنون ضمن ويراً بالردة إلى وليهما، وتجب إعادة الودية على المودع، ولو كان كافراً ويضمن لو أهلك بعد المطالبة، أو أودعها من غير ضرورة أو سافر بها كذلك أو طرحها في موضع تنفق فيه أو ترك سقى الذئبة أو علفها ما لا تصبر عليه عادة أو ترك بشر الثوب للريح أو سلع بها أو مرحتها، ولترد إلى المالك أو وكيله فإن تعذر فالحاكم عند الضرورة إلى ردها.

ولو أنكر الودية حلف، ولو أقام بها بيئة قبل حلفه ضمن إلا أن يكون حواه لا يستحق عدى شيئاً، وشبهه وقول حول الودعي في القيمة لو فرط، وإذا مات المودع سلمها إلى وارثه أو إلى من يقوم مقامه ولو سلمها إلى العصى ضمن للساقى، ولا يبرأ بإعادتها إلى الحرر بوعدى أو فرط ويقبل قوله بيمينه في الرد.



## كتاب الغنّة

ولا حصر أيضاً في ألقاضها ويشترط كون المعبر كمالاً حائز التصرف .  
ويجوز إعارته بقسيّ يادون لولّي وكون اسميّ ممّا يصحّ لانتفاع بها مع بقاها  
وللمالك الرجوع فيها متى شاء إلّا في الإعارة لذمّ بعد القمّ وهي أمانة لا يصمّن إلّا  
بالتعدي أو التمريض ، وإذا استعار أرضاً عرس أو ريع أو سى ، ولو عيّن له حقة لم  
يتجاوزها ، ويجوز له بيع عروسه وأسيته ولو عي غير مالك ولو بقصص بالاستعمال لم  
يصمّن ، ويصمّن العارية باشتراط الضمان ويكوها ذهباً أو فضة ، وواذعي الثعب  
حيف ولو اذعي الرّذ حيف مالك ، وللمستعير لاستغلال بالشجر وكذا سمير .  
ولا يجوز إعارته العين المستعارة إلّا يادون المالك ، ولو شرط سقوط الضمان في لذهب  
والفضة صبح ، ولو شرط سقوطه مع التعدي أو التمريض احتصل الجوار كما لو أمره بإفء  
مناعه في السحر ، ولو قال الرّاكب : أعرتيها ، وقال المالك : آخرتكها ، حيف الرّاكب  
وقيل المالك ، وهو أقوى . ولكن يشيت له أخره المثل إلّا أن تريد على ما ادّعاه من  
المستقّى .

## كتاب المزاينة

وهي معاملة على لأرض بحصة من حاصلها إلى أهل مملوك. وعبارتها: زارعتك أو عاملتك أو سئمتها إليك وشبهه، تنفس لفظاً. وعندها لازم ويصيح التقايل ولا تبطل بموت أحدهما، ولا بد من كون التماء مشاعاً تسويها فيه أو تفاصلاً، ولو شرط أحدهما على الآخر شئت بصميمة مضافاً إلى الحصة صح، ولو مضت المدة والزرع باق فعل العامل الأجرة وللمالك فله، ولا بد من إمكان الانتفاع بالأرض بأن يكون لها ماء من نهر أو بئر أو مصبح أو تنقيها المعبوث غالباً، ولو انقطع في جميع المدة انفسخت وفي الأثناء يتحيز العامل، فإن مسح فعليه نسبة ما سفع، وإذا أطلق المزاينة زرعه ما شاء، ولو عين لم يتجاوز.

عمورع الأرض قيل: يتحيز لذلك بين الصبح منه أجرة المثل وبين الإبقاء منه استقى مع الأرض. ولو كان أقل حصرًا حر، ويجوز أن يكون من أحدهما لأرض حسب ومن الآخر بيدر ولعمل والعمل وكل واحدة من القصور بمكنة حائرة، ولو أحتمها في المدة حلف مكر الزيادة وفي الحصة صاحب البدر، ولو أقاما بيته قدمت بيته الآخر، وقيل: يقرع. وللمزارع أن يزرع غيره أو يشارك غيره إلا أن يشترط عليه المالك الزرع بنفسه والخراج على المالك إلا مع الشرط، وإذا بطلت المزاينة فالحاصل لصاحب البدر وعليه الأجرة، ويجوز لصاحب الأرض المخرص على المزارع مع لرضا فيستقر بالتلامة ولو تنف فلا شيء.

## كتاب المساقاة

وهي معاملة على الأصول تحضة من ثمرها وهي لازمة من نظرين. وإيجها. ساقينك أو عاملتك أو سلمتها إليك أو ما أشبهه. والعنود برصا به، وصنح يدعى للعامل عمل يريد به شجرة طهرت أولا، ولا بد من كون الشجر ثائتا يستمتع بثمره مع بقاء عيه، وفيما به ورق كالخاء نطر، ويشترط تعيين المدة ويبرم عامل مع لإطلاق كل عمل متكرر كل سنة، ولو شرط بعضه على المالك صبح لا حيه، وتعين الحصة بأجره لمشاع لا المعين، ويحور اختلاف الحصة في الأنوع بد علمها.

ويكره أن يشترط رت المال على العامل ذهبا أو فضة فهو شرط وجب بشرط سلامة الشجرة، وكلما فسد العمد فالشجرة للمالك وعليه أجرة مثل العامل، ولو شرط عقد مساقاة في عقد مساقاة فالأقرب بفسخه، ولو تنازعا في حينه العامل حيف، وليس للعامل أن يساقى غيره ولخراج على المالك إلا مع لشرط، وتلك عائدة بظهور الشجرة، ويجب الركة على كل من بلغ نصيبه النصاب، ولو كانت المساقاة بعد معنى ركة وحقوقه فالركة على المالك.

وأثبت السيد ابن رهرة الركة على المالك في المرعة ومساقاة دون عامل، وللمعامسة باطلة ولصاحب لأرض منه، وله الأجرة لفظول منه، ولو بقصت بالطلع ضمن أرضه، ولو طلب كل منهما ما لصاحبه بموصى به يجب على الآخر إحسنه، وبو احتضا في الحصة حلف المالك وفي المدة بحلف المكر.

## كتاب الأجرة

وهى العقد على غليك المفعة المعلوم بموص معلوم. وإيجابها: آحرثك أو أكرثك أو  
ملسكتك مسفتها مة. ولو بوى بالبيع الإجارة فإن أوردته على العين بطل، وإن قال:  
بعثك مكهاها مثلاً، ففي الصقة وحها، وهى لازمة من الطرفين. ولو يعقبها البيع لم  
تبطل سواء كان لمشتري هو المستأجر أو غيره، وعذر المستأجر لا يبطلها كما لو استأجر  
حائوناً فيسرق متاعه، أمّا لو عم المذر كالثج المانع من قطع الطريق فالأقرب حوار  
المسخ لكل مهما، ولا تبطل بالموت إلا أن نكون العين موقوفة.

وكن ما صبح الانتفاع به مع بقاء عيبه نصبح إعارته وإجارته منعدداً كان أو مشاعاً،  
ولا يصح المستأجر العين إلا بالتعدي أو التمريط، ولو شرط ضمانها فسد العقد، ويجوز  
اشتراط الخيار لهما ولأحدهما، نعم ليس للوكيل أو الوصى فعل ذلك إلا مع إذن أو  
ظهور العبطة، ولا بد من كمال المتعاقدين وحوار تصرفهما ومن كون المفعة والأجرة  
معلومين، والأقرب أنه لا يكفي المشاهدة في الأجرة عن اعتبارها وتلك بالعقد ويجب  
تسليمها بتسليم العين وإن كانت على عمل فبعده.

ولو ظهر فيها عيب فلأخير المسح أو الأرش مع التعتي ومع عدمه يطالب بالبدن،  
وقيل: له بمسخ، وهو قريب إن تعذر الإبدال. ولو حمل أجرتين على تقديرين كقتل  
المشاع في يوم معيبه بأجرة وفي آخر بأجرة أو في الحياطة الزمنية وهى تلى مدرين  
ولعارسية وهى اتى بواحد فالأقرب الصقة، ولو شرط عدم الأجرة على التقدير الآخر لم  
يصح في مسألة التقل وفي ذلك نظر لأن قصية كل إجارة المع من بقيصه فيكون قد شرط

قضية العقد فلم يبطل في مسألة النقل أو في غيرها.

غاية ما في الباب أنه إذا أحل بالشروط يكون البطلان مسوقاً إلى الأجير ولا يكون حاصلًا من جهة العقد، ولا بد من كون المنفعة مملوكة له أو لوليّه سواء كانت بموكة بالأصل أو بالتبعية، فالمسأحر أن يؤجر إلا مع شرط استيفاء المنفعة نفسه، ولو أجز الفصولي فالأقرب انوقوف على الإجارة، ولا بد من كونها معلومة إما بالزمان كالشكس وإما به أو بالمساحة كالركوب وإما به أو بالعمل كخبطة، ولو جمع بين المدة والعمل فالأقرب البطلان إن قصد التطبيق، ولا يعمل الأجير الخاص لغير المستأجر ويجوز للمطلق.

وإذا تسلّم العين ومضت مدة يمكن فيها الانتفاع استقرت الأجرة ولا بد من كونها مباحة، فلو استأجر لتعليم كمر أو غناء أو حمل مسكر بطل، وأن يكون مقدورًا على تسليمها فلا تصح إجارة الآنف فإن صم إليه أمكن الجوار، ولو طرأ المي من كان قبل القبض فله الفسخ، وإن كان بعده فإن كان تلفًا بطلت، وإن كان عصبًا رجع المسأحر على العاصب، ولو ظهر في المنفعة عيب فله الفسخ وفي الأرش نظر، ولو طرأ بعد العقد فكذلك كانهدام المسكن، وبسحت أن يقطع من يستعمله على الأجرة أولاً وأن يؤقّه عقيب فرائعه، ويكره أن يصمن إلا مع لثمة.

#### مسائل :

من تقبل عملاً فله تقيله لغيره بأقل على الأقرب، ولو أحدث فيه حدثاً فلا بحث. الثانية: لو استأجر عينا فله أجزائها بأكثر مما استأجرها به، وقيل بالمع، إلا أن يكون بعير جنس الأجرة أو يحدث فيها صفة كما.

الثالثة: إذا فرط في بعير ضمن قيمتها يوم الترميط والأقرب يوم التلف، ولو احتما في القيمة حلف الغارم.

الرابعة: مؤونة لذاته أو العبد على المالك، ولو أنفق عليه المسأحر سيرة الرجوع صح مع عذر إذن المالك أو الحاكم، ولو استأجر أجزراً ليعتده في حوائجه فتعقته على المسأحر

في المشهور.

الخامسة: لا يجوز إسقاط النفع المعنية، ويجوز إسقاط المصلحة والأجرة، وإذا ستم أحيراً فحلف لم يصح.

السادسة: كلما يتوقف عليه توفية لعمه على المؤجر كالقسط والزمام وحرم والمداد في تسخ والمفتاح في الدار

التابعة: لو احتجنا في عقد الإجارة حلف أسكر، وفي قدر لشيء المستأجر حلف التناي، وفي رد الميز حلف المالك، وفي هلاك المتاع المستأجر عليه حلف الأخير، وفي كيفية الإذن كالقضاء والقيصر حلف المالك، وفي قدر الأجرة حلف المستأجر.

• • •

## كتاب الوكالة

وهي اسماء في التصرف : وإيجابها : وكنتك واستبنت أو الاستيجاب ولا يجاب  
والأمر واسع والشرع ، وقوها قولتي وفعلتي . ولا يشترط فيه العورية فإن العائب يوكل ،  
ويشترط فيها التحبير ، ويصح تعيين تصرف وهي جائزة من الطرفين ، ولو عرله اشترط  
علمه ، ولا يكفي لإشهاد ، وبطلان بالموت والجنون والإعماء والمحرم على الموكل فيما  
وكل فيه لا بالتوم وإن تطاون ما سم يؤذ إلى الإعماء ، وبطلان بفعل الموكل ما تعلقت به  
الوكالة .

و. ب. ط. ل. ا. الوكالة في البيع يقتضي البيع شمس المثل حالاً بقدر البند وكذا في الشراء ولو  
حاصف فصولي ، وإنما تصح وكالة فيما لا يتعلق غرض الشارع بإيقاعه من معاشر بعينه  
كالعتق وطلاق والبيع لا فيما يتعلق كالطهارة والصلاة الواجبة في الحياة ، ولا بد من  
كمال المتعاقدين وجوار تصرف الموكل ونحو الوكالة في الطلاق بحاصر كالعائب ولا  
يحوز للوكيل أن يوكل إلا مع الإذن صريحاً أو صحوى كاتساع متعلقها وترفع الوكيل عما  
وكل فيه عادة .

ويستحب أن يكون الوكيل تام البصيرة عارفاً باللغة التي يحاور بها ، وتستحب  
لدوى المروءات ، تشوكيل في المارعات ، ولا يبطل الوكالة بارتداد الوكيل ، ولا يتوكل  
المسلم للذمّي على المسلم على قول ، ولا الذمّي على المسلم لمسلم ، ولا يذمّي قطعاً وباقى  
انصوير حائرة وهي ثمان ، ولا يتجاوز الوكيل ما حد له إلا أن يشهد العادة بدخوله  
كزيادة في ثمن ما وكل في بيعه وانقيصة في ثمن ما وكل في شرائه .

وتثبت الوكالة بعدلين، ولا يعمل فيها شهادة النساء منفردات ولا مصنفات، ولا تثبت بشاهد وعين ولا تصديق المريم، ولو وكيل أمين لا يضمن إلا بالتعدي أو التفريط، ويجب عليه تسليم ما في يده إلى الموكل إذا طوّل به، فهو أحرّج مع الإمكان ضمن منه أن يسمع حتى يشهد، وكذا كل من عيه حق وإن كان ودبعة، والوكيل في لودبعة لا يجب عليه الإشهاد بخلاف الوكيل في قضاء الدين وتسليم البيع، ويوم يشهد ضمن.

ويجوز لسوكيل نولي طرق بعد إبدان الموكل، وباحتضا في أصل الوكالة حلف المسكر، وفي الردّ حلف الموكل وفيل. الوكيل، إلا أن يكون محصن. وفي انتلف حلف الوكيل، وكذا في التفريط ومبيعة. ولوروجه امرأة مدعوى بوكنة فأكر، رّوح حلف وعن الوكيل نصف المهر وما انترويح، ويجب على الرّوح الطلاق إن كان وكل ويسوق نصف المهر إن الوكيل، وقس: يبطل طاهرا ولا عرم على وكيل. وباحتلف في بصرف الوكيل حلف، وقس: الموكل. وكذا الخلاف بوسارعا في قدر لشم لدى اشريت به استلعة.

• • •



## كتاب الشفعة

وهي استحقاق شريك الحصة لشفعة في شركه، ولا يشب لعبر بواحد، وموضوعها ما لا يسل كالأرض والشجر سماء، وفي شرائط إمكان قسمته قولان، ولا تشب في المقسام إلا مع شركه في المعار والشرب، ويشترط قدرة شفعين على النسخ وإسلامه إذا كان المشتري مديناً، وبوادة على عبية النسخ أهل ثلاثة ما لم يتصرر لمشتري، وتثبت للمائب فرد قدم أحد، ونقصي والمحبون والتعبيه ويؤلى الأحد الوثن مع العنطة، فإن ترك فلههم عند كتمان لأحد، ويستحق نفس العقد وإن كان فيه حيار، ولا يمنع من شحاذير فإن احتار المشتري أو النافع بفسح بطلت.

ويسمى للشفيع أحد العصى بل يأخذ الجميع أو يدع ويأخذ بالثمن الذي وقع عليه العقد، ولا يرمه غيره من دلالة أو وكالة، ثم إن كان مثلياً فعنده مثله، وإن كان قيميّاً فقيمته يوم العقد وهي على العور، فإذا علم وأهمل بطلت، ولا تسقط لشفعة بالفسح باسمعقب بتقيل أو فسح لعب، ولا بالعقود اللاحقة كالأربع أو وهب أو وقف بل للشفيع بطلان ذلك كله، وبه أن يأخذ بالبيع الثاني، والشفيع بأحد من لمشتري ودركه عليه، واشفعه يورث كالأب من الورثة، فلو عموماً إلا واحد أحد الجميع أو ترك، ويجب تسليم اسم أولاً ثم لأحد، لا أن يرصى الشفعين بكونه في دقته، ولا يصح الأحد إلا بعد العلم بقدره وحسنه، فلو أحد قلته يعني ووقفت: أحدهن عهما، كان.

وبو انتمل لشفيع بهمة أو صلح أو صداق فلا شفعة، ولو اشتراه بنفس كثير ثم عوضه عنه بغير أو ثمة من لأكثر أحد شفعين بالجميع أو ترك، ولو احتلف الشفعين والمشتري

في القَمْن حلف المشتري ، ولو ادعى أن شريكه اشترى معه حلف الشريك ويكفيه  
الحلف على نفي الشفعة ، ولو تداعيا سبق تحالفا ولا شفعة.

• • •

## كتاب الشبقيات

إنما يتعقد الشبق من لكامس الخالين من الحجر على الخيل والبعال والحمير والإبل  
والغيلة، وعلى سيف والسهم والحراب لا بالمصارعة والسفن والطيور والعدو. ولا بد فيها  
من إيجاب وقبول على الأقرب وبعبى العوص، ويجوز كونه مهما ومن بيت المال ومن  
أجنبي، ولا يشترط المحلل، ويشترط في الشبق تقدير المسافة ابتداءً وعايةً والخطر وتعيين  
ما يسابق عليه واحتمال الشبق في المعين. فلو علم قصور أحدهما بطل، وأن يجعل  
الشبق لأحدهما أو للمحتمل إن سبق لأحسب، ولا يشترط التساوى في الموقف،  
والسبق هو الذى يتقدم بالعبى، والمصلى هو الذى يحادى رأسه صلبى السابق وهما  
العظام الثابتان عن عيب الذنب وشماله.

ويشترط في الرمى معرفة الرشق كعشرين وعدد الإصاة وصفتها من المارق والخاسق  
والخازق والحاصل وغيرها وقدر المسافة والعرض والشبق وتماثل جنس الآلة لا شخصها.  
ولا يشترط المسادة ولا المحاطة ويحمل المطلق على المحاطة. فإذا أتم التصلال ملك  
التصلال لعوص، وإذا فصل أحدهما صاحبه فصالحه على ترك الفضل لم يصح، ولو ظهر  
استحقاق بعوص وحب على البادل مثله أو قيمته.

• • •

## كتاب الجمالة

وهي صيغة ثمرتها لتحصيل المنة بعوض مع عدم شرط العلم بهما، ويجوز على كثر عمل محل مقصود، ولا يقتضي قبول ولا إلى محاطة شخص معين. هو قال. من رذ عدى أو حاط ثوبى لله كذا، صح، أو فيه ما أو شيء، بد لعلم بالعوض غير شرط في تحقق الجمالة وإنما هو في تشخصه وبعينه، فإن أراد ذلك فليذكر حسبه وقدره ولا ثبت بارتد أحرة المثل.

ويشترط في الجمال الكمال وعدم الخسران ووعين الجمالة الواحد ورذ غيره فهو مبرع لا شيء له، وهو شارك المعين فإن قصد السزغ عنه فاحصع بمعن ولا فالتصف ولا شيء للمشترع، ويجوز الجمالة من لأحسن وعك عنه العمل مع المشروط وهي جائزة من طرف العامل مطعماً، وأما الخلع فحائز قبل تملكس وأما بعده فحائز بالنسبة إلى ما بقى من عمل فما خاصى عنه أخره، ولو لم يعلم لعمل رجوعه فيه كمال لأخره، وهو وقع صعب من عمل بالأخره بد سمعته فاعمل وإلا فالمعسر ما سمع، وإنما يستحق العمل على ارتد نسبه مردود. هو جاء به في رت مبرل المالك فهرب فلا شيء للعامل ولا يستحق لأخره. لا بد من الخلع، هو رد بعيره كان مبرعاً

### مسائل :

كلما لم يعين حصل فأخره المثل. لا في رذ الآتي من نصه فبد رومن غيره فارتد دابير والبعر كذا، ولو بد من جعلاً فردوه جماعة سخموه بهم نسوه، ولو حصل لكل من

الثلاثة معديراً فلو أنه لم يكن له ما حصل له، وهو ما يستحقه من ثمن أجرة العمل، ولو كانوا يريدون ما يشاء، وهو احتلف في حين خدعة حلف المالك وكذا في تعيين الأجر، وهو حلف في معنى ما قال المالك حصل في يده قبل الجعالة، حلف بالأصل، وفي قدر الجعالة كذلك، فثبت لعدم كل الأمرين من أجرة العمل ومدة ادعاه إلا أن يريد ما ادعاه له، وكان من ما رحمه الله به حلف المالك بتم ما دعاه، وهو أقوى كمال الإحارة.

• • •

## كتاب الوصايا

وفيه فصول :

الأول :

الوصية عليك عين أو منعة أو تسلط على تصرف بعد الوفاة. وإيجازها : أوصيتُ أو فعلوا كذا بعد وفاتي أو لفلان بعد وفاتي. والقبول : الرضا، تأخر أو قارن ما لم يرد من رد في حياة الموصي حار بقبول بعد وفاته، وإن رد بعد الوفاة قبل القبول بطلت وإن قبض، وإن رد بعد قبول لم تطل وإن لم يقبض ويستقل حق القبول إلى الوارث، وتضخ مطلقة مثل ما تعلم، ومقيدة مثل بعد وفاتي في سنة كذا وفي شهر كذا، فيتخصص، وتكفي للإشارة مع تعذر النقط وكذا الكتابة مع القرينة، والوصية بجهة العامة مثل الفقراء والمساكين والمدارس لا يحتاج إلى القبول، والظاهر أن القبول كاشف عن سبق الملك بالموت.

ويشترط في الموصي الكمال، وفي وصية من بلغ عشرين سنة مشهور، أما المحنون أو السكران ومن حرج نفسه بالمهلك فالوصية باطلة، وفي الموصي له الوجود وصحة التملك. فلو أوصى للحمل اعتبر بوضعه لدون منه أشهر منذ حين الوصية أو بأقصى الحمل إذا لم يكن هناك روح ولا مولد، ولو أوصى للمعد لم يصح إلا أن يكون عبده فيصرف إلى عتقه، وإن رد المال عن ثمة به، ونسخ الوصية للمشقص ناشئة ولأن الولد فتعتق من نصيبه وتأخذ الوصية، والوصية لجماعة تقتضي التسوية إلا مع التفصيل، ولو قال : علي كتاب الله، فقد كر صعب الأثني، والقراءة من عرف نسبه، والجيران من يلي داره إلى

أربعين ذراعاً، وللمواري يحمل على سبعين والمعتق إلا مع «تقربة». وقيل: ينطل، وللفقراء ينصرف إلى فرع مئة الموصى، ويدخل فيهم المساكين إن حبسوا هم مساوين أو أسوأ وإلا فلا، وكذا العكس.

### الفصل الثاني: في متعلق الوصية :

وهي كل مقصود يعقل العقل، ولا يشترط كونه معيَّناً ولا موجوداً، حاشا بوصية، فتصح الوصية بالنقطة والتصيب وشبهه، وينتج الوارث، أما الجزء العاشر، وقيل: السبع. والتهم لثمن والشئ ستدس، وتصح الوصية بما منجمله الأمة أو شجرة وبالمسفعة، ولا تصح الوصية بما لا يعقل العقل كحق انصاف واحد معدى والشفعة، وتصح بأحد الكلاب الأربعة لا بالخيرير وكتب الهراش، ويشترط في ارأند عن ثلث إجازة الوارث، وتكفي حال حياة الموصى، والمعتبر بالتركة حين بقاءه، هو قتل فأحدث ديتة حسبت من تركته، وبوأوصى بما يقع اسمه على المحرم والمحتل صرف إن المحتل كالعود والنقل.

وينتج سوارث في المتواطيء كالعمد وفي المشرط كالقوس، والجمع يحمل على ثلاثة قنن كان كأبيد أو كثرة كالعبد، وبوأوصى عما في العد دائماً أو بشجرة البستان دائماً قومت المسفعة على الموصى به والرقعة على وارث إن فرض لها قيمة، ولو أوصى بعنق مملوكه وعليه دين قدم بذبح وعنق من العاقل لك، ولو بجر عتقه فإن كانت قيمته ضعف البذل صبح العنق وسعى في نفسه بذبان وفي ثلثه سوارث، وبو أوصى بعنق ثلث عبيده أو عدد منهم اسحرج منهم بالقرعة، ولو أوصى بأمر فإن كان فيها وجب قدم ولا بدأ بالأول فالأول حتى يستوي الثلث.

ولو لم يرتب بسط الثلث على الجميع، ولو أحرار لورثة فذعوا طن العلة فإن كان الإيضاء بعين لم يقل منهم، وإن كان بجره شائع كالنصف قبل مع اليمين.

ويدخل في الوصية بالسيف حقه وما قصدوا أنواه وباتسعية متاعها إلا مع القرينة، ولو عقب الوصية بمصادها عمل بالأحيرة، ولو أوصى بعنق ربة مؤمنة وجب،

فإن سم يحد أعتق من لا يعرف نصيب، ولو طهر مؤمنة كفى وإن طهر حلافه، ولو أوصى معتق ربه شمس معين وجب، ولو تعذر إلا بالأقل أشتري وأعتق ودفع إليه ما بقي.

### الفصل الثالث: في الأحكام:

نصح الوصية للذمتي وإن كان حياً بخلاف الأجنبي وإن كان رجلاً وكذا امرئاً، ولو أوصى في سلسل الله فكل قرية، وبوقال: أعطوا فلاناً كذا، ولم يبين ما يصنع به دفع إليه يصنع به ما شاء.

ويستحب الوصية لدى المرأة وارثاً كان أو غيره، ولو أوصى للأقرب رجل على مراتب لإرث، ولو أوصى بمن نصيب منه فالنصف إن كان له من واحد واشتلت إن كان له أسان وعلى هذا، ولو قال: مثل سهم أحد ورثتي، أعطى مثل سهم الأقل. ولو أوصى بصعف نصيب وبده همتلاه وبصعفيه ثلاثة أمثاله، ولو أوصى بثلاثة للفقراء حار صرف كل ثلث إلى فقراء بلد المال، وبوضرف الجميع في فقراء بلد الموصي جاز، ولو أوصى به بأية قبل وهو مريض ثم مات عتق من صلب ماله.

وبوقال: أعطوا ريثاً والفقراء، فليد نصف، وقيل: الربع. وبوجع بين منجرة ومؤخرة فذمت المنجرة، ونصح الزجوع في الوصية قولاً مثل: رحمت أو بقصت أو أبطلت أو لا تفعلوا كذا، وفعلت مثل بيع العين الموصى بها أو رهها أو طعن لظعام أو عجن بذيبي أو حطه بالأحود.

### الفصل الرابع: في الوصاية:

إنما نصح الوصية على الأطفال بالولاية من الأب والجد له أو الوصي المأدون له من أحدهم. ويعتري الوصي الكمال والإسلام إلا أن يوصى الكافر إلى مثله، والعدالة في قول قوي، وحرية إلا أن يأذن المولى. ونصح الوصية إلى النفس منضم إلى كامل وإلى المرأة وحشيش، ونصح تعدد الوصي فيجتمعان إلا أن يشترط لهما الانفراد، فإن تعامرا صح فيما لا يه منه كمؤونة التيم وللحاكم إخبارهما على الاحتماع، فإن تعذر استد



سهما وليس هما قسمه لمان، ولو شرط هما الانفراد ففي حوار لاجتماع نظر، ولو بهاها  
عن لاجتماع تبع، ولو حوّر لهما الأمرين أمضى، فهو قسم لمان حار، وبوطهر من  
لوصى عحرصم الخاكم إليه، ولو حار عربه واقام مكانه

ويجوز لوصى استيعاء دينه مئة في بده وقضاء ديون است لشي يعتم بقاءها، ولا  
يوصى، لا يبدل ويكون التطرعه إلى خاكم وكذا من مات ولا وصى به، ومع بغير  
الحاكم بعض عتدون المؤمنين، والضعاف المعسرة في لوصى حد الأيضاء، وفيه: من  
حين لا يضاء إلى حين الوفاة. وللوصى أجرة مثل عن بظرة في مال الوصى عيهم مع  
الحاجة، ويصنع برّ ما دام حيّاً، فهو ردّ ولما يطلع برّ بطل الرّد، ولو لم يعتم بالوصية  
إلا بعد وفاة الموصى لزمه القيام بها إلا مع لعحر.

• • •

## كتاب التَّكْلِاح

وفيه فصول :

الأول : في المقدمات :

تُكَّاح مستحبٌ مؤكد وفضله مشهور محقق حتى أنَّ المتزوج يمرر نصف دينه ، وروى : ثلثا دينه . وهي من أعظم الفوائد بعد الإسلام ، وليختارنكر العميقة الولود الكريمة الأصل ، ولا يقتصر على الجمال أو الثروة ، ويستحب صلاة ركعتين والاستحارة والدعاء بعدهما بالخبرة وركعتي الحاجة والدعاء والإشهاد والإعلان والخطبة أمام العقد وإيقاعه ليلاً .

وليحسب إيقاعه والقمر في العقرب ، فإذا أراد الذحول صلى ركعتين ودعا والمرأة كذلك ، وليكن ليلاً ، ويضع يده على ناصيتها ، ويسمى عند الجماع دائماً ، ويسأل الله الولد الذكر السوي الصالح ، وليولم يوماً أو يومين ويدعو المؤمنين وتستحب الإحابة ، ويجوز أكل ثمار عرس وأخذ شاهد الحال .

ويكره الجماع عند انزوال والمروب حتى يذهب الشفق ، وعارياً وعقياً الاحتلام قبل لعن أو لوضوء ، والجماع عند ناظر إليه ، والنظر إلى المرج حال الجماع وعيره ، والجماع مستقبل القبلة ومستديرها ، والكلام عند التقاء الحتاتين إلا بذكر الله تعالى ، وليلة الحسوف ، ويوم الكسوف ، وعند هبوب الريح الصمراء ، أو السوداء أو الزلزلة ، وأول ليلة من كل شهر إلا شهر رمضان ، ونصفه ، وفي التمر مع عدم الماء .

ويجوز استطر إلى وجه امرأة يريد نكاحها وإن لم يستأذنها بل يستحب ، ويختص

الجواز بالوجه والكفين، ويسطرها قائمة ومأشبة، وروى: حوار النظر إلى شعرها ومحاسنها. ويجوز النظر إلى وجه الأمة والذميمة لا لشهوة، وينظر الرجل إلى مثله وإن كان شاباً حسن الصورة لا لرية ولا تلدد، والنظر إلى جسد الروحة باصاً وطاهرًا وإلى المحارم حلاً العورة، ولا ينظر إلى الأحيية إلا مرة من غير معاودة إلا لضرورة كالعمامة والشهادة والعلاج، وكذا يحرم على المرأة أن تنظر إلى الأجنبي أو تسمع صوته إلا لضرورة وإن كان أعمى، وفي حوار ينظر المرأة إلى الخصى المحلوك لها أو بالعكس خلاف.

ويجوز استمتاع نروح بما شاء من الروحة إلا الفل في الحيض والتفدس، والوطء في دبرها مكروه كراهة مخففة، وفي رواية: يحرم.

ولا يجوز لعزل عن الحرة غير شرط فيجب دية تطعة لها عشرة دنانير، ولا يجوز ترك وطء روضة أكثر من أربعة أشهر ولا للذحول قل تسع فتحرم لو أفصاها، ويكره للمصاهر أن يطرق أهله ليلاً.

### الفصل الثاني: في العقد:

والإيجاب روجتك وأكحتك ومتعتك لا غير. والقبول: قبلت الترويح أو التكاح أو تزوجت أو قبلت. مقتصرًا كلاهما بلفظ المصطفى، ولا يشترط تقديم الإيجاب ولا القبول بلفظه، فهو قال: روجتك، فقال: قبلت التكاح صح.

ولا يجوز بغير العربية مع القدرة والأحرس بالإشارة، ويعتبر في العاقد الكمال والسكران باطل عقده ولو أحرار بعد، ويجوز تولي امرأة لعقد عنها وعن غيرها إيجاباً وقبولاً ولا يشترط اشهادان ولا الولي في نكاح الرشيدة وإن كانا أفصل، ويشترط تعيين الروح والزوجة، فهو كان له سات وروحة واحدة ولم يستها فإن أنهم ولم يعين شيئاً في نفسه بطل، وإن عيّن فاحتلما في العقود عيها حلف الأب إن كان الروح رهنً وإلا بطل العقد.

ولا ولاية في التكاح لعير الأب والجذ له وللمولى والحاكم والوصي، مولاية القرابة على

الصغيرة أو المحنونة أو البالغة سعيه وكذا الذكر لا على الرشيدة في الأصح، ولو عضلها فلا بحث في سقوط ولايته، والمولى يزوج رقيقه والحكم وبوصى يزوجان من بيع فاسد العقل مع كون التكاح صلاحاً له وخلقه من الأب والجد.

### وهي مسائل :

يصح اشترط الخيار في الضاق ولا يجوز في العقد فيبطل، ويصح بوكيل كل من تزوج في التكاح، فيقل الوبي: روجت من موكلتك فلا، ولا يقبل منك، وليقل: قبلت فلا. ولا يزوجها الوكيل من نفسه إلا إذا أدت عموماً أو خصوصاً.

الثانية: لو ادعى زوجية امرأة فصدفته حكم بالعقد طهرًا ونوارثًا، ولو اعترف أحدهما قضى عليه به دون صاحبه.

الثالثة: لو دعى زوجية امرأة وادعت أختها عليه الزوجية حلف، فإن أقامت بيته فاعقد لها، وإن أقام بيته فامد له، والأقرب بوجبه اليقين على الآخر في الموضعين لخور صدق بيته مع تقدم عقده على من ادعاهما وصدق بيته من تقدم عقده على من دعته، ولو أقاما بيته فالحكم لبيته إلا أن يكون معها مرشح من دحون أو تقدم تاريخ

الرابعة: لو اشترى العبد زوجته لبيته فالتكاح باق، وإن اشتراه لنفسه بإدبه أو ملكه بإياها فإن قلنا بعدم ملكه فكلاً قول، وإن حكمت عليك بطل العقد، أما لمبعض فإنه يبطل العقد قطعاً.

الخامسة: لا يزوج الوبي ولا الوكيل إلا بمهر لنس، ولا بالمحور ولا بالخصي، ولا يزوج اطفال مدات لميت فيتحير بعد الكمال.

السادسة: عقد التكاح يقع على الإجازة من الميعود عليه أو وليه، ولا يبطل على الأقرب.

السابعة: لا يجوز بكاح الأمة إلا بإذن مالئها وإن كانت امرأة في الذائم والمتعة، وروية سيف مضافة للأصل، ولو راد العبد المأدود على مهر المثل صح وكان الرائد في دقته يتبع به بعد عتقه ومهر المثل على المولى، ومن تحرر بعصه ليس لمولى إخباره على

النكاح ولا للمبعض الاستقلال.

الثامنة: لوروج المصطفى الصغيرين فبلغ أحدهما وأحارثم مات وبيع الآخر وأحار  
حلف على عدم سببة الإرث في الإحارة وورث.

التاسعة: سورؤوحها الأبوان برحين واقترنا قديم عقد الجدة، وإن سبق أحدهما صبح  
عقده، ولورؤوحها الأخوان مرجلين فالمقد للسابق إن كانا وكيلين وإلا فلتحترما  
شاءت، وتستحب إحارة عقد الأكر، وإن اقترنا بطلا إن كان كل منهما وكيلاً وإلا  
صبح عقد الوكيل منهما، ولو كانا مصولتين تخيرت.

العاشرة: لا ولاية للأُم موروثته أو روثتها اعتبار رضاهما، فلو ادعت ابوكالة عن  
الابن وأنكر غرمت نصف المهر.

### الفصل الثالث: في المحرمات ونوابه:

يحرم بالنسب الأُم وإن عدت واست وبنتها وبنت الابن فارلاً والأخت وبنتها  
مازلاً وبنت الأخ كدث والعمة وإحالة فصاعداً.

ويحرم باسترضاع ما يحرم بالنسب بشرط كونه عن نكاح، وأن يست النعم أو يشد  
المعظم أو يتم يوماً وليلة أو حصة عشر رصة والأقرب النشر بالمشتر، وأن يكون المرتضع  
في الحيض، وأن لا تفصل بينها رصاع أخرى، وأن يكون اللبن لمحل واحد، فلو  
أرصعت المرأة جماعة بلبن محلي لم يحرم بعضهم على بعض.

وقال الطبرسي صاحب التفسير رحمه الله عليه: يكون بينهم إحوة الأُم وهي تحرم  
النكاح. ويستحب اختيار العاقلة المسلمة العفيفة الوسيطة للرضاع، ويجوز استرضاع  
الدثيمة عند الضرورة وبمعها من أكل الخنزير وشرب الخمر، ويكره تسليم الولد إليها  
لتحمله إلى منزلها والمحوسية أشد كراهة، ويكره أن يسترضع من ولادتها عن ربي، وإد  
كسمل بشرائط صارت الرصة أُم والمحل أُم وإحوتها أعماماً وأحولاً وأولادها  
إحوة وآباؤها أحد دأ، فلا يكره أبو المرتضع في أولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً ولا  
في أولاد الرصة ولادة ولا رضاعاً، على قول الطبرسي.

ويكح بحو المرتصع سباً في إحقه رصاعاً، وقيل: الملع: ولولحق الرصاع العقد حرم كالسائق ولا يعبر الشهادة إلا مقصصة، ويحرم بالمصاهرة زوجة كل من الأب فصعد أو لابن مازلاً على لأحر وأتم الموطوءة ولحقود عبيها فصاعداً وأمة الموطوءة مازلاً لا أمة الحقود عليها، أما الأحب فتحرم جمعاً لا عيناً والعمة والخالدة يجمع بينهما وبين أمة أحبيها أو أختها برصاء لعمة والخالدة لا بدونه، وحكم الشبهة والرأي سائق على العقد حكم الصحيح في المصاهرة، ونكره مملوكة الابن ومطوونه على الأب وبالعكس تحرم.

### مسائل عشرون:

لو تزوج الأم واستها في عقد بطلا، ولو جمع بين الأختين فكذاك، وقيل: يتخير. ولو وطأ أحد الأختين لمعصوتين حرمت الأخرى حتى تخرج الأولى عن ملكه، فهو وطأ الثانية فعل حراماً ولم تحرم الأولى.

الثانية: لا يجوز أن يتزوج أمة على حرة إلا بإدبها وبوفاة وقف على إحارتها، ولا أن يتزوج الأمة مع قدرته على رواج الحرة أو مع عمره إذا لم يحش العت، وقيل: يجوز، وهو مشهور، فعلى الأول لا يباح إلا بعدم الطول وحرف العت وتكمي الأمة الواحدة، وعلى الثاني تباح اثنتان.

الثالثة: من تزوج امرأة في عذتها نائفة كانت أو رجعية عالماً بالعدة والتحريم بطل العقد وحرمت أبداً، وإن جهل أحدهما أو جهلهما حرمت إن دخل وإلا فلا.

الرابعة: لا تحرم المرسى بها على الرأى إلا أن تكون ذات نعل، ولا تحرم الرابية ولكن يكره تزويجها على الأصح، ولو ربت امرأة لم تحرم على الأصح وإن أصرت.

الخامسة: من أوقب علاماً أو رجلاً حرمت على الموقب أم الموطوء وأخته وبنته، ولو سبق العقد لم يحرم.

السادسة: لو عقد المحرم عالماً بالتحريم حرمت أبداً بالعقد، وإن جهل لم تحرم وإن دخل بها.

الستابعة: لا يجوز سحر أن يجمع بين زيادة على أربع حرائر أو حرتين وأمتين أو ثلاث حرائر وأمة، ولا بعد أن يجمع أكثر من أربع إماء أو حرتين أو حرة وأمتين ولا يباح له ثلاث إماء وحرة كنّ دث بالدوم، أمّا لمتعة فلا حصر له على الأصح وكذا ملك اليمين إجماعاً.

الثامنة: إذا طلق ذو النصاب رجباً لم يحرمه الربوح دائماً حتى تخرج العدة، وكذا لأخت دائماً ومتعة، ولو كان نائياً حار على كراهية شديدة.

الثاسعة: لا تحل الحرة على المطلق ثلاثاً إلا بالمحل وإن كان المطلق عبداً، ولا تحل الأمة المصنفة شين إلا سامحت ولو كان المطلق حراً، أمّا المطلقة سماً بلعنة يكحبها رجلاان فإنها تحرم أبداً.

العاشرة: تحرم للملاعة أبداً، وكذا الضمء وأخرساء إذ قد هه روحها بما يوجب نعال.

الحادية عشرة: تحرم الكافرة غير الكتابية على المسلم إجماعاً، ولكتابية دواماً لا متعة وملك يمين، ولو ارتد أحد الزوجين قبل الذحول بطل التكااح ويجب نصف المهر إن كان الارتداد من الزوج، ولو كان بعده وقف على انقضاء العدة ولا يسقط شيء من المهر، وإن كان عن فطرة بانت في الحال، ولو أسلم روح الكتابية فالتكااح بحاله، ولو أسلمت دونه وقف على العدة، وإن كان قبل لذحول وأسلمت الروحة بطل.

الثانية عشرة: لو أسلم أحد الوثنيين قبل الذحول بطل ويجب النصف بإسلام الزوج وبعده يقف على العدة، ولو أسلم معها فالتكااح بحاله، ولو أسلم لوثني أو كتابي على أكثر من أربع فأسلمس أو كنّ كتابيات بحير أربعاً.

الثالثة عشرة: لا يحكم بفسخ نكاح العد بيمانه وإن لم يعد في العدة على لأقوى، وروية عقار صعبة.

الرابعة عشرة: الكعدة معثرة في نكاح، فلا يجوز للمسلمة تزويج بالكفر، ولا يجوز لتأصب لتزويج بالمؤمنة، ويجوز للمسلم لتزويج متعة أو استدامة كما مرّ بالكافرة، وهل يجوز لمؤمنة التزويج بالمخالف؟ قولان أمّا لعكس محائر لأن المرأة تأخذ من دين

عليها.

الخامسة عشرة: ليس التمكن من شفعة شرطاً في صحة لعقد، نعم هو شرط في وجوب الإجابة.

السادسة عشرة: يكره تزويج العاسق وخصوصاً شارب الخمر.

السابعة عشرة: لا يجوز لتعرض للعقد لذات الحل ولا بمعنة رجعية، ويجوز في المعتنة نائماً التعرض من الروح وغيره والتصریح منه إن حلب له في الحلب، وتحرم إن توقف عن الحلب وكذا يحرم التصريح من غيره مطلقاً، ويحرم تبرعاً للمصلحة سراً من لروح ويجوز من غيره.

الثامنة عشرة: تحرم الخطبة بعد إجابة الغير ولو عقد صح، وقيل يكره الخطبة

التاسعة عشرة: يكره بعد على نقالة المربة، وأن يزوج به ست زوجته المولودة بعد مفارقتها أما قبل تزويجه فلا كراهية، وأن يزوج بصرى الأتم مع غير لأب لو فارقها بزوج. اعشرون: تحرم نكاح لشمار وهو أن يزوج كل من الوليين الآخر على أن يكون يصع كل واحدة مهراً للأخرى.

### الفصل الرابع: في نكاح المتعة:

ولا خلاف في شرعيته والعمران مصرح به ودعوى مسحه لم يثبت وتحريم بعض نسخحانة إياه تشريع مردود، وإيجانه كالدائم وهو له كدك ويريد الأجل وذكر للمهر، وحكمه كالدائم في جميع ما سبق إلا ما استثنى، ولا يغير في المهرقة ولا كثرة وكذا الأجل.

وبووبها المدة من التحول فعليه نصف مسمى، ولو أخلت شيء من المدة فاضها، وسو أخل بالأجل في العقد انقلب دائماً أو بطل على خلاف، وبووبين فساد العقد فمهر المثل مع التحول، ويجوز العرب عنها وإن لم يشرط ويلحق به بولد وإن عزل، ويجوز اشتراط الشائع في العقد كاشتراط الإتيان بيلاً أو بهاراً أو مرة أو مرراً في الزمان لبعض. ولا يقع بها طلاق ولا إيلاء ولا نكاح، ولا في العدف بالرأس على قول، ولا توارث إلا



مع شرطه، ويقع بها الظهار، وعدتها حيضتان ولو استرايت فخمسة وأربعون يوماً، ومن الوفة شهرين وخمسة أيام إن كانت أمة وصعقها إن كانت حرة، ولو كانت حاملاً فبأنعد الأجلين فيهما.

### الفصل الخامس: في نكاح الإماء:

لا يجوز بيع ولا أمة أن يبعد لأتبعها نكاحاً إلا بدين المولى أو إجارته، وإذا كانا رقياً فالولد رقاً ويملكه المولى إن أد أو لم يأذن أحدهما. ولو أدن أحدهما خاصة فالولد لمن لم يأذن، ولو شرط أحد الموليين بغيره فالولد لأكثره صنع الشرط، ولو كان أحد بروح حرّاً فالولد حر، ولو شرط رقيقه حراً على قول مشهور ضعيف لأحد. ويستحب إذا روح عبده أمة أن يعطيها شيئاً من ماله، ويجوز تزويج أمة بين شريكين لأحسبى بأعاقبهما، ولا يجوز تزويجه لأحدهما ولو حلت أحدهما لصاحبه فالوجه خوار، ولو اعتقت لمملوكة فهي الفسخ على عبور وإن كانت تحت حرّ بخلاف العبد فإنه لا خيار له بالعتق، ويجوز حمل عتق أمة صدقها ويقدم ما شاء من العتق والتزويج ويجب قبولها على عبور، ولو بيع أحد الزوجين فمشتريه وسائر الخيارات وكذا من تنحل إليه الملك تأتي سبب كان ويبيع الزوجان معاً على واحد مختبر، ولو بيع كل منهما على واحد مختبراً.

وليس بعد طلاق أمة سيئة إلا برصاء، ويجوز طلاق غيرها أمة كانت أو حرة أدن المولى أو لا، وبسيده أن يعزق بين ربيعه متى شاء بعتق الطلاق أو غيره، وبإباحة لأمة بالتحليل مثل: أحلب لك وطأها، أو جعلك في حل من وطئها. وفي الإباحة قولان والأشبه أنه مباح متى لا عهد. ويجب الاقتصاد على ما يؤوله اللعق وما يشهد الحاش بدخوله فيه، والولد حر ولا قيمة على الأب، ولا ناس بوطء الأمة وفي سبب آخر وإن يام بين أمين ويكره ذلك في الحرة، ويكره وطء الأمة الفاحرة كالحرة الفاحرة ووطء من ولدت من الزنى بالعقد والمثل.

### الفصل السادس: في المهر:

كل ما صح أن يملك عيًّا كان أو منفعة يصح إمهاره، وبوعقد الذمّين على ما لا يملك في شرعنا صح، فإن أسلمنا انتقل إلى نعمة ولا تقدير في المهر قلة ولا كثرة، ويكره أن يسحاور ستة وهو خمسة درهم، ويكفي فيه الشاهد عن عشرة، ولو روجها عن كتاب الله وستة بينه عليه السلام فهو خمسة درهم، ويحور جعل تعليم القرآن مهرًا ويصح العقد الذم من غير ذكر المهر، فإن دخل فمهر مثله وإن طلق قبل الدخول فبها المنعة حرة كانت أو أمة، فالعق بالذاتة أو الثوب المزمع أو عشرة دبير، والمتوسط بخمسة دبير، وسعير دينار وحاتم وشبهه ولا منعة بعير هذه، ولو نراصيا بعد العقد نعرض المهر حار وصار لازمًا، ولو فوضا بعير المهر إلى أحدهما صح ولزم ما حكم به السراج مما يتموّل وما حكمت به الروحة إذا لم يسحاور الستة، وبوطلى قبل الدخول فبصف ما يحكم به، ولو مات الحاكم قبل الدخول فالمرؤى: المنعة ولو مات أحد الزوجين مع مريض أصح قبل الدخول فلا شيء.

### وهنا مسائل عشر:

الصدق يملك ما عقد ولم يتصرف فيه قبل الفسخ، فلو كان هذا، فإن تعقّ طلاق قبل الدخول ملك الزوج النصف حينئذ، وبسحت ما العموع من جميع وبوليها الإجماعي العفو عن البعض لا الجميع.

الثانية: لو دخل قبل دفع المهر كان دينًا عليه وإن طالت مدة، والدخول هو الوطء قبلًا أو دبرًا لا مجرد الخلوة.

الثالثة: سوانرائه من الصدق ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه وكذا لو حلها به

أجمع

الرابعة: يجوز اشتراط ما يوفق الشرع في عقد النكاح، فلو شرط ما يخالف لمعى لشرط كاشتراط أن لا يسروح عليها أو لا يشترى، ولو شرط إيقاؤها في بلد لها لزم وكذا في غيرها.

الخامسة: لو أصدقها عقيم صنعتة ثم طلقها قبل الذحول كان لها نصف أجره التعقيم، ولو كان قد علمها رجوع بنصف الأجرة، ولو كان تعقيم مودة فكذلك، وقيل يعتّمها النصف من وراء حجاب، وهو قريب، وسماحها من ذب بضرورة.

السادسة: لو اعصمت عن المهر بدونه أو رده منه ثم طلقها رجوع بنصف المستى لا يعوض.

السابعة: لو وهبه نصف مهره مائة قبل الذحول منه الباقي، ولو كان مبيتاً فله نصف الباقي ونصف ما وهب مثلاً أو قيمه، وكذا لو تزوجها بعدتين فماتت أحدهما أو دعت فماتت نصف الباقي ونصف قيمة الثالغ.

الثامنة: لزوجته الامتناع قبل الذحول حتى يقبض مهرها إن كان حلالاً، وبسها بعد الذحول امتناع.

التاسعة: إذا رزق الأب ولده لضعيف ويولد ما في ماله المهر ولا في مال الأب، ويبيع نصيبه مطلق قبل الذحول كان لنصف المستعاد للولد.

العاشرة: لو حلتا في شئمة حنف المكر، وباحتلف في القدر فذم الزوج وكذا في ضعة، وفي تسليم قوماً في الواقعة أو نكحها قوله، وقيل: فهو مع اخوة شامة، وهو قريب.

### الفصل السابع: في العيوب والتدليس:

وهي في لرحل خمسة: الخون وخصاء واخت وبعس والخدم على قول. ولا فرق بين الخون المطبق وغيره ولا قبل العقد وبعده وطيناً أولاً، وفي معنى الخصاء البوحاء، وشرط الحلت أن لا يسمى قدر الحشمة، وشرط العنة أن يعجز عن الفل والذير منها ومن غيرها بعد إنظاره سنة، وشرط الخدم تحفقه، ويتحدثت هذه بعد العقد فلا فسح، وقيل: لو كان حشياً فيها الفسح، ويصغف بأنه إن كان مشكلاً فاسكح باطل، وإن كان محكوماً بذكورته فلا وجه للفسح لأنه كزيادة عصوي الرحل.

وعيوب مرأه تسعة: الجلول والخدام والبرص والعمى والإقعاد والفرن عظماء

والإمضاء وسعمل والرتق على خلافيهما. ولا خيار لو تجدد بعد بعد أو كان يمكن وطء لرتقاء أو لقرباء أو علاجه إلا أن تمسح، وحيد العيب على الأمور ولا يشترط فيه الحاكم وليس بطلاق، ويشترط الحاكم في صرب أهل العنة ويقدم قول مكر عيب مع عدم البينة، ولا مهر إن كان المصح قبل الذحون إلا في بعه فصعه، وإن كان بعد الذحون فالمستى ويرجع به على المدلس.

ولو تزوج امرأة على أنها حرة فظهرت أمة فيه المصح، وكذا يصح لو تزوجته على أنه حر فظهر عدا، ولا مهر بالمصح قبل الذحون ويحب بعده، وبشرط كونها ست مهيبة فظهرت ست أمة هذه المصح، فإن كان قبل الذحون فلا مهر وإن كان بعده وحب المهر، ويرجع به على المدلس فإن كانت هي رجع عليها إلا بأقل مهر، ولو شرطها بكراً فظهرت ثيباً فيه المصح إذا ثبت سفهه على العمد، وقيل، ينقص من مهرها بسنة ما بين مهر البكر والثيب.

### الفصل الثامن: في القسم والتشور والتفريق:

يجب للزوجة الواحدة ليلة من أربع وعلى هذا قد نشت الأربع فلا فصل، ولا فرق بين الحر والعبد واخصى والعيس وغيرهم، وتسقط بقسمة تشور والتفريق، ويختص الزوج بالليل وأما تنهار فلمعاشه إلا في حق الخارص فيعكس، وللأمة نصف القسمة وكذا الكتاتية الحرة، وللكتاتية الأمة ربع القسمة فتصير بقسمة من ستة عشرة ليلة، ولا قسمة بتضعية ولا للمحونة المطبقة إذا حاد، ويقسم الولي بالمحبوب، وتختص البكر عند الذحول بسبع والثيب بثلاث.

وليس للزوجة أن تهيب ليلتها للضرة إلا برضاء الزوج ولها الرجوع قبل المبيت لا بعده، ولو رجعت في أثناء الليلة تحول إليها، ولو رجعت ولما يعلم فلا شيء عليه، ولا يصح لاعتياص عن لقسم فيحب رد العوض، ولا يرور الزوج الضرة في ليلة ضررتها، وتحوز عيبتها في مرضها لكن يقضى لو استوعبت ليلية عند المرورة والواجب المصاحبة لا الواقعة، ولو حاد في القسمة فهي.

ولشور هو الخروج عن الطاعة، فإذا ظهرت أمارته للروح بنقطيها في وجهه  
وستره بحوثه أو غير عاداتها أدبها وعصها ثم حول طهره إليها ثم عتزل فراشها ولا  
يجوز صربها، وإذا امتنعت عن طاعته فيما يحب به صربها مفتصرًا على ما يؤمل به  
رجوعها ما لم يكن مدميًا ولا مبرحًا، ولو شرع حقوقها فيها المطالبة وللحاكم  
إنراعه، ولو بركت بعض حقوقها اسمانه به حل قوله

والشماق: أن يكون الشور مهما ويحشى العرقه فيبعث الحاكم الحكيم من أهل  
الروحين أو من غيرهما حكيمًا، في تفتق عن الإصلاح فعلاه وإن تفتق على التعريق لم  
يصح إلا بإذن روح في بطلاق وروحة في السدن، وكل ما شرطاه يرم هذا كـ  
سائغًا.

ويلحق بذلك نظران :

#### الأول: الأولاد :

ويصح الولد للروح الذائم بالذحول ومضى ستة أشهر من حين الوطء وعدم تجاوز  
أقصى الحمل، وعاية ما قبل عبدًا سنة. هذا في تمام الذي وخته الزوج، وفي غيره  
يرجع إلى المعتاد من الأيام ولأشهر، وإن مضى عن ستة أشهر وبوجهرها فالولد  
للروح ولا يجوز له نفيه بدت، وبوفاة سم يسف إلا بالنعان، ولو احتلف في الذحول أو في  
ولادته حلف روح، ولو حلتها في لذة حبست، وولد المبوكة إذ حصلت الشرائط  
يصدق به وكذلك المتعة بكن لو فاء انتهى بغير لعدن فيهما، وإن فعل حرامًا فهو عاد  
واعترف به صحح وحق به، ولا يجوز نفي الولد مكان العرن، وولد الشبهة يصدق بالواضيء  
بالشروط وعدم روح الحصر، ويجب استداد لثناء المرأة عند الولادة أو الروح فإن  
تعذر فالزحان.

ويستحب غسل المولود، والأذان في أدبه اليمى والإقامة في يسرى، وتحيكه بترية  
الحسين عليه السلام وماء عراب، أو ماء عراب ولو بخلطه باستمرار أو الغسل، وتسميته  
محمد، إلى يوم استماع فإن غير حار وأصدق الأسماء عند الله وأفضلها سم محمد وعلى

وأسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام، وبكيتها وبحور القلب، وبكره الجمع بين كيت  
سأني القاسم وتسميته محمداً، وأن يسمى حكماً أو حكيماً أو حيداً أو حارثاً أو صرراً  
أو مالكا.

### وأحكام الأولاد أمور:

فمنها العقيقة والحلق والختان وثقب الأذن في اليوم السابع، ويكره الحلق قبل  
العقيقة، ويتصدق بورق شعره ذهباً أو فضة، ويكره الفارغ، ويجب الختان عند البلوغ،  
ويستحب حفص النساء وإن مدمن، والعقيقة شاة يجتمع فيها شروط لأصحية،  
ويستحب مساواتها لولد في الذكورة والأنوثة، والدعاء عند دسحها بالمأثور وسؤال الله أن  
يجعلها فدية له لحم بدم وعظم بمطم وحند بحد، ولا تكفى بصدقة بقيمها  
وليحصى الثقبان بالرحل والورك، ويولم بكر فأنه تصدقت به الأم، ولو بلغ الولد ولماً  
يقن عنه استحب به عقيقة عن نفسه، ولو شق فليقن إدا الأصل عدم عقيقة أبيه، ولو  
مات القسي يوم السابع بعد الرّوال لم تسقط وقلة تسقط، ويكره للودين أن يأكلا  
مها شيئاً وكذا من هو في عيالتهما، وأن يكسر عظمها بل يفصل أعضاء، ويستحب أن  
يدعى لها المؤمنون وأقربهم عشرة، وتطبخ بالماء والسمك.

ومنها الرّصع: فيحب على الأم إرضاع لبناء بأخرة على لأب إن لم يكن له مال  
ويستحب أن ترضعه طول المدة والأخرة كما قلنا ولها إرضاع نفسها وبغيرها وهي أولى  
إذا قنعت بما يقع به لعب، ولو ظلت زيادة حذر للأب انتزاعه وتسميته في غيره،  
وللمولى إخبار أمته على الإرضاع لولدها وغيره.

ومنها الحصانة: فالأم أحق بالولد مدة الرّصاع وإن كان ذكراً إذا كانت حرة  
مسلمة أو كافراً رقيقاً أو كافراً، فإذا فصل فالأم أحق بالأشئ إلى سبع والأب أحق  
بالذكر إلى بلوغ وبالأشئ بعد السبع، والأم أحق من الوصي بالابن، فإن فقد الأبوان  
فالحصانة لأب الأب، فإن فقد الأقارب الأقرب فالأقرب، ولو برّوحت الأم سقطت  
حصانها، فإن طلقت عادت الحصانة، وإذا بلغ الولد رشيداً أسقطت الحصانة عنه.

## النظر الثاني: في النفقات :

وأسابها الزوجية والقرابة والملك :

فالأول: تحب نفقة الروحنة بالعقد الدائم بشرط التمكن الكامل في كل زمان ومكان يسوغ فيه الاستمتاع، فلا نفقة للضعيرة ولا للناشرة ولا للناكثة بعد العقد ما لم تعرض بشمكين عليه، والواحد العيام بما تحتاج إليه امرأة من طعام وإدام وكسوة وإسكان وإحداً، وله يذهب بعبء عادة أمثاله من بلدها، وليرجع في الإطعام إلى سد الخلة، وتحب الخادم إذا كانت من أهله أو كانت مريضة، وحسن المأدوم والملبس والمسكن يتبع عادة أمثاله، وما المبع من مشاركة غير الزوج، ويريد في الشتاء المحشوة للبقية ونحوها للثوم، ولو كان في بلد يعتاد فيها المروءة ونحوها ويرجع في حبه إلى عادة أمثاله، وكذا لو حبيح إلى معتد النحاف، وتراد المتحفة ثياب تتجمل بحسب العادة، ولو دخل بها وسئم تزكركم معه على العادة فليس لها مطالبة بمدة موأكلته.

الثاني: قرابة: وتحب النفقة على الأبوين فصاعداً ولأولاد هارلاً، ويستحب على باقي الأقارب وينأكد في الوارث منهم، وإنما يجب الإنفاق على الفقير العاجز عن اكتساب وإن كان فاسقاً أو كافراً، وبشرط في المنفق أن يفصل ماله عن قوته وقوت روحته، والواجب قدر كفاية من الإطعام وكسوة والمسكن، ولا يجب إعفاف واحد النفقة ويقضى نفقة الروحنة لا نفقة الأقارب، ولو قدرها الحاكم نعم لو أدن في الاستدانة أو أمره قصي، والأب مقدم في الإنفاق ومع عدمه أو فقره فعلى أب الأب فصاعداً، فإن عذمت الآباء فعلى الأم ثم على أئوبها بالسوة، والأقرب في كل مرتبة مقدم على الأبعد، أف المنفق عليهم فالأبوان والأولاد سواء وهم أولى من آباءهم وأولادهم، وكل طقة أولى من التي بعدها مع القصور، ولو كان للعاجز أب وابن قادران عليهما بالسوة، ويجبر الحاكم لمنع عن الإنفاق وإن كان له مال باعة الحاكم وأفق منه.

الثالث: الملك: وتحب النفقة ملك لرفيق والبهيمة، ولو كان للرفيق كسب حار للمولى أن يكله إليه فإن كفاها ولا أنتم له، ويرجع في حسن ذلك إلى عادة ممالك أمثال

السّيد من ملده ويجبر على الإنفاق أو البيع ، ولا فرق بين القنّ والمدنر وأُمّ الودد ، وكذا  
يجبر على الإنفاق على البهيمة المملوكة إلّا أن تجرىء بالزّعى ، فإن امتنع أحبر على  
الإنفاق أو البيع أو الذّنع إن كانت مقصودة بالذّنع ، وإن كان لها ولد وفر عليه من  
لبنها ما يكفيه إلّا أن يقوم بكفافته .

• • •



## كتاب الطلاق

وفيه فصول :

الأول : في أركانه :

وهي الضيعة والمطلق ولطقة والإشهاد. وضح : أب أو هذه أو فله أو وحتي مثلاً طالق. فلا يكفي : طلاق، ولا من لطفاً، ولا مطقة، ولا طلق فلاة على قول، ولا عبرة بالسراح والعرف وحبية والرية وإن قصد الطلاق، وطلاق الأخرس بالإشارة وإلقاء السباع، ولا يقع بالكتب حاصراً كن أو عائناً، ولا بالتحجير وإن اختلفت نفسها في الحال، ولا معلقاً على شرط أو صفة ولو عسر الطقة بأريد من الواحدة لفي التفسير.

ويعتبر في المطلق البلوغ والعقل، ويطلق الولي عن المحنون لا عن الضيق ولا السكران، والاحتياط فلا يقع طلاق المكره، والمصد فلا عبرة بعبارة التام والغلط.

ويجوز توكيل الروحنة في طلاق نفسها وغيرها، ويعتبر في المطلقة الروحنة والذوام والظهور من الحيض والنفاس إذا كانت مدحولاً بها حدثاً حاصراً روحها معها، ويتعين على الأقوى.

الفصل الثاني : في أقسامه :

وهي إما حرام وهو طلاق الحائض إلا مع المصتحح له وكذا التمساء وفي طهر جامعها

فيه وثلاث من غير رجعة وكنه لا يقع لكن يقع في الثلاث واحدة. وإما مكروه وهو طلاق مع انتنام الأحلاق. وإما واحد وهو طلاق لولي والمظاهر. وإما ستة وهو الطلاق مع شقاق وعدم رجاء الإحصاع وخوف من الوقوع في المعصية.

ونطق بطلاق النسي على كل طلاق جائز شرعاً وهو ما قبل الحرام وهو ثلاثة: ناسي وهو ستة: طلاق غير المدحول بها، واليائسة، والصغيرة، والمحتنفة، ولباراة ما لم يرجع في الدل، والمطلقة ثلاثة بعد رجعتين

ورجعتي وهو ما للمطلق فيه لرجعة رجعت أولاً.

وطلاق العدة وهو أن يطبق على الشرائط ثم يرجع في عدة ويصاً ثم يطبق في طهر آخر وهذه محرم في التاسعة أبداً وما عداه في كل ثلاثة للحرمة

ولأفصل في الطلاق أن يطبق على لشرائط ثم يتركها حتى تحرح من العدة ثم يتزوجها إن شاء وعلى هذا، وقد قال بعض الأصحاب إن هذا الطلاق لا يحتاج إلى محس بعد اثلاث، والأصح حسيباً إليه. ويجوز طلاق الحامل أريد من مرة ويكون طلاق عدة إن وطأ ولا فسنة بمصاه الأعم، ولأولى طريق الطلقات على الأطهار لمن يطلق ويراجع، ولو طبق مرات في طهر واحد فعلا فأكبر الوقوع مع تحلل الزوجة وتحتاج مع كمال الثلاث إلى المحلل، ولا يدرم انطلاق بالثقة.

ويكره للمريض الطلاق وإن فعل نوارث في الرجعية وترثه في البائن ولرجعتي إلى ستة ما لم يتزوج أو يسر من مرضه، والرجعة يكون بالقول مثل رجعت وارتجعت، وبالفعل كالوطء ونفس ونفس شهوة، وإنكار الطلاق رجعة ولو طبق الدمية جاز مراجعتها ولو مصاً من ابتداء نكاحها دوماً، وبأنكرت الدخول عيب الطلاق حلفت.

ورجعة الأحرس بالإشارة وأحد القساع ويقبل قولها في انقضاء العدة في الزمان لحاصل وأقله ستة وعشرون يوماً ولحظتان، والأخيرة دلالة على الخروج لا جرد، وظاهر روايات أنه لا يقبل منها غير المعتاد إلا بشهادة أربع من النساء المطلعات على باطن أمرها، وهو قريب.

### الفصل الثالث: في العدد :

لا عدة على من لم يدخل بها الزوج إلا في الوعدة فوجب أربعة أشهر وعشرة أيام إن كانت حرة وبضعها إن كانت أمة دخل بها أولاً ، وفي باقي الأسباب تعتد ذات الأقراء المستقيمة الحبيص مع لدخول ثلاثة أشهر ، وداب الشهور وهي التي لا يحصل بها الحبيص المتعاد وهي في سن الحبيص ثلاثة أشهر ، ولأمة بظهيرين أو خمسة وأربعين يوماً ، ولورأت الدم في الأشهر مرة أو مرتين انتظرت تمام الأقراء ، فإن تمتت ولا صبرت تسعة أشهر أو سنة فإن وصفت ولذا أو احتمعت الأقراء هناك ولا اعتدت بعدها ثلاثة أشهر إلا أن يتم الأقراء قبلها .

وعدة الحامل وضع الحمل وإن كان عمة في غير الوعدة وبها بأبعد الأحيين من وضعه ومن الأشهر ، ويجب الحداد على المستوفى عنها وهو ترك الرينة من لثياب ولأدهن والطيب والكحل الأسود ، وفي لأمة قولان ، والمروى : أنها لا تحد .

والمعقود إذا جهل خبره ولم يكن له ولي يعق عليها طلب أربع سنين ثم يقطعها الحاكم بعدها وتعتد ، وشهوراتها تعتد عدة الوفاة وتباح للأرواح ، فإن جاء في العدة فهو أمكث بها وإلا فلا سيل له عليها نرؤحت أولاً ، وعلى الإمام أن يعق عليها من بيت المال طول المدة .

ولو اعتقت الأمة في أثناء لعده مكملت عدة الحرة إن كان الطلاق رجعاً أو عدة وفاة ، والذمية كالحرة في لطلاق والوفاة على الأشهر ، وتعتد أم الولد من وفاة زوجها وسيدها عدة الحرة ، ولو اعتق السيد أمة ثلاثة أقراء ، ويجب لاستبراء حدوث الميث ورواله محيصة إن كانت تحبص أو خمسة وأربعين يوماً إذا كانت لا تحبص وهي في سن الحبيص .

### الفصل الرابع: في الأحكام :

يجب الإنعاق في عدة الرجعية كما كان في صل النكاح ، ويحرم عليها الخروج من منزل الطلاق ، ويحرم عليه الإحراج إلا أن تأتي بفاحشة يجب بها الحد أو تؤدي أهله ،

ويحب الإنفاق في الرحمة على الأمة إذا أرسلها مولاهم ليلاً ونهاراً، ولا نفقة لبائس إلا أن يكون حاملاً، ولو انهدم المسكن أو كان مستعاراً فرجع مالكة أو مستأجرًا انقص مدته أخرجها إلى مسكن يابسها، وكذا لو طلق في مسكن لا يابسها أخرجها إلى مسكن مابس، ولو مات مورث المسكن جماعة لم يكن لهم قسمته إذا كانت حاملاً وقبلاً لها الشكوى، وإلا حارت الفسمة. وبعث روجة الحاصر من حين نصب وروجة العائث في الوفاة من حين بنوع الخبر، وفي الطلاق من حين الطلاق.

• • •

## كتاب الخلع المبتلا

وصيغة الخلع أن يقول: خالعتك على كذا أو أنت مختلعة، ثم يتبعه بالطلاق في القول الأقوى. ولو أتى بالطلاق مع العوض أغنى عن لعن الخلع، وكل ما صح أن يكون مهرًا صح أن يكون عدية، ولا تقدير فيه فيحور على أريد متى وصل إليها مه ويصح بدل لفدية منها ومن وكيلها ومتن يضمه بإدبها. وفي المتسرع قولان أقربهما المبع، ولو تنف العوض قبل القبض فعديها ضمانه مثلاً أو قيمة وكذا لو ظهر استحقاقه، ويصح البدل من الأمة بإذن المولى فإن عتب قدرًا ولا تصرف إلى مهر المثل، ولو لم يأت بتبع به بعد العتق.

والمكاتبة المشروطة كالقرأ أما المطلقة فلا اعتراض عليها، ولا يصح الخلع إلا مع كراهيتها ولو لم تكره بطل النكاح ووقع الطلاق رحيماً، وبوأكرهها على العدة فعل حراماً ولا يملكها بالبدن وطلاقها رحيماً، نعم لو أتت بمأخضة جارية عصلها لتمدى نفسها وإذا أتت الخلع فلا رجعة للزوج، وللزوجة الرجعة في النكاح ما دامت في العدة، فإذا رجعت رجعت هو إن شاء، ولو تنازعا في القدر حلفت وكذا لو تنازعا في الجس أو لإرادة، ولو قال: خالعتك على ألف في دقتك، خالت: بل في دقة زيد، حلفت على الأقوى.

والمباراة كالخلع إلا أنها يترتب على كراهية الزوجين فلا يجوز له الريادة على ما أعطاه ولائته فيها من الإلتاع بالطلاق، ولو قلنا: في الخلع، لا يجب. ويشترط في الخلع والمباراة شروط الطلاق.

## كتاب الظهار

وصيته : هي كظهار أمي أو أختي أو أختي، ولو من الرضاع على الأشهر. ولا اعتبار بمير لفظ الظهر ولو بتشبيه بالأب أو الأخت أو أخت الروجة أو مصاهرتها منه، ولا يقع إلا مسحراً وقبل : يصح تعديعه على شرط لا الضعة، وهو قوئى. والأقرب صحة توقيته. ولا بد من حضور عدلين وكوبها طاهرًا من الحيض والتفاس وأن لا يكون قد قربها في ذلك الظهر وأن يكون المظهر كاملاً فاصداً. ويصح من الكافر والأقرب صحته بميث اليمين. وروى اشتراط لذحول ويكفى الذبر.

ويقع الظهر بالرتقاء والقرباء والمريضة التي لا توطأ وتحب بكفارة بالعمود وهو إرادة الوطء بمسمى تحريم وطئها حتى يكفر، ولو وطأ قبل التكفير فكفارتان ولو كرر تكررت لواحدة وكفارة الظهار بها لها، ولو طلقها نائياً أو رجعيًا وانقضت العدة حلّت له من غير مكفر وكذا لو طاهر من أمة ثم اشراها، ويحب مديم الكفارة على المسيس، وبوماطل رخصته إلى الحاكم يبطره ثلاثة أشهر حتى يكفر ويعفى أو يطلق ويحصره على ذلك بعدها لو امتنع.

• • •

## كتاب الإيلاء

وهو الحلف على ترك وطء الزوجة الدائمة بالإصرار بها أبدًا، أو مطلقًا أو زيادة على أربعة أشهر، ولا يعقد إلا باسم الله تعالى متعظيمًا به ولعزته وعيده، ولا بد من التصريح كإدخال الفرح في فرح أو النكحة المحضة بذلك. ولو لم يقط بالجمع ولو طء وأرد الإيلاء صح، ولو كنى بموله: لا جمع رأسى ورأسه محذو ولا ساقفت، وقصد الإيلاء حكم الشيخ بالوقوع. ولا بد من تحريمه عن الشرط ونصفه، ولا يقع بوجعه يمينًا أو حلف باسقاط أو العاق، ويشترط في المولى الكمال والاختيار والفصد، ونحوه من العبد وأنذقت.

وإذا تم الإيلاء فسروجة المرفعة مع امتناعه عن الوطء فيطره الحاكم أربعة أشهر ثم يجبره بعدها على الفنة أو الطلاق ولا يجبره على أحدهما عبثًا، ولو دى مدة معينة ودفع حتى انقضت سقط حكم الإيلاء، ولو احتنعا في انقضاء المدة قدم قول مدعى سقاء، وبو حلف في زمان إيقاع الإيلاء حلف من يدعى تأخره.

ويصح لإيلاء من أخصى والمحسوب وقتته الحرم على الوطء مظهرًا به معتدًا من عجزه، وكذا لو انقضت المدة وله مانع من الوطء، ومتى وطأ لزمته الكفارة سواء كان في مدة الترتع أو بعدها.

ومدة الإيلاء من حين التراجع، ويروى حكم الإيلاء بالطلاق الناس وبشرء الأمة ثم عتقها، ولا تنكح بكفارة بتكرار البمين هدد التأكيد أو التأسيس إلا مع تعدير الزمان، وفي الطهار خلاف أقربه لتكرره فإذا وطأ المولى ساهيًا أو مجبورًا أو لشبهة بطل حكم

الإيلاء عند الشيخ ، ولو دفع الدمان إليها تخير الإمام بين الحكم بينهم بما يحكم على  
الموثر مسلماً وبين ردهم إلى تحتهم ، ولو آلى ثم رتد حسب عليه من المدة رمان الردة  
على الأقوى.

• • •



## كتاب اللعن

وله مبيان :

أحدهما : رمى الروحنة المحصلة المدحول بها بالرسم فلأُودِعَ مع دعوى الشهادة ،  
 قيل : وعدم لينة ، والمعنى بالمحصنة المقيمة فلورمى المشهورة بالرسم فلا حد ولا لعن ،  
 ولا يجوز القدف إلا مع المعاينة كما قيل في المكحلة لا بالسبع أو على الظن .

الثاني : إنكار من وعد على امرئه بالشروط السابقة وإن سكب حب بولادة على  
 الأقوى ما لم يسبق لاعترافه صريحاً أو ضحوى ، مثل أن يقال له ، برك الله لك في  
 هذا الولد فيؤمن أو يقول : إن شاء الله ، بخلاف برك الله حيث وشبهه وبوقدها وبمى  
 الولد وأقام بيعة سقط الحد ولم يتبع به الولد إلا بالنقض ، ولا بد من كون الملاءم  
 كاملاً ولو كان كافراً ، ويصح لعن لأخرس بالإشارة بحقوقه إن مكن معرفته ، ويجب  
 نفس الولد إذ عرف احتلال شروط لإحراقه ويحرم بدونه وإن طرأ ابتعاده عنه وحالفت  
 صفاته صفاته .

ويعتبر في الملاءمة الكمال والسلامة من لقضم والخرس وبنوم ، لا أن يكون النعمان  
 لنمي الحد وفي الذحول قولان ، وثبت بين الحر والمملوكة بمعنى بوند أو تحرير ، ولا يلحق  
 ولد المملوكة إلا بالإقرار ولو اعترف بوطنها ، ولو نقضه انقضى بغير لعن .

العول في كيفية اللعان وأحكامه :

ويجب كونه عند الحاكم أو من نضه ، ويجوز التحكيم فيه بعام المحهد فيشهد

سرحل أربع مرات أنه لمن الصادقين فيما رماها به، ثم دعوى: إن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم شهد المرأة أربع شهادات أنه لمن الكاذبين فيما رماها به، ثم تقول: إن غضب الله عليها إن كان من الصادقين.

ولا بد من سبط شهادة على الوجه المذكور، وأن يكون الرجل قائماً عند إirاده وكذا المرأة، وفصل يكون معاً قائمين في لإيرادتين وأن يتقدم الرجل أولاً، وأن يميز الروحة عن غيرها بما يجمع لشاركه، وأن يكون اللفظ عربياً إلا مع التذرع فيعتقر الحاكم أن مترجحين عدلين إن لم يعرف تلك اللغة.

وتحت البداية بشهادة ثم تسع، وفي امرأة بشهادة ثم نعصب، ويستحب أن يحسن الحكي مسدب القصة، وأن يفصل الرجل عن يمينه والمرأة عن يمين الرجل، وأن يحصر من يسمع، وأن يعطيه الحكي من كلمة اللغة ويعطها قبل كلمة نعصب، وأن يعطى بالصوت وسكان كس الركن والقدم عنك وفي الزوجة بالمدينة وتحت بقشرة في أقصى وفي سحر دالمصر والمجاهد سريفة.

ود لا عن سرحل سقط عنه الحد ووجب على المرأة، فإذا أقرت أو بكلت وحب الحد، وبلا عن سقط. ويتعين بعد ذلك أحكام أربعة: سقوط الحدتين عنهما، وزول عراس، ونفى سوء عن سرحل، وسحرهم مؤبد. ولو أكذب نفسه في أثناء النعان وحب عليه حد مضاف، وبعد هاتين قولاً وكذا بعد لعنهما يكن لا يعود الحل ولا يرث بولد وبزوجة مؤبد. ولو كذب عنها بعد لعنها فكذلك ولا حد عنها إلا أن تقر ربها على خلاف، ووقوفها برحل وحب عليه حدان وله إسقاط أحدهما بالنعان، ولو أقام بيعة سقط حدان، ووقوفها فمات قبل سخط بعد بلعن وورثها وعليه الحد بنور وبه أن بلا عن سقوطه، ولا يسمى لإثبات بعده بعد الموت إلا على رواية. ولو كذب بزوج حد الأربعة فلا يرب حدها إن لم يخل بسخط بخلاف ما إذا سبق بزوج بالحد أو احتل عمره من الشرط فيها لا حد، وبلا عن بزوج ولا حد.

## كتاب العتق

وهيه أحر عظيم وعبارته الضريحه تحرير مثل أنت مثلاً حرّ وفي هويه أنت عتيق أو معتق، خلاف الأقرب وقوعه. ولا عرة بعددك من لألفاظ صريح كذا مثل: أرسلت عسك الرزق أو فككت رقنك، أو كدية مثل. أنت سانة. وكذا لا عرة بالتدء مثل: يا حرّ، وإن قصد التحرير بدك كله. وفي عشار لتقيي بصر.

ويشترط بيع المولى واختياره ورشده وقصده والتقرب إلى الله تعالى وكونه غير محجور عليه لعبد أو مريض فيما راد على الشئ. والأهر صفة مباشرة الكفر وكونه محلاً بالتدرا لا غير.

ولا يقف العتق على إحارة بل يبطل عتق لعصولي، ولا يجوز تعلمه على شرط إلا في التدبير يعنى بالموت لا بغيره نعم، لو بدر عتق عبده عند شرط انعقد ولو شرط عليه خدمة صبح وبو شرط عوده في رزق إن خالف فالأقرب بطلان العتق.

ويستحب عتق المؤمن إذا أتى عليه سبع سنين بل يستحب مطلقاً. ويكره عتق العاخر عن اكتساب إلا أن يعينه وعتق لمحاب لا المستضعف. ومن حوص عتق السرية فمن أعتق شقصاً من عبده عتق كله إلا أن يكون مريضاً وبم يبرأ ولم يخرج من الشئ إلا مع الإحارة، ولو كان له فيه شريك قوم عليه نصيبه مع يساره وسعى بعد مع إعساره، ولو عجز العبد فاللهاية في كسبه ويسأل المعباد والتادر، ولو أحلف في القيمة حلف الشريك لأنه ينتزع من يده.

وقد يحصل العتق بالعمى والجذام والإفعاد وإسلام المملوك في دار الحرب سابقاً على

مولاه ودفع قسمة بوارث وتكفل لولي بعده وبذلك وقد سبق.

ويلحق بذلك مسائل :

لو من من أعتق بعض عبده : أعتقهم ، فقال : نعم ، ثم يعتق سوى من أعتقه .  
ولو بدر عن أول ما تلده فولدت توأمين عتقا ، وكذا لو بدر عن أول ما يملكه فعتق  
جماعة عتقوا  
ولو قال : أول مملوك أملكه ، فعتق جماعة أعتق أحدهم بالفرقة ، وكذا لو قال : أول  
مولود تلده .

ولو بدر عن أمته إن وطأها فأخرجها عن ملكه ثم أعادها لم يعد اليمين .  
ولو بدر عن كفل مملوك قديم بصرف بل من مضى عليه في ملكه ستة أشهر .  
ولو شترى أمة بيته وأعتقها وبزوجهها وحمل عتقها مهرها أو بزوجهها مهر ثم مات  
وسم يخلف شيئا بعد ائتي ولا يعود رفا ولا ولدها على ما يعتصبه الأصوب . وفي رواية  
هشام بن سالم تصحيحه عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام . رفاها ورق ولدها  
مولاه الأول .

وعق الحامل لا ساور الحمل إلا على رواية .

• • •

## كتاب التدبير في الكثرة والاعتدال

والنظر في أمور ثلاثة :

الأول :

استدبير تعقيق عتق عبده بوفائه أو تعقيقه على وفاة روح المملوكة أو عديم العبد على لمون مشهور. والوفاة قد تكون مطلقة وقد تكون مقيدة كما تعزم في بوصية، والصبيعة أنت حر أو عتقيق أو معتق بعد وفاته أو بعد وفاة فلان مع العصد إلى دث، ولا يشترط فيه التقرب. وشرطها التجيير وأن يعنى بعد وفاة بلا فصل، فلو قال : أنت حر بعد وفاتي سنة، بطل.

وشرط المباشرة للكمال والاحتياط وحور التصرف. ولا يشترط للإسلام فيصيح مباشرة الكافر وإن كان حريباً، فإن دثر مشه واسترق أحدهما أو كلاهما بطل التدبير، ولو أسلم المدبر بيع على كافر وبطل تدبيره، ولو حجب لمدبرة من مملوك فولدها مدبر، وبو حلت من سيدها صارت أم ولد فتعتق من الثلث، فإن فصلت فمن نصيب بولد، ولو رجع في تدبيرها لم يكن رجوعاً في تدبير ولدها، وبوصرح بالرجوع في تدبيره فقولان المروئي المنع. ودحوون الحمل في التدبير للأتم مروئي كعتق الحامل وتحرر المدبر من الثلث، ولو جامع الوصايا قدم الأول فالأول، ولو كان على لميت دين قدم الذين فإن فصل شيء عتق من المدبر ثلث ما بقي.

ويصح الرجوع في التدبير قولاً مثل : رجعت في تدبيره. وهماً كأن يهب أو يبيع أو يوصي، وإنكاره ليس برجوع. ويبطل التدبير بالإيق فلو ولد له حان الإياق كانوا رقاً

وقبله على التدبير. ولا يطرأ ارتداد، سيّد ولا يارند العبد إلا أن يلحق بدار الحرب، وكسب المدثر في الحياة للمولى لأنه رزق ولو استعاده بعد الوفاة منه جميع كسبه إن حرق من سبّلت وإلا فبسة ما عتق منه و باقى للوارث.

### النظر الثاني: في الكتابة:

وهي مستحقة مع لأمانة وشكك ومتأكد، شماس العبد، ولو عدم الأمران فهي مباحة وهي معاملة مستعنة وليست بيعا للعبد من نفسه ولا عتقا بصفه.

ويشترط في التعاقدين كمال وجوار تصرف المولى، ولا بد من العقد المشتمل على الإيجاب مثل: كنتك على أن يؤدى إلى كذا في وقت كذا أو أوقات كذا فإذا أديت فأنت حر والقبول مثل: قدمت، فإن قال: فإن عجزت فأب رة في الرقة، فهي مشروطة وإلا فهي مطلقة والأقرب شرائط الأهل. وحذ لمحرر أن يؤخر نجما عن محله ويستحب بغيره، والأقرب لزوم الكتابة من الطرفين في المطلقة والمشروطة ويصح فيها التقاين، ولا يشترط للإسلام في سيّد ولا في العبد، ويجوز بوليّ الشيم أن يكتب رقيقه مع عبطة ويجوز تسحيحها بشرط العلم بالعدر والأهل، ولا يصح مع جهالة الموص ولا على عين، ويستحب أن لا يتجاوز قيمة العبد.

ويجب لإيتاء من لركاة إن وحيث على المولى ولا استحب ولا حذله، ولومات المشروط قبل كمال لأداء بطلت، ولومات لمطبق ولم يؤد شيئا فكدلك، وإن أدى تحرر منه بقدر المؤدى وكان ميرثه بين السيّد ووارثه بالنسبة ويؤدى للوارث التابع له في انكتابة باقى مال الكتابة وللمولى إحصاءه على الأداء كماله إحصاء المورث.

وتصح الوصية للمكاتب المطلق بحساب ما تحرر منه، وكل ما يشترط في عقد الكتابة مم لا يحذف المشروع لازم، وليس له التصرف في ماله بيع ولا هبة ولا عتق ولا إقراض إلا بإذن المولى، ولا يتصرف المولى في ماله أيضا إلا بما يتعلّق بالاستيلاء، ويحرم عليه وطء المكاتبه عقدا وملكا وله ترويعها بإيديها.

ويجوز بيع مال لكاتبه فإذا أذنه إلى المشرى عتق ولو احتكما في قدر مال الكتابة أو

كتب التدبير ومكانته ولاسيلا

في التجوّم قدّم المكرم مع يمينه.

### التظر الثالث: في الامتيلاد :

وهو يحصل بعنق أمته مه في منكه وهي مملوكة ولا تحرر بموت المولى بل من نصيب  
وبدها ، فإن عحر نصيب معب في المحلف ، ولا يجوز بيعها ما دام وبدها حياً إلا فيما  
استثنى ، وإد حب فكها بأقل الأمر من قيمتها وأرش خدية إن شاء ، ولا سلّمها أو  
يسلم ما قايل الجناية.

• • •

## كتاب الألف

وفيه فصول :

الأول : الضيغة ونواسها :

وهي : له عسى كذا أو هذا به أو له في دنى ، وشبهه . ولو علفه بالمشيمة نطل . إن اتصل ويصيح بالعربية وغيرها ، ولو علفه بشهادة بغير أوقاف : إذ شهد فلان فهو صادق ، فالأقرب لبطلان ، لجوار أن يعتمد سجالة صدفه لاستحالة شهادته عنده . ولا بد من كون المقر كاملاً خالياً من الحجر للتفه .

وإقرار المريض من لثنت مع لثمه وإلا فمن الأصل . وبإطلاق الكيل أو بورر يحمل على المتعارف في البدن تعدد عتي المقر ما لم يعطب فيحمل على العالب ، وبوقر بلفظ مبهم صح وألزم تصيره كالمال ولشيء والخريل والعطيم والحقير ، ولا بد من كونه مما يتمول لا كقشر حورة أو حة دحس ، ولا فرق بين كونه عطيماً أو كثيراً ، وقيل : الكثير ثمانون . وبوقال : به أكثر من مال فلان ، وقتره بدونه وادعى طرأفة حنف . وبوقال : له على كذا درهم بالحرركات الثلاث أو الوفى الواحد ، وكذا كد درهم ، وكذا درهم كد لك ، ولو قتر الحزب بعض درهم حار . وقيل : يتنع في ذلك موارينه من الأعداد . ويمكن هذا مع لاطلاع على القصد . وبوقال : في عتيك بعب ، فعاد . نعم أو أحل أو بلى أو أنا مصرته ، برمه . وبوقال : به أو أبعده أو أبعث ، به بكن شيئاً . ولو قال : نسس في عتيك كذا ، فعاد بلى . كان بقر . وكذا نعم على الألف .



### الثاني : في تعقيب الإقرار بما ينفيه :

ولقول منه لا شيء إذ لم يسوعب واتصل بما حرت به العادة، فمن الإثبات  
بعض ومن لثقي إثبات لوقال - له على مائة، لا تسعين، فهو إقرار بعشرة. ووقال : إلا  
تسعون، فهو إقرار بمائة. ولوقال : ليس به على مائة إلا تسعون، فهو إقرار بتسعين. ولو  
قال : إلا تسعين، فليس مقراً.

ويوتعدد الاستثناء وكان يعاطف أو كان الثاني يريد من الأول أو مساوياً له رجعا  
جميعاً إلى المستثنى منه ولا رجع الثاني إلى متنوه، ولو استثنى من غير الخمس صح  
وأسقط من المستثنى منه فإذا بقي بقيه يرمب ولا بطل كما لو قال : له على مائة إلا  
ثوباً.

ولمستغرق باطل كما يوقال : له على مائة إلا مائة وكذا الإصرار مثل : مائة بل  
تسعون، فبلمره في الموصفين مائة. ولوقال . له على عشرة من ثمن صبيح لم أنقصه، ألزم  
بالعشرة. وكذا من ثمن حمر أو حرير، ولوقال : به قصير حطة بل قصير شعير، يرمبه. ولو  
قل : قصير حطة بل قصير حطة، فعليه قصيران. ولوقال له هذا الدرهم بل هذا  
الدرهم، فعليه درهمان. ولوقال : له هذا درهم بل درهم، فواحد. ولوقال : هذه الذار  
لزيد بل لعمرو، دعت إلى زيد وغرم لعمرو فيمنها إلا أن يصدق زيد. ولو أشهد بالبيع  
وقص الثمن ثم دعى لموطأة أحلف المفزله.

### الفصل الثالث : في الإقرار بالنسب :

ويشترط فيه أهلية المقر وإمكان إلحاق المفزله. ولو أقر بنوة المعروف بنسبه أو بنوة  
من هو أعلى نسباً أو مساوياً أو أنقص بما لم يجر العدة بتولده منه بطل.  
ويشترط لتصديق فيما عدا الولد الصغير والمحون ولتبت وعدم لمراجع.  
فلو سارعا اعتبرت بيته، وبوبصادق اثنان على نسب غير التوحد صح وتوارثا ولم  
يتعدهما التوارث ولا عرة بهكار الصغير بعد بلوغه.

وبو أقر نعم ناح دفع إليه المال ولو أقر نعم بعد ذلك بوند وصدقه الأخ دفع إليه وإن أكذبه أعزم العم له ما دفع إلى الأخ.

ولو أقرت بروحه بولد فصدقتها الأخواه أحد لال وإن أكد بونها دعت إليه الشمس، وبو معكس دفعوا إليه ثلاثة لأربع، وبو أقر بوند بآخر دفع إليه النصف، وإن أقر بثلاث دفعها إليه لثنت وعلى هذا ومع عداه اثنتان بثبت نسب والميراث حسب.

وبو أقر بروح سمينة أعطاه النصف إن كان المقر غير وندها وإلا فالربع، وإن أقر باخر وأكذب نفسه في لأون أعزم به وإلا فلا شيء.

ولو أقر بروحه للمتب فالربع أو الشمس، وإن أقر بأخرى وصدفته الأولى اقتسما، وإن أكذبها عزمها بصيبتها وهكذا.

• • •

## كتاب الغضب

وهو لاستقلال بثبات اليد على مال لغير عدواناً. فلو معه من سكتى دره أو بمسكه دهنه لمسة فليس بعاصب، وبوسكى معه قهراً فهو عاصب للنصف، ولو ضعف استاكن صم أجرة ما سكن قيل: ولا يصم المي ومذ معود بذاتة عصب إلا أن يكون صاحبها ركناً قوياً مستيطاً، وعصب حامل عصب يحمل ولو تبعها هي نفسان قولان.

والأيدى متعاقبة على المعصوب يدي صمان فبتحيز المالك في تصميم من شاء أو الجميع ويرجع الخاهل مهم بالعصب على من عزه، وخزلاً يصم بالعصب ويصم لرتقيق، ولو حبس خزم يصم أخره إذ سم يستعمله بخلاف الرقيق، وحر لكاكر المستتر محترم يصم بالعصب بيمينته عند مستحليه وكذا لخرير، ويو اجتماع المباشر وسبب صم المباشر إلا مع الإكراه أو ضرر فينتقر الضمان في الضرر على العار، وبو أرسل ماء في ملكه أو أخرج برأ فسرى إلى غير فلا ضمان إذا لم يرد عن قدر الحاجة وبم تكن برّيع عاصفة وإلا صم.

ويجب ردّ المعصوب ما دمت العين باقية، ولو أذى رذه إلى دهاب ما العاصب فإن تعذر صمّه بالمثل إن كان مثبياً وإلا فالقيمة العليا من حين العصب إلى حين التلف، وقيل: إلى حين الردّ، وقبل: بالقيمة يوم التلف لا عبر. وإن عاب صم أرشه ويضمن أضرته إن كان له أجرة لطول المدة ستمعه أو لا، ولا فرق بين بهيمة القاصي واشوكي في ضمان لأرش، ولو حبس على بعد المعصوب فعلى الخاني أرض الحاية وعلى العاصب

ما راد عن رشها من نقص إن تفق، وومش به بعض وعزم قيمته لذلك، وبوعصب  
لحقيق أو امصراع أو نكتاب سقرين تنف أحدهم ضمن قيمته مجتمعا، ولوردت  
قيمة المعصوب بعض بعاصب فلا شيء عنه ولا - لا - يكون عينا كأنصع فله قلعه  
إن قبل الفصل، ويضمن رش لوب ووسع مصوء بقيمة معصوب فلا شيء  
بعاصب، ولو عصب مدة فبعضها ذلك جاهلا صحتها بعاصب، وبوطعها أحيا  
جاهلا ضمن ذلك من شيء والفرار عن بعاصب، ولو مرج معصوب كيف قصه إن  
يمكن وإن شق، ولو لم يمكن ضمن من - مرجح لا يرد، ولا ك - سريكت.

ومؤونة القسمة على بعاصب ولو ررع حب و حصن بعض فبرع والفرح  
بمالك، وبوعبه إن عزمه لذلك وحب عنه ومؤونه بقده، وبورضى لذلك بذلك  
المكان لم يحب، ولو احتجها في أهمية حنف المعصب، وكذا لو ادعى باب صاعه يريد  
بها لثمن، وكذا لو ادعى تنف أو ادعى تنف على أحد من سباب، وبواحتف في  
نزة حنف لذلك.

♦ ♦ ♦

## كتاب اللقطة

وفيه فصول :

الأول : في اللقطة :

وهو كل إنسان صانع لا كافر له ولا يستمنّ نفسه ، فيلتقط القبيح والفضيحة ما لم يسبما ، فإذا علم لأب والخذل أو الوصي أو المتقط شاق سلم إليهم ، ولو كان يفيض بملوكنا حفظ حتى يصل إلى ذلك ولا يصحس إلا بالشرط . نعم ، الأقرب المبع من أحده إذا كان بالغا أو مرهقا بخلاف الذي لا قوة معه

ولا سذ من سبوح المنقط وعقده وحزنته ، لا يبدن السيد ، وإسلامه إن كان سقط محكوم بإسلامه قيل : وعدته . وحصره فيستوع من البدوي ومن مريد الشريعة ويسبق عليه من ييب لب أو الزكاة ، فإن تعدد متعان للمسلمين ، فإن بعدد أبق ورجع عنه إذا سوه ولا ولاء عليه للملحقط ، وإذا حاف عليه شفع وحب أحده كفاية ولا استحث ، وكما بيده أو تحه أو فوفه فيه ولا يعنى منه إلا يبدن الحاكم ، وسحت لإسهاد على أحده ، ويحكم بإسلامه إن التقط في دار لإسلام أو في دار حرب وهما مسلم وعاقبه الإدم ، فلو احسنا في الإنفاق أو قدره حلف المنقط في لعروف ، ولو شاع مستعطف أنزع ولو ترك أحدهم بآخر حار ، ولو تدعى سوه اسان ولا يشه دفرعة ، ولا ترجيح بالإسلام على قول ولا بالالتقاط .

### الثاني : في الحيوان :

ويسمى ضالة واحدة في صورة حوار مكروه، ويحتل لإشهاد، ولو تحقق التلف لم يكره.

واسعير وشبهه إذا وجد في كلام وماء صحيحاً ترك فبصم بالأحد ولا يرجع حده بالتعفة، ولو ترك من جهد لا في كلام وماء أبيح

والشاة في الغلاة يؤخذ لأنها لا تمتنع من صعب الترع وحشد يتملكها إن شاء، وفي الضمان وجه، أو يسميها أمانة أو يدفعها إلى الحاكم، قيل. وكذا كل ما لا يسع من صعب لتساع. ولو وجدت الشاة في العمر احتسبها ثلاثة أيام فإن لم يجد صاحبها دعها وتصدق شتمها

ولا بشرط في لأحد إلا الأحد فتقر يد بعد والوثنى على لطة غير الكس، والإمباق كما مر ولو انتفع قاض، ولا يصم إلا بتعريف أو قصد التملك.

### الثالث : في المال :

وما كان في الحرم حرم أحده ولو حده حفطه برته وإن تلف بغير تعريف لم يصم، وليس به تمسكه بل يتصدق به، وفي ضمان خلاف، وبو أحده بية لإشهاد به يحرم ويجب تعريفه حولاً على كل حال.

وب كان في غير الحرم يحل منه دون الدرهم من غير تعريف، وما عده يتحيز الواحد فيه بعد تعريفه حولاً نفسه وبغيره بين الصدقة والتملك، ويصم فيهما وبين إبقائه أمانة ولا يصم، ولو كان ما لا يسمى قومه على نفسه أو دفعه إلى الحاكم، وبو فتقر بماؤه إلى علاج أصبحه الحاكم ببعده.

ويكره السقاط لإداؤه ولثقل والمحصرة والعصا والسقاط والخل وبود والعدل، ويكره أحد لقطه وخصوصاً من الفاسق والمفسر، ومع اجتماعهما يريد بكرهية وليشهد عليها مستحباً ويعترف الشهود بعض الأوصاف.

ويستعطف من به أهلية لا كذب، ويحط الولي ما لتقطه يصي وكذا المحبون،

ويجب تعريفها حولاً ولو متصرفاً سواء بوى التملك أولاً ، وهى أمانة فى الحول وبعدة ما لم ينو لتمتلك فيصص ، ولو لتقط العد عرفت نفعه أو سائيه ، فلو نفعها صص بعد عتقه ، ولا يجب على المالك سراعها منه وإن لم يكن أميناً ، ويجوز للمولى تمتك تعريف العد ، ولا تدفع إلا بالينة لا بالأوصاف وإن حميت ، نعم يجوز الدفع فلو أقام غيره بها بية استعبدت منه ، وإن تعدر صص لدافع ورجع على القانص .

والموجود فى لهرة والخربة أو مدهوناً فى أرض لا مالك لها يملك من غير تعريف إذا سم يملك عليه أثر الإسلام وإلا وحب ، ولو كان للأرض مالك عرفه فإن عرفه وإلا فهو للوحد ، وكذا لو وجدته فى خوف دابة عرفه مالكها ، فما لستمكة فللوحد ، لا أن تكون محصورة تعلق ، والموجود فى صدوقه أو داره مع مشاركة الغير نقطة ولا معها حل ، ولا يكفى تعريف حولاً فى تملكك بل لا بد من ائنة .

• • •

## كتاب الجهاد

وهو ما لا يتمتع به لعنته أو لاستحامه أو بعدم الماء عنه يتمكه من أحياه مع غيبة الإمام وإلا افتقر إلى إذنه.

ولا يجوز إحياء العامر ونوسعه كالطريق وشرب ولا المفتوحة عمدة عامرها للمسلمين وحرايتها للإمام، وكذا كل ما لم يمر عليه ملك لمسلم ولو جرى عليه من مسلم فهو له ولوارثه بعده، ولا ينتقل عنه بصيرورته مودعة.

وكل أرض أسسم عليها أهلها طوعاً فهي لهم وبس عليهم فيها سوى بركة مع الشرائط.

وكل أرض ترك أهلها عمارتها فالمحيى أحق بها وعليه طسفتها لأربابها.

وأرض الضلع التي بأيدي أهل الذمة لهم وعليهم الحرية، وبصرف الإمام حاصل الأرض المفتوحة عمدة في مصالح المسلمين، ولا يجوز بيعها ولا هبتها ولا وقفها ولا نقلها وقيل: يجوز تبعاً لآثار المتصرف.

وشروط الإحياء المتملك ستة: بناء يد الغير ونصفه من سابق وانتفاء كونه حرمًا لعامر وكونه مشعرًا لعبادة أو مقطوعاً أو محجراً، وحريم لعين ألف ذراع في برحوة ومحسمائة في الضلعية، وحريم مائة شاة ستون ذراعاً والمعطى أربعون ذراعاً وحريم الحائط مطروح آلاته، والذار مطروح برها وتلوحها ومسدك الذحول والخروح في صوب الباب.

والمرجع في الإحياء إلى العرف كمصد الشجر وقطع المياه العالية والتحجير يحاط أو



مرر أو مستدة، وسوق الماء أو اعياد العيث لمن أراد الرّيع والعرس، وكما حانظ لمن أراد الحظيرة، ومع السقف إن أراد البيت.

### القول في المشتركات :

ومنها المسجد فمن سبق إلى مكان فهو أولى به، ولو فارق بطل حقه إلا أن يكون رحله باقياً ويسوى العود، وبو سبق الثال ولم يكن جمع أفرع.  
ومنها المدرسة وتردط فمن سكن بيت من به الشكوى فهو أحق به وإن تطاولت المدة إلا مع مخالفة شرط الوقف وله أن يجمع من يشاركه، ولو فارق لم يرع بطل حقه.  
ومنها الطرق وفاندها لاستطراى والناس فيها شرع ويجمع من الانتفع بها في غير ذلك متى يعموت به مفعة الدارة، فلا يجوز الجلوس للبيع ولشراء إلا مع التمة حيث لا ضرر، فإذا فارق بطل حقه.

ومنها المياه امباحة فمن سبق إلى عتاف شيء منها فهو أولى به وتملكه مع بية التملك، ومن أجرى فيها بهراً ملك الماء المجرى فيه، ومن أجرى عيلاً فكذلك وكذا. من احتسقن شيئاً من مياه العيث أو السيل، ومن حفر نثراً ملك الماء بوصوه إليه ولو كان قصده الانتفاع والمعارقة فهو أولى به ما دام بارئاً عليه.

ومنها المعادن فانظر لا يملك بالإحياء، ولا يقطعها السلطان، ومن سبق إليها فله أخذ حاجته فإن توافى وأمكن الصمة وحب وإلا أفرع، والباطة تملك ببيع نيلها

• • •

## كتاب الصيد والذباح

وفيه فصول :

الأول :

بحور الاصطياد بجميع الاله ، ولا يؤكل منها ما لم يدب في الأصل إلا ما قتته  
انكبت لمنم بحيث يسترسل إذا أرسله ويرحرر بد رحره ولا يعتاد أكل ما يسكه ،  
ويحقق دث بالكر على هذه القضاة ، ولو أكل نادر أو سم يسترسل بدرا لم يذبح ،  
وتحب التسمية عند إرساله وأن يكون المرسل مسلماً أو محكمه وأن يرسله للاصطياد ،  
وأن لا يعيب بصيد وحياته مستغرة .

ويؤكل تبص ما منه شفق ورمح والتهم وكما فيه يصل والمرص إذا حرق  
نحرم كل دث مع التسمية والعقد والإسلام ، ولو اشترك فيه آت مسلم وكفر لم يحل  
إلا أن يعسم أن حرق لمسم أو كنه هو العسل ، ويحرم لاصطياد لآلة المعصونة ولا يحرم  
القيد وعليه أجرة الآلة .

ويحب عنه عمل موضع العضه ، وبزدرت دو التهم أو انكبت بصيد وحياته  
مستغرة دكه وإلا حرم أن تسع الرمان بدحه .

الفصل الثاني : في الذابحة :

ويشترط في ذابح لإسلام أو حكمه . ولا يشترط الإيمان إذا لم يكن لتصب ،  
ويحل ما يدحه لمسم والحصى والضبي لمير والحب والحائض .

### والواجب في الذبيحة أمور سبعة :

- أ : أن يكون بالحديد أو حديد قوت الذبيحة وتعد الحديد حارماً مسمى الأعضاء من لينة أو مروة حادة أو راحة وفي السن والظفر للضرورة قول بالخور .
- ب : اتصال الفسة مع الإمكان ولو تركها ناسياً فلا بأس
- ج : التسمية وهو أن يذكر الله تعالى فلو تركها ناسياً حل .
- د : احتصاص الإبل بالتحريم وما عداها بالذبح فلو عكس حرم .
- هـ : قطع الأعضاء الأربعة وهي : المريء وهو مجرى الطعام ، والمخطوم وهو تنفس ، والودجان وهما عرفان يكتفان خنقون . ويكتفى في المحجور طعمه في هذه المنة .
- و : الحركة بعد الذبح أو خروج الدم لمعدل ولو عمم عدم استمرار الحياة حرم
- ز : متابعة الذبح حتى يستوى ولا تنزع شفرة لیسيرة ويستنحت بحر الإبل قد ربطت أحفافها إلى أطرافها وأظفقت أرحبها ، والفر يفتل يدها ورجلاه ويصنق دبه ، والعسم تربط يدها ورجل واحد ويمسك صوفه وشعره ووبره حتى يبرد ، و نظير يرس
- ويكره أن نزع الذبيحة وأن يعلب الشكين فيذبح إلى فوق ولشلق قل البرد ، وبانة الرأس عمداً ، وقيل : بالتحريم . وإنما نزع ذكاة على حيوان ظاهر بعين غير آدمى ولا حشار ولا يقع على الكلب والخير ولا على الآدمى وإن كان كافراً ولا على حشرات وقيل : يقع ، والظاهر وقوعها على الموح والتابع .

### الفصل الثالث : في الفواحق :

#### وفيه مسائل :

- ذكاة السمك بإجراحه من الماء حياً ، ولو وثب فأجرحه حياً أو صار حارح الماء فأحده حياً حل ، ولا يكفى نظره ولا يشترط في عمره الإسلام لكن يشترط حضور مسلم عمده في حن كليه ويجوز أن يذبح حياً ، ولو شنه الميت بالحنى في الشكة أو غيره حرم الجميع .

الثانية: ذكاة الحراد أخذه ولو كان الآحد كافراً إذا استقل بالطيران فلو أحرقه قبل أخذه حرم ولا يحل الذبا.

الثالثة: ذكاة الجيب ذكاة أمه إذا تمت خلقته سواء وجته الزوج أو لا أو أحرح ميتاً أو أحرح حيّاً غير مسقر الحبة، ولو كانت مسقرة دكّى.

الرابعة: ما يثبت في آلة تصائد يمكنه ولو نعت بعد ولا يثبت ما عتس في داره أو وقع في موحله أو وثب إلى سميته، ولو أمكن الصيد الشامل عدواً أو طيراناً بحيث لا يدركه إلا بسرعة شديدة فهو باقٍ على الإباحة.

الخامسة: لا يثبت الصيد المفصوص أو ما عليه أثر المثلث.

• • •

## كتاب الحيات

إنما يحل من حيوان الحر منك له فسي وإن رآه كالكعب ولا يحل الجري  
وأما ما هي والرهو على قول، ولا الشخفاء ولصعد وضرطان، ولا الخلاب من لثمت  
حتى يسيرا بأن يطعم عنقا طاهر في الماء يوما وليته، والبيض سبع ولو أشبه أكل  
حش دون الأملس.

ويؤكل من حيوان لبر الأنعام اثلاثه ونمر الوحش وحماره وكش الحبل ونظبي  
والبحمور.

ويكره الحبل والعباب ويحرم لأهنية وأكدها لمن ثم الحمار، وقيل: بالعكس.  
ويحرم الكعب والخسير والشثور وإن كان وحشا والأسد والتمر والفهد واشعلب  
والأرنب والصنع وس آوى والصت والحشرات كلها: كالحية والفأرة والعقرب  
وحنافس ونضراصر وساب وردان واسرعيت والقمل ويربوع وسمند والوبر والحز  
وبسك والسمور وشعاب ونعصاة واللحكة.

ومن لطيف ما له مخلات كالبريق والعباب واستقر والشاهين والسنو ولرحم والبعدث  
والعرب الكبير ولأسمع، ويحل عراب لربع في لشهور ولعداف وهو ضمره إلى  
المرة ما هو.

ويحرم ما كان صفيقه أكثر من دميغه دون ما عكس أو ساوبا فيه، ويحرم ما ليس  
به قنصة ولا حوصه ولا صبيصة وخفافش والظدوس، ويكره الهدهد وخفاف أشد  
كراهية، ويكره معاجنه وأنثرة والحاري أشد كراهية والضرد ونضوم وشعرق.

وَيَحْتَمِلُ الْحَتَمُ كُنْهَ كَالْقِمَارِيِّ وَالذَّامِيَّ وَالْوَرِثَانَ، وَحَلَّ الْحِلَّ وَالذَّرَاحَ وَالْفَطَّ  
وَنَظِيهَوُحَ وَالذَّحَاجَ وَالْكِرَوَانَ وَالْكِرَكِيَّ وَالضُّعُوفَ وَالْمَصْفُورَ الْأَهْلِيَّ وَيَعْتَبِرُ فِي طَيْرِ لَاءٍ مَا  
يَعْتَبِرُ فِي الرِّبَى مِنَ الضَّعِيفِ وَالذَّعِيفِ وَالْقَانِصَةِ وَالْخَوْصَةِ وَالْقَيْصِيَّةِ وَيَبْصُرُ نَدَى فِي  
الْحَلِّ وَالْحَرَمَةِ.

وَيَحْرُمُ رَسَائِيرُ، وَالْقُ وَالذَّيَابُ، وَالْمَحْتَمَةُ وَهِيَ الْبَنَى تَحْمِلُ عَرَضًا وَتُرْمَى نَائِشَاتٍ  
حَتَّى تَمُوتَ، وَالْمَصُورَةُ وَهِيَ الْبَنَى تَخْرُجُ وَتَحْمِلُ حَتَّى تَمُوتَ، وَخِلَابٌ وَهُوَ الْبَنَى يَمْدِي  
عِذْرَةَ الْإِنْسَانِ مَحْصًا حَرَامًا حَتَّى يَسْتَبْرَأَ عَلَى الْأَقْوَى وَقِيلَ 'بِكِرِهِ'. فَتَسْتَبْرَأُ النَّاقَةُ ثَلاثِينَ  
يَوْمًا، وَسَمَرَةُ مَعْتَرِسَ، وَالشَّاةُ مَعْتَرِسَةٌ أَنْ تَرْطِبَ وَتَطْعَمَ عِنْفًا طَاهِرًا، وَتَسْتَبْرَأَ لِبَطْنِهَا  
وَيَحْرُمُ بَحْمَةُ، وَالذَّحَاجَةُ وَشَبْهَاتُهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَمَا عَدَّ ذَلِكَ سَمَرًا يَمْدِي عَلَى بَطْنِهَا.  
وَلَوْ شَرِبَ الْمُحْتَلِلُ مِنْ حَرِيرٍ وَاشْتَدَّ حَرَمُ سَمِهِ وَبَنَى بِشَدَّةٍ كَرِهَ وَيَسْتَحْتَبُّ سَتْرَهُ  
سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَيَحْرُمُ مَوْطُوءُ الْإِنْسَانِ وَسَلَهُ وَلَوْ شَبَّ قَسَمًا وَأَفْرَعًا حَتَّى يَبْقَى وَحْدَهُ، وَبَنَى  
شَرِبَ الْمُحْتَلِلُ حَرًّا لَمْ يَزُكْ مَا فِي حَوْفِهِ وَحَبَّ عَسَلُ بَاقِيهِ وَلَوْ شَرِبَ بَنَى عَسَلُ مَا فِي بَطْنِهِ  
وَأَكَلَ.

### وَمَا مَسَائِلُ :

تَحْرُمُ الْمَيْتَةُ إِجْمَاعًا وَيَحْتَمِلُ مِنْهَا الضُّفُوفُ وَالشَّعْرُ وَبَنَى وَالرِّيشُ فَإِنْ قُلِعَ عَسَلُ نَفْسِهِ،  
وَالْقُرَى وَالطَّلَفُ وَالشَّيْءُ، وَالْبَيْضُ إِذَا اكْتَسَبَ مَعْتَرِسُ الْأَعْلَى، وَالْأَمْعَةُ وَالنَّسْ عَلَى قَوْلِ  
مَسْهُورٍ وَلَوْ حَتَلَطَ الذَّكِيُّ بِالْإِثْبِ احْتَبَ الْجَمِيعُ، وَمَا أُبَيِّنُ مِنْ حَتَّى يَحْرُمَ كُنْهَ وَسَتَعْمَاهُ  
كَإِلْيَابِ الْعَمِّ وَلَا يَجُوزُ لِأَسْتَبَحَ بِهَا تَحْتَ السَّمَاءِ.

الثَّانِيَةُ: تَحْرُمُ مِنْ بَدِيحَةِ حَمَةِ عَمْرِ بَنَى وَتَطْحَالُ وَالْقَصِيبُ وَالْأَشْيَاءُ وَالْعَرِثُ  
وَالشَّاةُ وَالْمَرَّةُ وَالشَّيْءُ وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى  
وَالْحَدَقُ. وَيَكْرَهُ سَكْلًا وَدَمًا لَعَبَ وَالْعُرُوقُ وَلَوْ ثَبَّتَ لَطَحَلُ مَعَ اللَّحْمِ وَشَوَى حَرَمًا  
نَحْتَهُ وَبَنَى بَنَى مَثْقُوبًا لَمْ يَحْرُمَ.

الثَّالِثَةُ: تَحْرُمُ لِأَعْيَابِ التَّحْمَةِ كَالْخَمْرِ وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى وَبَنَى

واخته والمصير العسى إذا علا حتى يذهب شأه أو يفت حلاً، ولا يحرم من بريء وإن علا على الأقوى، ويحرم الفقع وإن قل، ولعدرات ولأبواب تحفة، وكذا ما يقع فيه هذه من لثعاب أو الحامدات إلا بعد الطهارة وكذا مباشرة الكفر.

الزانية: يحرم نظن إلا طين قر الحين عليه سلام فيحور الاستقاء بعدر لخصه فما دون وكذا الأرمي.

الخامسة: يحرم التمس كنه ولو كان كثيره يعنى حرم دون قبيله.

السادسة: يحرم الدم المسفوح وغيره كدم حر ولبن بكن بخصاً أما ما يتخلف في النعم فظاهر من المذبوح.

السابعة: الطاهر أن لا يفسد بفساده غير الماء لا يظهر ما دم كدث ويغنى الثعاسة وما يكتنهما من الجلود.

الثامنة: يحرم لبس الحيوان محرم لحمه ويكره لبس المكروه لحمه كالأش

التاسعة: لشهور ستراء لحمه يحور ذكاته بخصه بفساد فحوى مدكى ولا لمية.

العاشر: لا يجوز سحبات شعر الخسيرة بفساد صغر يعمل ما لا دسم فيه وغسل بده الحادية عشرة: لا يجوز الأكل من مال غيره، إلا من بيوت من عصمت لأية إلا مع علم الكراهية.

الثانية عشرة: إذا يفت لحم حلاً حل سواء كان بعلاج أو من قبل نفسه. الثالثة عشرة: لا يحرم شرب برقيات وإن سمه منه ريح المسكر كبر انتفاج وشبهه لعدم إسكاره وإصالة حله.

الرابعة عشرة: يجوز عند لاصطرار ما من المحرم عند خوف شغل وألصع المؤذى إلى لتخلف عن برفعه مع ظهور بمره حصص، ولا يرحص بغير وهو حرج على الإمام وقيل: لدى يسعى المية. ولا العدوى وهو طع نظريق وقيل: لدى يعدو شبعه. وإنما يجوز ما يحفظ الرمن، فلو وجد فيه وطعم غير فطعم العبر وإن بدنه غير

عوص أو معوص هو فادر عليه ولا أكل ابنة.

الحفصة عشرة: يستحب على الأيدي قبل طعام وبعده ومسحها بالماء في العسل  
ثاني لا الأول والتسمية عند الشروع وعن كل لون، ولونسيها تداركها في الأثناء، ولو  
قال: بسم الله على نفسه وآخره آخر. ويستحب الأكل بيمينه أحياناً ويده صاحب  
الطعام وأن يكون حر من يأكل ويبدأ في العسل عن على يمينه ويجمع عالة الأيدي في  
إناء واحد ون يسلم على بعد الأكل ويحمل رحيته اسمى على رجليه يسرى، ويكره الأكل  
مستكناً ولو على كفه وروى عدم كراهيه لالتكاء على اليد. وتتملى من المأكل ورتما  
كان الإمرط حراماً، ولأكل على الشبع ونايسار مكروهان، ويحرم لأكل على مائدة  
يشرب عليها شيء من المسكرات أو الفخار ورقى المحرمات بمكن إخراجها بها.

• • •



## كتاب الميراث

وفيه فصول :

الأول : الموجبات والموانع :

يوجب الإرث النسب والتبني.

فالنسب : الآباء والأولاد ثم الإخوة ولأحداد فصاعداً وأولاد الإخوة ههنا ثم الأعمام والأخوال.

والتبني أربعة : برؤية والإعتاق وصمان الحرية والإمامة. ويصح الإرث للكفر فلا يرث الكافر المسلم والمسلم يرث الكافر، ويصح ينعف المسلم قريباً مسلماً كان ميراثه للمعتق ثم ضامن الحرية ثم الإمام ولا يرث الكافر بحال.

وإذا أسلم الكافر عن ميراث قبل قسمته شارك إن كان مساوياً وانعزل إن كان أولى، ولو كان الوارث واحداً فلا مشاركة.

والمرتدة عن فطرة تقسم تركته وإن لم يقتل وترثه المسلمون لا غير، وعن غير فطرة يستتاب فإن تاب ولا قتل، والمرأة لا تقتل بالارتداد وبكس محبس وتصرب أوقاف الصلوات حتى تتوب أو تموت وكذلك الخشي، والقتل مباح إذا كان عمداً ظلماً ولو كان خطأ مباح من الذية خاصة ويرث الذية كل من نسب ومساب، وفي المتقرب ذية قولان ويرثها الزوج والروجة ولا يرثان القصاص ولو صولح عن الذية ورثا منها.

والزرق مباح في الوارث والموروث ولو كان لرتيق ولد ورث حذو الأب، وكذا الكافر والقاتل لا يتمتع من يتعزب بهما، والميت يورث بقدر ما فيه من الحرية ويصح

بقدر الرقبة ويورث كذلك، وإذا أعتق على ميراث قبل قسمته فكالإسلام، وإذا لم يكن بميت ورث سوى المملوك اشترى من التركة وأعتق ورث أمّا كان أو ولداً أو غيرهما، ولا فرق بين أم الولد والمذتر والمكاتب لمشروط وإطلاق أدى لم يؤذ وبين القر. واللعن مانع من الإرث إلا أن يكذب نفسه ميرته الولد من غير عكس، والحمل مانع من إرث إلا أن يفصل حياً، ولعانب عيبه مقطعة لا يورث حتى يمضي مدة لا يعيش مثله إليها عادة.

ويلحق بذلك المحب وهو نارة عن أصل الإرث كما في حبب القرب بعيد فالأبوان ولأولاد يحجبون لإحوة ولأحداد ثم لإحوة ولأحداد يحجبون لأعمام ولأحوال ثم هم يحجبون أساءهم ثم العرب يحجب لعنق، والمعتق صامس الحرية والصامن الإمام.

والمستقرب بالأبوين يحجب للمستقرب بالأب مع نساوى القرع إلا في من عثم للأب والأتم فإنه يبع العم للأب وإن كان أقرب منه وهي مسألة إجماعية.

وأما المحب عن بعض الإرث فهي الولد المحب عن نصيب الروحة الأعلى وإن بر، ويحب الأبوين عدا راد عن التسدين إلا مع الست مطلقاً أو لسات مع أحد الأبوين، وإحوة تحب الأتم عن الثلث إلى السدس بشرط وجود لأب وكونهم رحلين فصاعداً وأربع ساء أو رحلاً ومرأتين وكونهم لأب ولأم أو لأب، وانتفاء اقتن وكنهم والزق عنهم وكونهم مفصلين لا حلاً.

### الفصل الثاني: في التهام وأهلها :

وهي في كتاب الله تعالى: لتصف والزبع والثلث والنشأان والثلث والتدس. فالتصف لأربعة: الروح مع عدم لولد وإن برل والست والأخت للأبوين والأخت للأب. والزبع لأثنين: الروح مع لولد والزوجة مع عدمه ولثمن لقبل وحد للزوجة وإن تعددت مع الولد. والثلثان لثلاثة: البنتين فصاعداً والأختين للأبوين فصاعداً والأختين للأب كذلك. والثلث ثقبيلين: الأتم مع عدم من يحبها وللأخوين أو الأختين

أو للأخ والأخت فصاعداً من جهتها. والتدس لثلاثة: الأب مع الولد والأم معه وللواحد من كلاله الأم.

ويجتمع النصف مع مثله ومع ربع والنسب مع الثلث والتدس، ويجمع الربع والنسب مع الثلث، ويجمع الربع مع لث، ويجمع النسب مع التدس، وأما الاجتماع لا بحسب الفرض فلا يحصر له.

ولا ميراث للعصبة إلا مع عدم قريب هيرد على السب والبنات والأخت والأخوات للأب والأم وعلى الأم وعلى كلاله الأم مع عدم وارث في درجتهم، ولا يرث على الزوج والزوجة إلا مع عدم كل وارث عد لإمام والأقرب يرثه مع الزوجة إن كان حاصراً، ولا عون في المراض بل يدخل التقص على الأب والبيت والبنات والأخوات للأب والأم أو للأب.

### مسائل:

الأولى: إذا انفرد كل من الأبوين فإل له لكن للأب ثلث باسمية والباقي مبردة، ولو اجتماعاً فللأم الثلث مع عدم الحاحب والتدس مع الحاحب والباقي للأب.

الثانية: لئلا السعد المال وكذا للرائد منهم باسمية، وللبيت المفردة نصف تسمية وبقية رداً، وللنسب فصاعداً الثمان تسمية وبقية رداً، ويو جمع الذكور والإناث فللذكر مثل حظ الأنثيين، ولو اجتماع مع يود لأبوان فلكل التدس والباقي لئلا أو البين أو لند كور والإناث على ما قناه، وهم مع البيت الوحيدة تدسان وهما النصف وبقية يرث أحاساً، ومع الحاحب يرث على الأب وبقية رداً، ولو كان ستان فصاعداً مع الأبوين فلا ردة ومع أحد الأبوين يرث التدس أحاساً، ويو كان روح أو روحه أحد نصيبه الأدنى، وللأبوين التدسان ولأحدهما تدس وحيث يفصل يرث باسمية، ويو دخل بعض كان على النسب فصاعداً دون الأبوين والروح، ولو كان مع الأبوين روح أو روحه منه نصيبه الأعلى، وللأم ثلث الأصل والباقي للأب.

الثالثة: أولاد الأولاد يسمون مقام آنائهم عند عدمهم بأحد كل منهم نصيب من

يتقرب به ويمتصون بهم للدّكر مثل حظّ الأنثيين وإن كانوا أولاد بنت.  
 الرّابعة: يحى الولد الأكبر من بركة أبيه بثبّه وجمعه وسيمه ومصحفه وعليه قضاء ما  
 فاتّه من صلاة وصوم وبشرط أن لا يكون معها ولا فاسد الرأى وأن يحذف الميت ما لا  
 غيرها، وبوكان الأكبر أشى أعطى كسر يذكور  
 الخامسة: لا يرث الأجداد مع لأبوين ويستحب لهما قطعة حيث يفصل لأحدهما  
 سدس فصاعد فوق التّس، وربما عيل: يطعم حيث يريد نصيبه عن التّس، وتظهر  
 العائدة في اجتماعهما مع البنت أو أحدهما مع البنات فإن لفصل ينقص عن سدس  
 مستحب الطّعمة عن القول الثّاني.

### القول في ميراث الأجداد والإخوة :

وفي مسائل :

الأولى: للحدّة وحده مال لأب أو لأم وكذا الأخ للأب والأم أو للأب، ولو اجتماع  
 لأب فالمال بينهما نصفان، وللحدّة المهره لأب أو لأم مال، ولو كان حدًا أو حدّة أو  
 كلاهما لأب مع حدّ أو حدّة أو كليهما لأم فللمتقرب لأب الثّلاثين سدّ كرمثل حظّ  
 الأنثيين، ولمتقرب بالأم الثّلاث بالتّسوية.

الثّانية: لأخت للأبوين أو لأب مفرده نصف تسمية والباقي ردًا، ولأختين  
 فصاعدًا لثلاث والباقي ردًا، والإخوة والأخوات من الأبوين أو من الأب المال للدّكر  
 الضّعف.

الثّالثة: للواحد من لإخوة والأخوات للأم لتس، والأكثر الثلث بالتّسوية والباقي  
 ردًا.

الرّابعة: لو جتمع الإخوة من الكلالات سقط كلاله الأب وحده، ولكلالة الأم  
 التّس إن كان واحدًا، والثلث إن كان أكثر بالتّسوية، ولكلالة الأبوين الباقي  
 بالتّساوت.

الخامسة: لو جتمع أخت للأبوين مع واحد من كلاله الأم أو جماعة أو أختان

للأبوين مع واحد من الأُم والمردود على قرابة لأبوين.

السادسة: بصورة حاله ولكن كان الأب أو لأخوة بالأب وحده، ففي لغة على قرابة الأب هنا قولان، وثبوته قوي.

السابعة: تقوم كلاله الأب مقام كلاله الأبوين عند عدمهم في كل موضع.

الثامنة: لو اجتمع الإخوة والأحاديث لقرابة الأُم من لإخوة والأحاديث لثبوت بينهم بالنسبة، ولقرابة الأب من لإخوة والأحاديث لثبوت بينهم لذكر صعب لأشئ.

التاسعة: حدة وإن علا يقاسم لإخوة، وإن الأخ وإن يرل يقاسم الأحاديث، وإنما يجمع الحدة الأدنى الحدة الأعلى ويجمع الأخ وإن يجمع الأخ وإن يجمع الأخ وإن يجمع الأخ.

العاشر: لروح وبروكة مع لإخوة والأحاديث يأخذون نصيبهما الأعلى، والأحاديث للأُم أو الإخوة للأُم والقيمتين ثبوت لأصل وبقي قرابة الأبوين أو الأب مع عدمهم.

الحادية عشرة: لو ترك الأحاديث لأربعة لأبيه ومثلهم لأمه فالمسألة من ثلاثة أسهم. سهم لأقرب الأُم لا ينقسم على أربعة، وسهم لأقرب الأب لا ينقسم على تسعة ومضروبهما ستة وثلاثون، ومضروبهما في الأصل مائة وثمانيه ثلثها ينقسم على أربعة وثلثها ينقسم على تسعة.

الثانية عشرة: أولاد الإخوة يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل نصيب من يتقرب به، فإن كانوا أولاد كلاله الأُم بالنسبة، وإن كانوا أولاد كلاله الأبوين أو الأب فبالنفاذ.

القول في ميراث الأعمام والأخوال.

وفيه مسائل:

لعم يرث المال وكذا العمة والأعمام المال بالنسبة وكذا العمة، ولو اجتمعوا اقسما بالنسبة إن كانوا لأُم وإلا فبالنفاذ، وبكلام في قرابة الأب وحده كم سلف في الإخوة.

الثانية: لعم الواحد للأُم أو العمة مع قرابة الأب التدنس ويرث الثلث والباقي

لعنة الأب وإن كان وحداً.

الثالثة: للحال أو الخالة أو هما أو لأخوان مع الانفراد باب بالسوية، ولو هزقوا سقط كلاله الأب وكان لكاللثة لأم السدس إن كان وحداً والثث إن كان أكثر بالسوية، ولكلاله لأب أبيه بالسوية.

الرابعة: لو جمع الأعمام والأخوات بالأخوات لثث وإن كان واحد على الأصح، وللأعمام الثثان وإن كان واحداً.

الخامسة: بزوج أو الزوجة مع لأعمام ولأخوات بصبه الأعلى ولأخوات لثث من الأصل وللأعمام بقبى، وقيل: للحال من الأم مع خال من الأب والزوج لثث الباقي، وقيل: سدسه.

السادسة: عمومة الميت وعماته وحزوته وحالاته أولى من عمومة أبيه وعماته وحزوته وحالاته ومن عمومة أمه وعماتها وحزوتها وحالاتها ويقومون مقامهم عند عدمهم وعدم أولادهم وإن نزلوا.

السابعة: أولاد العمومة والحزوة يقومون مقام آبائهم عند عدمهم وبأحد كل منهم نصيب من يتقرب به، ويقسم أولاد العمومة من الأبوين بالتفاوت وكذا من الأب، وأولاد العمومة من الأم بالتساوي وكذا أولاد الحزوة.

الثامنة: لا يرث الأعمد مع لأقرب في الأعمام والأخوات وأولادهم إلا في مسألة بن العم والعم.

التاسعة: من له سببان يرث بهما كعم هو حان، ولو كان أحدهما يحب الآخر ورث من جهة الخاحب كابن عم هو أخ لأم.

### القول في ميراث الأرواح:

سورثان وإن لم يدخل إلا في المريض إلا أن يراً، والطلاق الرّحمى لا يمنع من الإرث إذ مات أحدهم في العتة بخلاف النّاس إلا في المرض على ما سلف، وتمنع الرّوحة غير ذات لود من الأرض عيباً وفيه ومن آلات والأسية عيباً لا قيمة، ولو

حتى إحدى الأربع وروح ومات ثم اشتبه لمصقه فلمعلومة ربع نصيب وثلاثة أرباعه بين الباقيات بالسوة، وقيل : بالقرعة.

### الفصل الثالث : في الولاء :

يرث المعتق عبيده إذا تبرع به سرّاً من صدق حريرته ولم يخف يعيق ماله، والمعتق في واجب سائه وكذا لو تبرع من ضمان خيرية وبم يشهد ولكل به أنصت سائه، وروح ولروحة نصيبهما لأعلى ومع عدم الجمع فالولاء للأولاد الذكور والإناث على المشهور من لأصحاب ثم الإخوة والأخوات، ولا يرثه المعتق بالأم إن عدم قرنه أصول فمولى أصولي ثم قرنه مولى مولى وعلى هذا فإن عدموا عصاً من خيرية وبما يصمن سائبة، ثم الإمام ومع غيبته يصرف في فقراء ولما كبر من ماله ولا يدفع إلى سلطان الجور مع القدرة.

### الفصل الرابع : في التوابع :

وهيه مسائل :

الأولى : من له مخرج الترحال والنساء يورث على ما سبق منه النول ثم على ما يقطع منه ثم نصف انصبي منه مع ذكر خمسة من ثني عشر ومع الأشي سبعة ومعهم ثلاثة عشر من أربعين سهماً، ويصاط ثلث تعمل لئله مرة نوبة ودرة دكورية وتعطي كل وارث نصف ما اجتمع في المسألين.

الثانية : من ليس له مخرج يورث بالقرعة، ومن له رأسان أو يدان على حق واحد يورث بحسب الانتباه فإذا تبه أحدهما فنتبه الآخر فواحد وإلا فاثنتان.

الثالثة : لحم يورث إذا فصل حياً أو نمحرث حركة لأحياء ثم مات.

الرابعة : دية لحم يرثها أهواه ومن يتقرّب بهما أو بالأث بالنسب والنسب.

الخامسة : ولد الملاعة يرث أمه وولده وروحه على ما سبق ومع عدمهم للفرقة أمه بالسوة ويسريون الأقرب فالأقرب ويرث أبصاً فراه أمه.

السادسة: ولد الزنى يرثه ولده وزوجته لا أبواه ولا من يتقرب بهما ومع العدم  
والضامن فالإمام.

السابعة: لا عسرة بشرى من التسب وفيه قول شاذ أنه يرثه عصبه أمه دون أبيه لو  
تراً أبوه من سبه

الثامنة: يورث العرق والمهدوم عيهم إذا كان بينهم نسب أو سبب وكان بينهم  
مان وشتبس يتقدم المأحر وكان سهم يورث. ولا يرث شأى مما ورث منه الأول  
ويقدم الأصعب بعداً.

التاسعة: المحوس يتوارثون بالنسب الصحيح والفاقد والتسب الصحيح لا العاسد،  
فلو أنكح أمه فأولدها ورثته بالأبوية وورثها وبدها بالتسب بفاقد ولا يرثه لأم  
بزوجية، ولو أنكح المسن بعض عماره لشبهة وقع بتوارث بالتسب أيضاً.

العاشرة: محارح مفروض خمسة النصف من ثلث والنشأ والثلث من ثلاثة وأربع  
من أربعة والنس من ثمانية والندس من ستة

الحادية عشرة: العريضة إذا كانت بعد السهم ونقصت بعد كسر فلا بحث كزوج  
وأخت للأبوين أو لأب والمسألة من سهمين، فإن انكسرت على فريق واحد صرحت  
عنده في أصل مريضة ب عدم الوقف بين النصيب وعدد كأبوين وخمس مائة نصيب  
المائة أربعة نصيب خمسة في المئة أصل مريضة، وإن انكسرت على أكثر نسبت  
الأعداد بما فوق وغيره وصربت ما يحصل منها في أصل لمسألة مثل زوج وحده إحوه لأم  
وسبعة لأب فأصلها ستة للزوج ثلاثة وللإحوه لأم سهمان ولا وفق وللأحوه لأب سهم  
ولا وفق فصربت الخمسة في التسعة تكون خمسة وثلاثين نصيبها في ستة أصل مريضة  
تكون مائتين وعشرة، فمن كان له سهم أحده مصروفاً في خمسة وثلاثين، فلزوج ثلاثة  
فيها مائة وخمسة، ولقرنة الأم سهمان فيها مسعون لكل أربعة عشر، ولقرنة لأب سهم  
فيها خمسة وثلاثون لكل خمسة.

الثانية عشرة: أن يفصر مريضة عن السهام بدخول أحد الزوجين فيدخل التقص على  
السب والبيات وقرنة لأب.



الثالثة عشرة: أن يريد على الشهام هيرة لأزائد على دوى الشهام عد رروح ولروح وللأم مع الإحوة أو يجمع دوسيين مع دى سب واحد كما مر.

الرابعة عشرة: لومات بعض لورثة قبل قسمة التركة صحتا لأولى، فإن بهض نصيب الميت الثانى باعسمة على ورنته صحت المسأتان من المسألة الأولى، وإن سم تنهض فاصرب لوفق بين نصيب وسهم وارثه فى المسألة الأولى فما بيع صحت منه، ولو لم يكن وفق صرب المسألة الثانية فى الأولى، ولومات بعض ورنه الميت ثانى عملت فيه ما عملت فى المرتبة الأولى وهكذا.

• • •

## كتاب الخوارق

وفيه فصول :

الأول : في الرنى :

وهو إصلاح الساع العاهر في فرج امرأة محترمة من غير عقد ولا ملث ولا شبهة قدر الحشمة علناً عاراً. فهو نروح الأمة أو المحصنة طاماً الحلّ فلا حد ولا يكفى العقد محرّده، ويتحقق لإكراه في الرجل فيدرّ الخذعه كما يدرأ عن المرأة بالإكراه، ويشيت برنى بالإقرار أربع مرّات مع كمال المقرّ وأختياره وحرّيته أو تصديق لولى وتكفى إشارة الأحرص، ويوسب برنى إلى امرأة أو سبه إلى رجل وحب حد نقدف بأوّل مرّة.

ولا يجب حد برنى إلا بأربع وبالبينة كما صنف، وبوشهد أقلّ من اثّصاب حدّوا للحرية، وبشترط ذكر المشاهدة كالميل في المكحلة من غير علم سبب لتحليل فلولم يدكروا لمعاينة حدّوا، ولا بد من اتّفاقهم على العمل الواحد في الزمان الواحد والمكان اسواحد فلولو احتلفوا حدّوا للنقدف، ولو أقام بعضهم الشهادة في عيبة الباقي حدّوا ولم يرتقب الإتمام فإن جاء الآخرون وشهدوا حدّوا أيضاً، ولا يقدر نقداف الرنى في صحة الشهادة ولا يسقط تصديق الرنى اشهود ولا تكديهم.

والشوية قبل قيام البينة يسقط لحدّ لا بعدها وتسقط بدعوى الجهالة والشبهة مع إمكانهما في حقّه، وإذا ثبت الرنى على بوجه المذكور وجب الحدّ.

## وهو أقسام ثمانية :

أحدها: القتل: وهو الرّبي بالمحرم كالأم والأخت، والدقنّ إذا رمى بمسلة، ورّسى مكرهًا للمرأة ولا يعبر الإحصان هنا، ويجمع به من أخذ ثم لقتل على لأقوى.

وثانيها: الزّحم: ويحب على المحصن إذا رمى بانه عفة، ولا إحصان بإصابة البائع معاقل الحرّ حرًا قبلًا بملوكا باعده لذائم أو الرقّ يمدّو عليه ويروح بإصابة معلومة، فهو نُكرو طء روحته مُنذَق وإن كان له منها ولد لأن الولد قد يحنّ من استرسال الميّ وسدلك نصير لمرأة محصنة، ولا يشترط في الإحصان الإسلام ولا عدم طلاق إذا كانت لعلة رجعية بخلاف بئن، والأقرب جمع بين الحلد و زّحم في المحصن، وإن كان مثبًا فيبدأ بالحلد، ثم يدهن المرأة في صدرها و زّحم إلى حقويه، فإن فرأعبد إن ثبت بالبينة أو سم نصه الحجارة على قول ولا سم يعد، وتبدأ بشهود وفي غير الإدم ويسعى إعلام بناس وقيل: يجب حضور طائفة وأقننها وحذ، وقيل ثلاثة، وقيل: عشرة. ويسعى كون الحجارة صغارًا ثلاثًا يسرع نلقه، وقيل لا يرحم من لله في قبله حذ، وإذا فرغ من رحمة دفن إن كان قد صنتى عليه بعد عسه وبكفيه وإلا حفرتم دفن.

وثالثها: حلد حاصة: وهو حذ بالغ المحصن إذا رمى بصينة أو بحوة وحذ المرأة إذا رمى بها طفل، ولو رمى بها المحنن فعليها الحذ بأمّ، والأقرب عدم ثبوته على المحنن، ويحلد أشد الحلد ويفرق على حسده ويثمن رأسه ووجهه وفرجه ويكسر فأنثًا وامرأة فعدة قد ربطت ثيابها.

ورابعها: حلد والجرو والتعريب: ويحب على بذكر الحرّ غير المحصن وإن لم يملك، وقيل: يختص التعريب عن أملك. والحرّ حتى الرّس، والتعريب به عن مصره إلى آخر عامًا، ولا جزّ على المرأة ولا تعريب.

وخامسها: محسوب حلة: وهي في حذ المملوك والموكوك وإن كانا مروجين ولا حرّ ولا تعريب على أحدهما.

وسادسها: الحلة المقتص: وهو حذ من تحرّر بعصه فإنه يحذ من حذ الأحرار بقدر ما فيه

من الحرية ومن حذ العبيد بقدر العبودية.

وسابعها: الصَّعْتُ المشتمل على العدد: وهو حذ المريض مع عدم احتماكه لضرب  
المكرّر وقتضى لمصلحة التحميل.

وثامسها: الجلد عقوبة زيادة: وهو حذ الرأى في شهر رمضان ليلاً أو نهاراً أو غيره من  
الأرمة شريفة أو في مكان شريف أو ربي بميتة ويرجع في الردة إلى حاكم.

تتمة:

لو شهد ها أربعة بالبكارة بعد شهادته لأربعة بالرأى فالأقرب دره الحذ عن الجميع،  
ويقسم احكامه الحذ بعلمه وكذا حقوق الناس إلا أنه بعد مطاقتهم حذاً كان أو تعريزاً.  
وسو وحد مع روحته رجلاً يربى بها منه قتلها ولا إنثم ونكرى يحب القود إلا مع اليئة  
أو التصديق.

ومن تزوج أمة على حرّة ووطأها قبل الإذن فعليه ثمن حذ الرأى.

ومن انقضّ نكراً بوجهه برمه مهر سائنها ولو كانت أمة فعليه عشر قيمتها.

ومن أقر بحد ولم يبينه صرب حتى يهوى عن نفسه أو يبلغ لائة وهد يصح إد تكرّر  
أربعاً ولا فلا يبلغ لائة.

وفي الشفيس والمصاحمة في إرار وحد التعرير بما دون حذ وروى: مائة جلدة. ولو  
حملت ولا سعل لم تحذ، لا أن تقر أربعاً بالرأى وتؤخر أربعة حتى تصع، ولو أقر ثم أنكر  
سقط الحذ إن كان ممّا يوجب الزّحم ولا يسقط غيره، ولو أقر بحد ثم تاب تخير لإمام في  
إقامته رجماً كان أو غيره.

### الفصل الثاني: في اللواط والتحق والقيادة:

ممن أقر بإيقاب ذكر مختار أربع مرّات أو شهد عليه أربعة رجال بالمعاينة وكان حراً  
بدلماً قتل محصناً أولاً إمّا بالسيف أو الإحراق أو الزّحم أو بإلقاء جدار عليه أو بإلقائه  
من شاهق، ويجوز الجمع بين اثنين منهما أحدهما التحريق، والمعمول به كذلك إن كان

سالمًا عاقلًا عجزًا، ويعرر الضبي ويؤذب المحو، ولو أقر دون الأربع لم يحدّ وعرر، وبو  
شهد دون الأربع حدوا للعرة، ويحكم الحاكم فيه بعلمه، ولا فرق بين العبد وحرها،  
ولو ادعى المد الإكراه ثرىء عنه الحد ولا بين المسلم والكفر.

وإن لم يكن إمامًا كاستحيد أو بين الإلئين فحدّه مائة جلدة حرًا أو عبدًا مسلمًا  
أو كافرًا محصًا أو غيره وقين؛ برحم لمحص. ولو تكرّر منه الفعل مرتين مع تكرّر الحد  
قتل في ثلاثة ولأحوط في الزاعة، وبوناب قل قيام اليئة سقط عنه الحدّ قتلاً أو حدًا،  
وبوناب بعده لم يسقط وبكن سخيّر الإمام في المقرين يعفو والاستبراء. ويعرر من قتل  
علامًا شهوة وكذا يعرر لمحتمل تحت إرر واحد محرّدين وبين يسهب رحم من ثلاثين  
سوطًا إلى تسعة وتسعين.

ويستحق: بشت شهادة أربعة رجال أو لإقرار أربعة وحدّه مائة جلدة حرًا كانت أو  
أمة مسلمة أو كافرة محصنة أو غير محصنة فاعنة أو معمولة وبمن في الزاعة يوتكرّر الحد  
ثلاثًا، ولوناب قل اليئة سقط حد لا بعدها ويتخيّر لإمام بوناب بعد الإقرار.

ويعرر لأحسبتان إذ تخردتا بحب إرر فإن عرر مع تكرّر الفعل مرتين حدّتا في  
لشاشة، وعلى هذا ولو وطأ روحه فاحقت بكرًا خمت ولولد للزحل ويحدّان ويبرمها  
ضمان مهر مثل البكر.

والقيادة: الجمع بين فاعل الفاحشة. وبشت بالإقرار مرتين من الكامن المحتر أو  
شهادة شاهدين، والحدّ خمس وسمون جلدة حرًا كان أو عبدًا مسلمًا أو كافرًا رحلاً أو  
امرأة، وقيل: يخلق رأسه ويشتر ويصق بأول مرة، ولا حرّ عن المرأة ولا شهرة ولا بغي  
ولا كفارة في حد ولا تأخير فيه إلّا مع اعتد أو توخه صرر ولا شماعه في إسقاطه.

### العصل الثالث. في القذف:

وهو قوله: زنيّت أو لظت أو أنت ران، وشبهه مع بضاعة والمعرفة بموضوع القذف  
سأى بعة كان، أو قال لولده الذي أقرّه، لب وبدي. فلو قال الآخر: زنى بك أبوك أو  
ياس ابنك، حدّ للأب. ولو قال: ياس ابنك، فلهما ولو قال: ولدت من برّنى،

فالظاهر القذف للأبوين.

ومن نسب الرئي إلى غير المواحه فخذ للمسوب إليه ويعرر للمواحه إن تضمن شتمه وأده، ووقال لامرأة: ربيثك، أحمل لإكراه فلا يكون قدماً ولا يشبه الرئي في حقّه إلا بأربع.

والذبوت والكشاح والقربان قد يعيد القذف في عرف القائل فيجب الحذف للمسبوب إليه، وإن سم يبعد وأفدت شتماً عرراً، ولو لم يعم فئدتها أصلاً فلا شيء، وكذا كل قذف حرى على لسان من لا يعلم معناه ولا التأدى والتعريض يوجب التعزير لا الحذف، مثل: هو ولد حرام أو أنا لست بران ولا نقي رابية، ويقول لروحه: لم أجذك عذراء وكذا يعرر بكل ما يكرهه المواحه مثل لعاس وشارب خمر وهو مستتر، وكذا الخنزير وكذب والحقير والوصيع إلا مع كون المحاطب مستحقاً للاستحقاق.

ويحتمل في العادف بكماء يعرر القضي ويؤذب المحبون، وفي اشتراط الحرّة في كتمان الحذف قولان، وفي القدوف الإحصاء أعنى السوء والعقل وحرّة والإسلام والعفة فمن سمعت فيه وجب الحذف بقدره وإلا التعزير، ولو قال لكافر أمه مسيئة: يابن أرابية، فالحذف لها عبور ورثها إنكاره فلا حدّ وبوتقادف المحصان عرراً ولو تعدد القدوف تعدد الحذف سواء اتحد العادف أو تعدد، نعم لو قدف جماعة بلفظ واحدة واحتتمل في المطاسة فحدّ واحد وإن اختلفوا فكل واحد حدّ وكذا الكلام في التعزير.

#### مسائل:

حدّ القذف ثمانون جلدة بثيابه متوسطاً دون صرب الرئي ويشتر لتجنب شهادته، وتشبهت بشهادة عدلين والإقرار مرتين من مكلف حر مختار، وكذا ما يوجب التعزير وهو موروث إلا الروح والزوجة، وإذا كان الورث جماعة لم يسقط عفو البعض ويجوز العفو بعد الشبوت كما يجوز قبله ويقتل في الرقة لو تكرّر الحدّ ثلاثاً، ولو تكرّر القذف قبل الحدّ فواحد.

ويسقط الحدّ بصدديق المذدوف واليه والعفو ويلعان لروحه، ويرث المولى تعزير

عبده لومات بعد فدية ولا يعزر بكفار لو ساروا بالأصنام أو غير بعضهم بعضاً بالأفراض إلا مع خوف العسه، ولا يراد في نذوب نصي على عشرة أسواط وكذا المملوك.

ويعزر كل من ترك واحداً أو فعل محرمات غيره الحكيم، ففي غير لا ينع حذو وفي بعد لا يبيع حذو، وساب التي أو حد الأئمة عليهم سلام يعزل ولو من غير دين لإمام ما سم يحلف على نفسه أو ماله أو على موافق، ويعزل مدعى الشبهة وكذا السارق في سبوة بين محمد عليه سلام إذا كان على طاهر الإسلام، ويعزل من حراد كان مسلماً ويعزر لكفر، وفادف أم التي فعل ولو مات لم يعمل إذا كان عن فطرة.

### الفصل الرابع: في الشرب:

فما أسكر حسه نحرم بقصره منه وكذا سماع ولو مرحد غيرهم والعصير إذا علا واشتد ولم يذهب ثلثاه ولا يصب حلاً، وجب حذو من شرب حذو شارب، وإن كان كافراً إذا سطاها، وفي بعد قوب بأربعين. ويصرب سارب عارباً على صهوه وكتفيه وينقى وجهه وفرجه ومعدته ويعزق نصرب على حسده، ولو تكرار حذو قبل في برائة، ولو شرب مراراً فواحد.

ويقتل مسجن الخمر إذا كان عن فطرة وفي: مسارب وكذا يساب لو مستحل يبيعها فإن منع قتل ولا يعمل مستحل غيرها، ويوجب شارب قس هيام سينة مسقط الحد ولا يسقط بعدها وبعد يقرره يبحر لإمام، وشرب شهده عدس أو الإقرار مزين ولو شهد أحدهما بالشرب ولا آخر بالثبوت، فما روى عن عبي عنه السلام: ما قاءه إلا وقد شربها، وبواذعي لإكراه قبل إذا لم يكنه الشهد.

ويحذ معتقد حتى سيد إذا شربه ولا يحد أخاهن بحسب مسروب أو تحريمه بقراب إسلامه ولا من اضطره العطش إلى إساءة السمعة بالخمر، ومن أسجن سبيته من محرمات الجمع عليها كالميتة والذم والرب وحكم الخبير قتل ولو على المفطرة، ومن تركها غير مسجل عزراً، وبوأند الحاكم إلى حامل لإقامة حد فأجهض فديته في بيت

لما، وقضى عني عبء السلام مجهزة خوفها عمر على عاقلة، ولا تندي بين القوى والزوايا.

ومن قبله الحد أو التمرير فهدر، وقبل في بيت المال. ولو كان فسوق الشهود بعد القتل ففى بيت المال لأنه من خطأ الحاكم.

### الفصل الخامس: في الترفقة:

ويستعلق الحكم سرقة الناع العقل من الحر بعد هتكه بلا شبهة ربع دينار أو قيمته سرًا من غير مال ولده ولا منته وغير ما كوله عام ست، فلا قطع على القس والمحون من تشايب، ولا على من سرق من غير حرر، ولا من حرر هتكه غيره ولو نثر ركا في الهك وأحرج أحدهما قطع لحرر، ولا مع توهم المثلث وبوسر من ادب المشرك ما يقطعه قدر نصيبه فراد نصا فلا قطع وفي لفرقة من مال العيمة نطر، ولا فيما نقص عن ربع دينار ذهبًا حاصًا مسكوكًا، ولا في الهك فهرًا وكذا لمسأمن لو حال لم يقطع، ولا من سرق من مان وبه وبالعكس أو لأم يقطع، وكذا من سرق المأكول المذكور وإن استوى شرائط وكذا العد، ولو كان العد من لعيمة سرق منها لم يقطع.

### وهنا مسائل:

لا يرق بين حراج المتاع معه أو به مثل إن شذ بحس أو يصعه على دنة أو يأمر غير مميز بإحراجه.

الثانية: يقطع نصف والأجير مع لإحرام من دونه وكذا الروحاني، ولو ادعى التارق الهبة أو لإذن أو ملك حلف بانه ولا قطع.

الثالثة: الحررم كان مجموعًا يعلق أو فعل أو دف في العمر أو كان مراعى على قول واجيب والكم بباعد حرر لا لظاهران.

الرابعة: لا قطع في التمر على شجرة وهان لعلامة من ليطهر رحمه الله: إن كانت شجرة داخل حرر هتكه وسرق شمره قطع.



الخامسة: لا يقطع سارق الحر وإن كان صغيراً من ناعه قيل: يقطع بمسده في الأرض لا حذاء، ويقطع سارق الممك الصغير.

السادسة: يقطع سارق بكف وأولى اشتراط بلوغ نصاب، ويعرر التاش ويوترز وفات الحاكم جازقته.

السابعة: تثبت السرقة بشهادة عدين أو الإقرار مرتين مع كمال لفر وحرقته واحتياره، ولوردة المكره سرقة بعينها لم يقطع ولورجع بعد للإقرار مرتين لم يسقط حد ويكفى في الغرم مرة.

الثامنة: يجب إعادة العين أو قيمتها مع تلفها ولا يسمى القطع عن إعادتها. التاسعة: لا يقطع إلا بمراعاة مريم، ولو قامت لينة موتركة أو وهبه لمن سقط وليس به معوب بعد المرافعة، وكذا لو ملك المال بعد المرافعة لم يسقط ويسقط بمكته قبله. العاشرة: لو أحدث في نصاب قبل الإخراج ما نقص قيمته فلا قطع ولو أخرج مراراً قيل: وجب القطع.

الحادية عشرة: لو حبت قطع الأصابع لأربع من اليد اليمنى ويرك به الراحة والإبهام، ولو سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى من معصم لقدم وترك العقب وفي الثالثة يحبس أسداً وفي الرابعة يقتل، ولو ذهب يمه بعد السرقة لم تقطع اليسر ويستحب حسمه بالزيت المعلق.

الثانية عشرة: لو كررت السرقة فالمقطع واحد ولو شهد عليه سرقة ثم شهد عليه بأخرى قبل القطع فالأقرب عدم تعدد القطع.

### الفصل السادس في المعاري:

وهي تجريد السلاح بر أو محرراً ليلاً أو نهاراً لإحافة الناس في مصر وعيره من ذكر أو أنثى قوي أو ضعيف لا الطليع والرز، ولا بشرط أحد النصاب وثبت شهاده عدلين وبالإقرار ولو مرة، ولا تغل شهاده بعض المأخوذون لبعض.

والحد يقتل أو يصلب أو يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى، وقيل: يُقتل من قبل

قوداً أو حدّاً. وإن قتل وأحد المال قطع محالفاً ثم قتل وصلب، وإن أحد امان لا غير قطع محاسن ومعى، ولو حرج ولم يأخذ مالاً اقتصر منه ومعى، ولو اقتصر على شهر السلاح والإحافه معى لا غير، وبنات قبل المدة عليه سقط أخذ دون حق الآدمى وتوبته بعد لظفر لا أثر لها في حد أو عرم أو قصاص، وصده حياً أو مقتولاً على اختلاف القولين، ولا يترك أريد من ثلاثة وثلاثين ويحرق، ولو بعد صلته وكفه صلى عليه ودهن، ويعنى عن مله ويكتب إلى كل بلد يصل إليه بالبحر من محاسن ومؤكته وماعته، ويمع من بلاد الشرك في مكوه قتلوا حتى يحرقوه.

والنص محارب يجوز دفعه ولو لم يدفع إلا ما قتل كان هدراً، ولو طلب النفس وجب دفعه إن أمكن وإلا وجب لهرب، ولا يقطع المحتلس ولا المستب ولا المحتان على الأمور بالرسائل بكافة من يعمر، ولو نزع أو سقى مرفداً وحى شيئاً صم وعمر.

### الفصل السابع: في عقوبات متفرقة:

فمنها إثبات الهيمة: إذا وطأ الباع العقل بهيمة عرر وأعرم نصها وحرم أكلها إن كانت مأكوبة وسبها ووجع دبحها وإحرقها، وإن كانت غير مأكولة لم تدبج بل تحرق من بلد الواقعة وتباع، وفي الصدقة به أو إعدته على العامر وجهاد وأشعرير موكول إلى الإمام وقيل: خمسة وعشرون موطاً وقيل: كمال الحد وقيل: القتل. ويثبت بشهادة عدلين ولا يقر مرة إن كانت بذاته له وإلا فاشعرير: إلا أن يصدقه المالك.

ومنها وطء الأموات وحكمه حكم الأحياء وتعتق العقوبة إلا أن تكون روحه فيعمر ويثبت بأربعة على الأقوى أو الإقرار أربع.

ومنها الإسماء باليد. ويوجب التعرير، وروى: أن علياً عليه السلام ضرب يده حتى احترق وروحه من يده المال، ويثبت شهادة عدلين والإقرار مرة.

ومنها الارتداد. وهو كفر بعد الإسلام أعاد الله ممّا يوق الأديان، ويقتل إن كان عن فطرة ولا غسل توبته وتبي منه روحته وتعتد بوفاء وتورث أمواله وإن كان

باقياً، ولا حكم لأريد القس والمجون والمكره وسباب إن كان عن كفر أو دنس  
 ولا قتل، ومدة الإسماء ثلاثة أيام في المروءة، ولا يرول منك عن أمواله إلا بموته ولا  
 عصمة بكاحه إلا ببقائه على كفر بعد خروج عدة وهي عدة لطلاق، ويؤذى عدة  
 واجب التعقة من ماله ووارثهما المسلمون لا بين مان ويوم تكن وارث للإمام،  
 والمرأة لا تقتل وإن كانت عن فطرة بل تحبس دليلاً وتصرب أوقات الصلوات وتستعمل  
 في أسوأ الأعمال وتلبس أحسن الثياب وتطعم أحسن الطعام إلى أن تنوب أو تموت، ولو  
 تكرّر الارتداد قتل في الرابعة وتوته لإقراره أنكره ولا يكفى بصلاة، ويوحى بعد رذته  
 لم يقتل ولا يصح له ترويح استه فيل: ولا أمه.

ومهب: الدفاع عن النفس وليل والحريم بحسب القدرة معتمد على الأسهل، ولو  
 قتل كان كالشهيد، ولو وجد مع روحته أو مملوكه أو علامه من ياب دون الجماع منه  
 دفعه، فإن أتى بدفع عليه فهو هدر، ولو قتله في منزله فاذعى إرادة نفسه وماله فعليه  
 البينة أن الذحل كان معه سيف مشهور مصلأ على رت الحرب، ولو طلع على قوم فلهم  
 رحره فإن امتنع فمروءة بحصاة ونحوها فعلى عليه كد هدر، ويزحم برحر لا غير إلا أن  
 تكون مجردة، فيجوز ربه بعد رحره ويجوز دفع الذمة بضمانة عن نفسه فهو بدعت بالدفع  
 فلا ضمان، ويؤذى القس وليه أو الروحة روحها فمانا ضمن دينهما في ماله على قول،  
 ولو عطف على يد غيره فاسترعها فبدت أسامه هدر وله التحلص بالكم والخرج ثم  
 لسكين والخنجر متدحاً إلى الأيسر فالأيسر.

• • •

## كتاب القصاص

وفيه فصول :

الأول : في قصاص النفس :

وموجبه إزهاق النفس المعصومة المكافئة عمداً عدواناً فلا فود بقتل امرئ ولا بقتل غير المكافئ ، والعمد يحصل بقصد بالغ إلى القتل بما يقتل غلباً قيل : أو مادراً ، وإذا لم يقصد بقتل ما تآدر فلا فود وإن تعمى الموت كالضرب بالعود الخفيف أو العصا ، أمّا لو كرّر صربه بما لا يحمل مثله بالنسبة إلى بدنه ورمانه فهو عمد ، وكذا لو صربه دون ذلك فأعقبه مرضاً ومات أو رماه سهم أو بحجر عامر أو حقه بحل وسم يرخ عنه حتى مات أو بقى صمماً ومات أو طرحه في النار إلا أن يعلم قدرته على الخروج أو في لثغة أو حرجه عمداً فسرى ومات أو ألقي بعمه من علو على إنسان أو ألقاه من مكان شاهق أو قذم إليه طعاماً مسموماً ولم يعلمه أو حممه في ممره ولم يعلمه أو حمر نثراً بعيدة في طريق ودعا غيره مع جهالته فوقع فمات أو ألقاه في لبحر فالتقمه الحوت إذ قصد التقام الحوت وإن لم يقصد على قون أو أغرى به كساً عموراً فقتله ولا يمكنه التحنص أو ألقاه إلى أسد بحيث لا يمكنه الفرار أو أنهشه حيّة قاتلة أو طرحها عليه فنهشته أو دفعه في شر حصرها العير عالماً بالبشر ولو جهل فلا قصاص عليه أو شهد عليه روز بموجب القصاص وقتض منه إلا أن يعلم بولي التزوير وببشره القصاص عليه .

## وهنا مسائل :

لو أكرهه على القتل والقصاص على المباشر دون الأمر ويجبس الأمر حتى يموت ، ولو أكره الضيق غير لميتير أو المحبون والقصاص على مكرههما ، ويجبس الإكراه فيما دون النفس ويكون القصاص على المكره .

الثانية : لو اشترك في قتله جماعة قتلوا به بعد أن يرده عليهم ما فصل عن ديته وله قتل بعض يرده أباقول بحسب جبايتهم ، فإن فصل لمقتولين فصل فم به الولي .

الثالثة : لو اشترك في قتله امرأتان قمتا به ولا رد ، ولو شرك حثيان قتلا ورده عيهما نصف دية الرجل بينهما نصف ، ولو اشترك ساء قتل ورده عيهما ما فصل عن ديته ، ولو اشترك رجل وامرأة فلا رد للمرأة ويرد على الرجل نصف دية من الولي أو من المرأة لو لم تقتل ، ولو قتلت المرأة رد الرجل على الولي نصف بذية .

الرابعة : لو اشترك في قتله عبيد رد عنهم ما فصل عن قيمتهم عن ديته إن كان ، ثم كل عبد نقصت قيمته عن حبايته أو ساءت فلا رد وإنما الرد لمن ردت قيمته عن حبايته .

الخامسة : لو اشترك حر وعبد في قتله فله قتلها ويرد على الحر نصف دية وعلى مولى العبد ما فصل من قيمته عن نصف الذبة إن كان ، وإن قتل أحدهما فالرد على الحر من مولى العبد أقل لأمرين من حبايته وقيمة عبده والرد على مولى العبد من الحر إن كان له فاصل وإلا رد على الولي ، ومنه يعرف حكم اشراك العبد والمرأة وغير ذلك .

## القول في شرائط القصاص :

فمنها التساوي في الحرية أو الرق ، فيعتل الحر بالحر والحررة مع رد نصف دية والحررة بالحررة والحر ولا يرده شيئا على الأقوى ، ويقتل للمرأة من الرجل في الظرف من غير رد حتى يبلغ ثلث دية الحر فتصير على النصف ، ويقتل العبد بالحر والحررة وبالعبد والأمة والأمة بالحر والحررة وبالعبد والأمة ، وفي اعتبار القيمة ما قول ، ولا يقتل الحر بالعبد وقيل : إن اعتاد قتلهم قتل حسما . ولو قتل لمولى عبده كفر وعزر وقيل : إن اعتاد

ذلك قتل. وإذا عرم الحر قيمة العمد لم يتجاوز بها دية الحر ولا بقيمة المملوك دية الحر ولا يصحس لموت حسنة عبده وله الخيار إن كانت الحياية خطأ بين منكه بأقل لأمرين من أرض حياية وقيمته وبين نسله، وفي العمد التحير للمحق عليه أو وليه، والمذتر كاتقن وكذا المكاتب المشروط وانطلق الذي لم يؤد شيئاً، ولو قتل حر حرين فصاعداً فليس لهم إلا قتله، ولو قطع عين اثنين قطعت عليه بالأقرب ويساره بالثاني، ولو قتل «عبد حرين فهو لأوليائه الثاني إن كان القتل بعد الحكم به بالأول وإلا فهو بينهما، وكذا لو قتل عشرين أو حرّاً أو عبداً.

ومنها يتساوى في الذنوب، فلا يقتل مسلم بكافر ولكن يعزّر يقتل الذمّي والمعاهد ويعزّم دية الذمّي وقيل: إن اعتاد قتل أهل الذمة اقتصر منه بعد ردّ فاضل ديته، ويقتل الذمّي بالذمّي وبالذمّي مع ردّ ولا يعكس وليس عليها عزم، ويقتل ذمّي بالمسلم ويدفع ماله ويؤده بضمار عن مولد ويؤلى أسرفه إلا أن يسلم فاقتل لا غير، ولو قتل الكافر مثله ثم أسلم القاتل فالدية لا غير إن كان المعتول ذمّيّاً، وولد الرّبي إذا أظهر الإسلام مسلم يقتل به ولد ترشيدة، ويقتل الذمّي بالمرتد ولا يقتل به المسلم والأقرب أن لا دية له أيضاً.

ومنها تنماء الأبوّة، فلا يقتل لولد وإن علا ناسه ويعزّر ويكفر ونعت الذية، ويقتل باقي الأقارب بعضهم ببعض كالولد بوالده والأم بالناس.

ومنها كمال العقل، فلا يقتل المحنون بمأقل ولا محنون بذية على عاقلته، ولا يقتل نفسى بالغ ولا صبي ويقتل بالغ بالنفسى، ولو قتل معاقل ثم حرّ اقتصر منه. ومنها أن يكون المعتون محقون لدم، فمن أباح لشرع قتله لم يقتل به، ولو قتل من وجب عليه قصاص غير الولي قتل به.

القول فيما يثبت به القتل :

وهو ثلاثة : الإقرار والبيّنة والقسامة.

فالإقرار يكفى فيه المرّة ويشترط أهلية المقرّ وحبسه وحرّته، ويصل إقرار التسفيه

والجلس بالعمد، ولو أقرّ واحد بقتله عمداً وأحر حطاً بخير ابني، ولو أقرّ بقتله عمداً فأقرّ آخر ببيعة المقرّ وأنه هو القاتل ورجع الأقرن ودى لقتول من بيت المال ودرىء عنهما، انقصاص كما قصي به حسن عليه السلام في حياة أبيه.

وأما البيعة بعدلان ذكران وتكسر شهادة صافية عن لاجتماع، فلو قال: حرجه، لم يكف حتى يقول: فمات من حرجه، ولو قال: أسأله دمه، ثبّت بدامية ولا بد من توفيقهما على بوصف الواحد، فهو حلف يميناً أو مكالاً أو آلة بطلب الشهادة.

وأما القسامة فتثبت مع «ثوث» ومع عدمه يحلف المكرمين واحداً، فإن بكل حلف المدعى يميناً واحدة وثبت لحق، والثوث إمارة بطن به صدق المدعى كوجود دى سلاح مطلق بالذم عند قتيل في دمه أو في دار قوم أو قريتهم أو بين قريتين وقريتهما سوء، وكشهادة العدل لا القسوى ولا تعاقب أما جماعة النساء والعنق فتعبد الثوث مع الطن، ومن وجد قتيلاً في حامع عظيم أو شارع أو فلاة أو في رحام عن قطرة أو حسر أو شر أو مصع فديته في بيت المال وقدرها حمون يميناً في العمدة والخطأ، فإن كان للمدعى قوم حلف كل واحد يميناً، وروعصوا عن الخمسين كزرب عليهم، وثبت القسامة في الأعضاء بالنسبة، ولو لم يكن له قسامة أو مسع من اليمين أحلف لمكر وقومه خمسين يميناً، فإن امتنع ألزم للدعوى وقيل: له رد اليمين على المدعى، فكفى الوحدة، ويستحب للحاكم العظة قبل الإيمان.

وروى الترمذى عن أبي عبد الله عليه السلام: أن النبي صلى الله عليه وآله كان يحبس في نهمة الذم مدة أيام فإن جاء ولا حلّى سببه.

### الفصل الثاني: في فصاص القرف:

وموجبه إتلاف المعصوم بالمتلف عالماً أو سعيه مع القصد إلى الإتلاف، وشروطه شروط فصاص الشمس، ولشأوى في السلامة فلا تقطع بصحيفة بالشلاء وبودها الجاسى، وتقطع الشلاء بالصحيفة إلا إذا حيف استرايه، وتقطع اليمين باليمين فإن لم تكن بين باليسرى، فإن لم تكن ولزحل على الرواية، وثبت في الخارصة والاصعة

والتمحق والموصحة، ويراعى الشَّخْط طولاً وعرضاً، ولا يعترف قدر يتروك مع صدق الاسم ولا تثبت في الماشمة والمسقنة ولا في كسر العظم لتحقيق تحرير، وبحور قبل الادمال وإن كان القصر أولى.

ولا قصاص إلا بالحديد فيفس الخرج ويعلم طرفاء ثم يشق من إحدى العلامتين إلى الأخرى، ويؤخر قصاص الطرف إلى اعتدال النهار ويشت بقصاص في العين، ولو كان الحاسي عين واحدة قنعت ولو قلع عينه صحيح العيين، فنقص له عين واحدة قبل: وبه مع انقصاص نصف الذبة. ولو ذهب ضوء العين مع سلامة الحدقة قبل: طرح على الأحكام قتل ملول وتقابل مرة محماة مواجعة بشمس حتى يذهب الضوء وتبقى الحدقة ويثبت في الشعر إن أمكن. ويقطع ذكر لثات بذكر شجج والمحتون بالأعنف، وفي الخصيتين وفي إحديهما العصاص إن سم يحذف ذهاب مفعلة الأخرى، وتقطع الأذن الصحيحة بالقتاء، والأذف الشام بالأحشم وأحد المحجرين بصاحبه.

ويمنع الشن بالنش ولو عادت الشن فلا قصاص فإن عادت متعبرة بالحكومة، ويستطربس أنصبي فإن لم تعد فمبها لقصاص وإلا بالحكومة، ولو مات قبل اليأس من عودها فالأرش، ولا تقلع سن بصرس ولا بالعكس ولا أصليّة برائدة ولا رائدة بزيادة مع معايير المحل، وكل عصو وحب انقصاص فيه بوفقد، تنقل إلى الذبة، ولو قطع إصبع رجل ويد آخر اقتضى بصاحب الإصبع إن سبق ثم بصاحب اليد ولو بدأ بقطع اليد قطعت يده والرمة بذنى ذبة إصبع لموت محل العصاص.

### الفصل الثالث: في اللواحق:

الواحب في قتل نعمة العصاص لا أحد لأمرين من لذية وانقصاص، نعم هو اصطلاحاً على بذية حار وبحور الزيادة عنها والتقيصة مع التراضي، وفي وجوبها على الجانبى بطلب الوسى وجه لوجوب حفظ نفسه الموقوف على بدل الذبة، ولو حصى على الطرف ومات واشتبه امتداد الموت إلى الحماية فلا قصاص في النفس، ويستحب إحصار شاهدين عند الاستيفاء احتياطاً ولمنع من حصول لاختلاف في الاستيفاء ويعتبر لآلة



حدرًا من ستم وخصوصًا في الطرف، فهو حصص منها حايه ستم صم المقتص ولا يقتص. لا ستم فيصرب العنق لا عر ولا يجور التمثيل به، وبو كاس حايه قتيلاً أو شاعريو ولتحريق والمثفل نعم قد قبل يقتص في الطرف ثم يقتص في نفس إن كان الجاني فعل ذلك بصرىاب. ولا يقتص بالالة الكلة فيأثم لوفص، ولا يصم لمقتص سرية القصاص م، بم تعد، وأجرة القصاص من بيت مال، فإن فقد أو كان هناك أثم مه فعلى الجاني، وورثه وورث لال إلا أروحين، وقيل: العصة لا غير.

ويجوز بولي الواحد المدة من غير إذن الإمام وإن كان ستمه أولى وخصوصًا في قصاص بقر، وإن كانو جماعة يوقف على دهم أجمع، وقيل: لمصاص لاسيما ويصم حصص السفي من بنية ولو كان الولي صغيراً وبه أن وحدة لم يكن له لاستيلاء إن نوعه، وقيل: يرعى مصلحة. ولو صاحبه بعض على بنية لم يسمط لعوده ساقين على الأسهر ويردون نصيب المصاح، ولو اشترى الأب والأجبي في قتل الولد اقتص من لأحسن ورد لأب نصف الذمة عليه، وكذا لكلام في العمد والخطيء والزاد هنا العاقلة.

ويجوز مسحور عليه ستماء قصاص إذ كان ستماء فلا، وفي حور ستماء القصاص من دون صمام بدين على ثلث قولان، ويجوز لتوكين في استيائه، فهو عرله وقصص ونما نعم فلا ستم، ولا يقتص من الحامل حتى يصع ويصق قوماً في حمل وإن لم يشهد بعون، ولو هتك قبل لعمد المروى: أحد بنية من ماله، ولا قص لاهرب والأقرب.

• • •

## كتاب الزنا

وفيه فصول :

الفصل الأول : في مورد الذية :

بما تشبه بذية لأحد في حفظ نفسه ، فالأول مثل أن يرمى حيواناً فيصيب  
إنساناً أو إنساناً معاً فيصيب غيره ، والثاني مثل أن يضرب بشدة فيموت ،  
ويصطد أن يعمد بـ يعتمد الفعل ويعصد ، وحفظ المحصن أن لا يعتمد فعلاً ولا قصداً ،  
والشبهة أن يعتمد الفعل ويخطيء في القصد .

ويظن يصم في ماله ما تشبه بملاحه وبـ حنط و جهد و دس مريض ولو أضره  
فالأقرب بضحه ، وشتم يصم في ماله لعفة وقيل في ماله وحمل شاع يصم بو  
اضرب به ندياً حذانه في ماله ، وكذا لمصم بروحته مداع وحسن فحش ، وضائع  
بالطفل أو المحبوب والمرص و تصحيح على حش عفة ، وقيل على عفة

و صاده يصم في ماله ربه مصدوم ولو مات تصدده فهد ، ووقوف مصدوم في  
موضع يسس به يوقوف صم تصدده ، أنه يكن به مدوحة ووصدده حر ، فعدا  
فدوره كل نصف دسه وسعد نصف ، ووكذ فارس كـ على كل منهما نصف  
فسمه فارس إذا حروبهم غص ، ووكذ عدين دعي فهد ، ووقوف يرمي ، حذار ،  
ولا صمد و ترويع من عمو على غيره و به يصعد شمل فضل فهو سبه عمد ، كـ  
لوقوع لا يسس عداً و بـ وقع مصطر و قصد يوقع على غيره فعل عفا ، أن يوانته  
الريح و ربي فهد ربه و بـه و قد وقع صمه بـ وقع و قد

وهنا مسائل :

من دعا غيره بيلاً وأخرجه من منزله فهو حرام من له بيت واحد معتولاً بذية على الأقرب ولو واحد ميتاً ففي صمدان قصر، ولو كان أخرجه دعه منه ندعاء فلا صمدان.

الثانية: لو نصب قصر فقتل أبوه صلبه في ماله كان بمنحروه ولو كان للجارحه فعلى عاقبتها، ولو أعادت بونه فأكرهه منه صلب لا مع كذب قبرها بنية حتى تحصره أو من يحتمه

الثالثة: لو ركب حربة أحرى فحسبها رأسه فمصب تركوبة فصرعت تركبه فماتت فالمرؤى وحول ذبتها على حمة وتدمصه بصبين وقبل عليهم الشاة

الرابعة: روى عبد الله بن صحة عن أبي عبد الله عليه السلام في من جمع ثياب ووطأ مرة وقبض وبها فماتت أنه هدر في ماله أربعة آلاف درهم مهره ويصلي بموئيه ذية بعلام وعنه عليه السلام في صديق غروس فيه الروح فماتت بزوج يقتل به ويصلي بالصديق، والأقرب أنه هدر في ماله وروى محمد بن عيسى في أربعة سكارى فخرج الثمان وقبض ثلثين بضمهم أخرجه بعد وضع حزاميهما، وعن أبي جعفر أنه في عليه السلام عن أبي عبد الله عليه السلام في شبه عمه ما ضرب فموت واحد فشهد ثلث على ثلاثة، وبالعكس أن بذية أحسن به شهادة وهي قصة في واقعه.

الخامسة: يصلي معتمراً المساجد الصغيرة في ماله بخلاف المساجد العظمى، ويؤتي مسجداً في طريق صوم لا أن يكون وسطاً وردد للإمام، ويصلي وضع الحجر في مدح غيره أو طريق مباح.

السادسة: لو وقع حائطه بعد عمته بماله وعكسه من إصلاحه وبه ما دلل في الطريق صمدان ولا فلا، ولو وضع عليه بيت فموتت فلا صمدان ولو كان مسجداً على عادة، ولو وقع سرب ولا عرط ولا قرب عدم الصمدان وكذا الخناجر وبروش.

السابعة: لو حج في مكة في ربيع معتمراً ولو أنه ولم يرد على قدر الحاجة فلا صمدان وإن عصف بعت ولا صمدان ولو أخرج في موضع ليس له دية فيه صمدان الأعرس والأموال.

الثامنة: لو فرط في دأته فحلب على أخرى فحلبت ضمن ولو خشي عليها فهدر، ونحى حفظ الحبر لعتم والكلب لعقور فضمن بدونه إد عثم، وبوداعها عه إسأل فأذى الذفع إلى نفسه أو بعته فلا ضمان، وإد أد به قوم في دخول دار فمقره كذبها صمونه.

التاسعة: بضمن راكب الدابة ما نخبه سديها ورأسها ومائد كدنت، ولتنق بضمنها مطبق وكذا يوقع بها الزراكب أو العائد، ولو ركبها ثياب نسوايا، ولو كان صاحبها معها فلا ضمان على الزراكب ويضمنه مالكها لو نهرها فأغته.

العاشرة: بضمن المباشر بوجامعه لنفسه ولو جهل لمباشر ضمن السب كالخمر والذفع ويضمن أسبق شئين كوضع الحجر وحافر البئر فيعثر بـ حجر فيقع في البئر فيضمن واضع الحجر، ولو كان أحدهما في مكانه فاضمان على الآخر.

الحادية عشرة: بوقع وحده في اربسه فتعق ثاب وثاني ثابث والثالث برابع فافتسهم لأسد ففي رواية محمد بن عيسى عن النضر عنه سلام عن عتي عليه السلام: الأول فريسة الأسد ويعرم أهله ثلث الذيه ثبني ويعرم الثاني ثلث الذيه ويعرم الثالث ثلث الذيه ويعرم الثالث برابع ثلث الذيه ويعرم الأول ربع الذيه وللثاني ثلث الذيه وللثالث نصف وللرابع الذيه وكلة على عاقلة المزدحمين.

## المصل الثاني: في التقديرات:

وفي مسائل:

الأولى: في دية العمد أحد أمور ستة: مائة من مائات الإبل أو مائتا بقرة أو مائتا حقة كل حقة ثوبان من برود بيض، أو ألف شاة أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم في سنة واحدة من مال الحاني.

ودية الشبيه أربع وثلاثون ثبة طروقه لمحل وثلاث وثلاثون بنت لبون وثلاث وثلاثون حقة أو أحد الأمور الخمسة، وستأدى في ستين من مال الحاني وفيها رواية أخرى.

ودية الخطأ عشرون ست محاص وعشرون من يون وثلاثون ست لبون وثلاثون حقة  
وفيه رواية أخرى ويستأدى في ثلاث سنين من ما يعاقله أو أحد لأموار الخمسة.  
ولو قتل في الشهر الحرام أو في الحرم ريد عليه ثلث بذية تعليطاً، والخيار إلى الحامي  
في السنة في السعد ونشيه والعاقبة في الخطأ، ودية المرأة تنصف من ذلك كنه، والخش  
ثلاثة أرباعه والذمت ثمان مائة درهم والذمت نصفه، والعد قيمته ما لم يتجاوز دية  
الحر هيرة إليها ودية أعصانه وحرمانه نسبة دية حر، والحر أصل به في المقدر ويعكس  
في غيره ولو جى عليه بما فيه قيمته تخير مولاه في أحد قيمته ودفعه إلى الحامي وبين الرضا  
به.

الثانية: في شعر برأس الذية وكذا في شعر النحس وبوتنا والأرش ولو ست شعر  
المرأة فعليه مهر سنانها، وفي شعر الحاميين خمس مائة دينار وفي بعضه حساب، وفي  
الأهداب الأرش على قول والذية على الآخر.

الثالثة: في عيين الذية وفي كل واحد النصف صحيحة أو حواء أو عشاء أو  
حاحطة، وفي الأحنان الذية وفي كل واحدة الزرع ولا تتداخل مع العيين، وفي عين دى  
الواحدة كمال بذية إذا كان حلقة أو باقة من لله سبحانه، ولو اسحق ديةها وتنصف  
في الصحيحة وفي خسف العوراء ثلث ديتها صحيحة.

الرابعة: في الأدب الذية وفي كل واحدة نصف وفي بعض بحانه وفي شحميتها  
ثلث ديتها وفي خرمها ثلث ديتها.

الخامسة: في الأنف الذية مستأصلاً أو ماره وكذا لو كسر فسد، ولو جرح على صحة  
فئة دينار، وفي شلل ثلث دية وفي روثه ثلث وفي كل محرث.

السادسة: في كل من الشفهي نصف ذية وقيل: في شعل الثشان، وفي بعضها  
باسية ولو مترحاً فث بذية ولو تقصنا والحكومة.

السابعة: في استئصال اللسان الذية وكذا فيما يذهب به الحروف وفي لبعض  
بحساب الحروف، وفي لسان الأحرس ثلث الذية وفي بعضه بحانه، ولو دعى الصحيح  
دهاب بطعه بالحاية صدق بالعامة وقيل: بصرب لسانه بأبرة في حرج الدم أسود

صدق وفي حرج أهر كذب.

الثامنة: في الأساس مائة وهي ثمانية وعشرون، وفي لقاديم لأشئ عشر ستمائة دينار، وفي المأجير أربع مائة وستون سيصاء والسوداء والضمرء حقة، وفي برائة ثلث الأصدية إن قبعت معردة ولا شيء فيها مصمة، وبو سودب استر بالحاية وبما تسقط فثت ديه وكدا في انصداعها وقيل: الحكومه. ومن نصي ينظر بها فإن ببت قالأرش وولأ فدية شتروفي: فيها بعير.

التاسعة: في النحيين الذية ومع لأساس هديتان.

العاشرة: في سحق إذا كسر عصار أصور مائة وكدا لومع الاردراد ولورال فالأرش.

الحادية عشرة: في كل من اليدين نصف الذية وحدها لمعصم، وفي لأصابع وحدها دينها، وبوقطع معصم شيء من الرند محكومة رائدة، وفي العصدين مائة وكدا في اندراعين، وفي سيد الرائدة لحكومة، وفي الإصبع عشر مائة، وفي الإصبع برائة ثلث دية الأصلية، وفي شللها ثلثا دينها، وفي الشلاء الثلث، وفي الظهر إذا لم يبيت أوست أسود عشرة ددير ولوبيت أربع مائة.

الثانية عشرة: في الظهر إذا كسر الذية وكدا بواحدوب، ولو صبح فثلث الذية، وبو كسر فشنت الرجلان مائة لها وثلثا دية للرجلين، ولو كسر بصلب فذهب مشيه وجماعه هديتان.

الثالثة عشرة: في التجاج مائة

الرابعة عشرة: الشديين في كل واحد نصف دية المرأة وفي انقطاع النس الحكومة، وكدا لو تعذر بروله في الحلمين الذية عند الشيخ، وكدا حلت لرجل وقيل: في حلمتي الرجل الربع وفي كل واحدة الثمن.

الخامسة عشرة: في لذكر مستأصلاً أو لحشمة الذية ولو كدا مشلون خصيتين، وفي بعض الحشمة بحسابه، وفي العتين ثلث الذية.

السادسة عشرة: في الخصيتين مائة وفي كل نصف وقيل: في اليسرى الثمان وفي

أدريتهما أربعمائة دينار، فإن فصح فله بعد من المشي جماعة ديار.

الثامنة عشرة: في الشفرين منه من الشيمة وريقة وفي الركبت حكومة.

الثامنة عشرة: في الإفشاء منه وهو صير مسك البوب وحبص واحد، وتسقط عن  
أبروح إذا كان بعد يسوع وكان معه صم مع مهر دينها ونفق عليها حتى يموت  
أحدهما.

التاسعة عشرة: في الإليتين الذية وفي كل نصف.

العشرون: الرحلات وفي كل وحده نصف وحدهم مفصل الشاف، وفي لأصابع  
معددة بذية وفي كل وحده عشرة ودية كل يصح مسمومة على ثلاث نامل والإيهم على  
ثنتي، وفي الشافين الدية وكذا في المعدين.

الحادية والعشرون: في شروقة إذا كسرت فحرب على غير عبد أربعون دية را، وفي  
كسر عظم من عصبو خمس دية عصبو، فإن صلح على صخته فأربعة حماس دية  
كسره، وفي موصحه ربع دية كسره وفي رصه ثلث دية العصبو، فإن صلح على صخته فاربعة  
أحماس دية رصه، وفي فككه بحيث يظن لعصونته دية فإن صلح على صخته فأربعة  
أحماس دية فككه.

الثانية والعشرون: في كل صم مما يلي عصب د كسرت خمسة وعشرون دينار وإذا  
كسرت مثا يلي العصب عشرة دنانير، ولو كسر عصبه فم يملك عانقه فدية الدية، ولو  
صربت عصبه فم يملك عانقه ولا يوبه فدية دية في روبة، ومن نقص بكرها بأصبعه  
فحرق مثانتها فلم يملك نولها فديتها ومثل مهر سنانها، وقيل ثلث ديتها. ومن دس بط  
إنسان حتى أحدث ديس بطنه أو يصدى ثلث الدية على روبة.

القول في دية اسافع: وهي ثمانية:

الأول: في العقل بذية وفي بصره بحساب بصر خكم، ولو شخه فذهب عقبه  
ثم يتدخل ولو عاد العقل بعد دهبه لم يستعد الدية إن حكم أهل الخبرة بدهانه بالكنة.  
الثاني: لسمع وفيه الذية مع لبأس وورجى منظر فإن لم يعد فادية وفي عاد

هالاً أرش، وبوتارعا في ذهانه عتر حله عد، صوب العظيم و لزعد، نفوى و لصيحه  
عند عفته، فون نحقق و: لا حلف، عسامة، وى سمع، حدى الأدين، يتصف ولو نقص  
سمعها قس، إلى لأخرى ولو نقصنا قيس إلى أباء سته.

الثالث: في الأ بصر الدية يد شهد به شهاد أو صدقه الحسى ويكفى شاهد  
وامرأان إن كان عن عمد، ولو عدم شهود حلف العمامة إذ كانت عين قائمة، ولو  
دعى بقصد إحداهما فيست إلى لأخرى ونقصانهم قيسا إلى أباء سته فون استوب  
المساوت لأربع صدق و: لا كذب.

الرابع: في الشَّم الذِّية ولو ادعى ذهانه اعترى برؤوح الطَّيْبَةِ والخَيْثَةِ ثم بقسامة،  
وروى تفريغ الحرق مه فون دمعت عساه ونحى شمه فكذب و: لا قصادق، وبو دعى  
بقصه قبل يحلف ويوجب به لحكم شيئا بحسب احتجاده. ولو قطع الألف فذهب  
الشَّم ودينان

الخامس: الذَّوق قيل فيه الذِّية، ويرجع فيه عقيب حذية إلى دعواه مع الأيمان.

السادس: في تعذر الإنزال الذِّية.

السابع: في سلس النوب بذية وقيل إن دام إلى سبيل فيه الذِّية وإلى برؤون لثلاث  
وإلى ارتفاع النهار الثلث.

الثامن: في الصوت الذِّية.

### الفصل الثالث: في الشَّجَاح وبواعها:

وهي ثمان: الحارصة وهي العشرة للجلدة وفيها بعير، وبذامية وهي اثنتى تأحد و  
تسبحم يسيرا وفيها بعيران، وباصعة وهي الاحدة كثير في اللحم وفيها ثلاثة وهي  
المتلاحمة، والتمحاق وهي التي تسع احدة العشية للعظم وفيها أربعة أسعة، والموصحة  
وهي التي تكشف عن العظم وفيها خمسة، ولهاشمة وهي أنسى نهشم العظم وفيها عشرة  
أبصرة أرباعا إن كان خطأ وأثلاثا إن كان شبيها، والمقنة وهي التي يحوج إلى نقل  
العظم وفيها خمس عشر بعير والمأمومة وهي التي تسع ثم الرأس أعى خريطة التي تجمع



الذماغ وفيها ثلاثة وثلاثون بعيراً.

وأما الدامغة وهي التي تفتق الخريطة ويعد معها سلامة، فإن فرص قيل. ريدت حكومة على المأمومة. والحائمة وهي بواصلة إلى الخوف ولوم ثعرة لتحروفيها ثلث الذية، وفي القاعدة في الأنف ثلث الذية فإن صلحت فحمس الذية وفي أحد المحرين عشر الذية، وفي شق الشفتين حتى تبدو الأسنان ثلث ذيتها وورأف فحمس ذيتها، وفي حرار الوجه بالحاية ديار ونصف وفي احصراره ثلاث ديار وفي اسوداده ستة، وفي بيد على التصف.

ودية شحج في لوجه والرأس سواء، وفي ايد سسة دية لعصوي برأس، وفي استفدة في شيء من أطراف الرّجل مائة ديار وكنما ذكر من ديار فهو منسوب إلى صاحب بذية الثافة، والمرأة الكامة وفي اعد وبنقى بسنها إلى نفس. ومعى الحكومة والأرش أن يعوم مملوكاً تقدير صحيحاً والحاية وتؤخذ من الذية بنسبته، ومن لا ولي له فالحاكم وبه يعطى من المتعقد وقيل: ليس له العموع القصاص ولا الذية.

### الفصل الرابع: في التوايع:

وهي أربعة:

الأول: في دية الحبس: في النطقة إذا استعزّت في رّحم عشرون دياراً ويكفى مجزء الإلقاء في الرّحم، ولو أفرعه فعزل عشرة ديار، وفي العلفة أربعون دياراً، وفي المصعة ستون وفي العظم ثمانون، وفي التام الخلقة قبل وبوح لزوح مدة ديار ذكرًا كان أو أنثى، ولو كان دميًا ثمانون درهمًا، ولو كان مملوكًا عشر قيمة الأم لمملوكة ولا كفارة لها، وبووجهته الزوح عدية كاملة للذكر ونصف للأنثى ومع الاشيب نصف الذيبين بأن تموت المرأة ويموت معها مع علم سبق الحياة، وبحب الكفارة مع الماشرة، وفي أعصائه وجرحاته بالنسبة ويرثه ورث المال الأقرب فالأقرب، ويعتبر قيمة الأم عند الحاية لا الإحصاص وهي في مال الحاني إن كان عمدًا وشيهاً وإلا فهي مال العاقبة، وفي قطع رأس الميت

المسلم الحرّ مائة دينار وفي شحاحه وجراحه بسبسته ويصرف في وحوه اقرب.

الثاني: في لعاقبة: وهم من تعرب بالآب وإن لم يكونوا وارثين في حال، ولا يعقل سرقة والضيق والمحبون ولعمري عند الخطاة، ويدخل العمودان ومع عدم بقراءة فالمعتق ثم صامس خريرة ثم للإمام، ولا يعمل العدة عمداً ولا بهيمة ولا حنابة بعد ويعقل الحبية عليه، وعاقلة تدعى معه ومع عثرة فالإمام، ويقتط بحسب ما يره الإمام، وفيه: على العتي نصف دينار ولعمري ربعه، والأهرب الترتيب في التوزيع. وبوقتل الآب وسده عمداً مائة بورت لاس فإن لم يكن سوى الآب فالإمام ولو قتله خطأ فمائة على لعاقبة ولا يرث الآب منها شيئاً.

الثالث: في الكفارة وقد تقدمت ولا تحب مع لتسيب كمن طرح حجرًا أو نصب سكينًا في غير مكانه مهت بها آدمي، ونحب بقتل الضيق والمحبون لا بقتل الكافر، وعلى المشركين كل واحد كفارة، ولو قتل قبل لتكفير في لعمداً أحرحت بكفارات من ثلث ماله إن كان.

الرابع: في الحمايه على حيوان: من أتلغ ما يقع عليه الذكاة بها فعليه أرشه وليس للمالك مطالبة بالقيمة ودفعه إليه على الأقرب، ولو أتلغ لا بها فعليه قيمته يوم التلغ إن لم يكن عاصيًا، ويوضع منها ما به قيمة من الميتة كالشعر ولو نعتب بقمه فلما نكه الأرض.

وأما ما لا يقع الذكاة عليه فهي كلب الصيد أربعون درهماً، وقيل: قيمته. وفي كلب النعم كشر، وفيه: عشرون درهماً. وفي كلب الخائض عشرون درهماً، وفي كلب البرع فقير، ولا تعدير فيما عداه ولا ضمان على قاتلها.

وأما الحرير فيصم مع الامتتار بغيره عد مسحبه، وكذا لو أتلغ المسلم عليه حرًا أو آلة لهومع استاره، ويصم العاصب قيمة الكلب التوقية بخلاف الجاني ما لم ينقص عن لعذر الشرعي، ويصم صاحب الماشية جنايتها ليلًا لا نهارًا ومهم من اعتبر الشريط مطبقًا، وروى في بغيره أربعه عقده أحدهم موقع في بئر فاكسر: أن على الشركاء حصته، لأنه حفظ وصنعوا عن أمير المؤمنين عليه السلام.

وليكن هذا آخر اللعنة ولم يذكر فيها سوى المهتم وهو مشهور بين الأصحاب،  
والساعت عليه اقتضاء بعض بطلان نفعه لله وإتباعه واحمد لله وحده وصلى الله على  
سيدنا محمد النبي وعترته المعصومين ندين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.  
وكان مخرج من كتابها العبد الضعيف الفقير بن رحمة ربه وعفوه وعمرته إبراهيم  
بن الحجاج عني أسأل الحاخ أحمد كشديش من قرية نوح عليه السلام عدد رؤاى سابع  
وعشرون من دى القعدة سنة ثمان وأربعين وثمانئة وكسها بعمه فى اشتغال خواطر  
وأجهد الأوقات فسعدنى ذلك من أصحاب القصائل والفوصل وعمرته لم يطرودنى  
لعمه وللكاتب معمر بن الذئب والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم تسليمًا كثيرًا. بهه احسن لله تعالى بوقيته وسهّل لى ذلك التحقيق طريفة قرءه  
بعضه وسماعاً بباقيه وفهماً لمعناه فى محاسن معدّدة حرق يوم لائى سادس عشر من  
شهر محرم سنة أربعين وسعمئة وارب المعمر بن الله تعالى ريس الدين عني من أحمد تجاوز الله  
تعالى عن سيئاته ووفقه لمصائبه.





## موارد الاختلاف بين التسع الخطية

### كلمة لا بد منها

لا بد لنا قبل البدء بإيضاح موارد التي اختلفت فيها التسع الخطية وأوجه الاختلاف بين هذه التسع أن نشير إلى ما كتبه سماحة الشيخ المرزاه في حفظه الله - في تقديمه لكتاب من كتابنا أثرنا أن يصح في المتن ما يثبت صحته ووضح أمره بآراء المؤمنين والتعقيبات والخواشي لكي لا يربط المحقق والدارس والطالب بها وأن نمرّد لحدث صفحات في نهاية الكتاب لتكون مرجعاً لمن يريد الاستزادة في التحقيق ولا بد ما كدنت من الإشارة إلى ما بداه سماحة الشيخ المرزاه مشكوراً من جهد في متابعة أعمالنا ودرشادنا إلى مواضع الصواب بدون كلل أو ملل وإقتناها بما يشكل أمره ويسعد قلبه فهمه من أحكام شرعية وموارد فقهية بالرغم من مشاغبه ومسؤولياته وأعبائه الكثيرة، فقد كان سماحه يتابع أعمالنا بحصة بدخلة ويوماً بيوم متوخياً صحة العمل ودقه التحصيل غاية من ذلك خدمة للإسلام والمسلمين في إيصال دين الله وشريعته وأحكامه إلى كل مسلمين في كل الأرجاء المعمورة غير متردد في بذل في سبيل ذلك من جهد وتعب ومعاودة ورفاق من وعيو برحمة من الله الغيرة وسداد لمناحته ولنا وللجميع المسلمين والله لا يصيب أجر من أحسن عملاً.

### موارد الاختلاف بين التسع الخطية.

قد يتبادر إلى أذهاننا عند اعتمادنا نسخاً خطية ثلاث في جميعها هذا الكتاب ونحو الإشارة هنا إلى أننا سنسبب موارد الاختلاف بين نسختين من هذه الثلاث مع نسخة حجرية أخرى وهي بشرح مسمى «الروضه ليه في شرح النسخة للمعه لدمشق»

لأول النسخة الخطية التي نشرها إليها من مكتبة «آساف قدس» في مشهد المقدسة والتي يرجع تاريخ كتابتها إلى سنة ١٢٤٩ هـ وقد مررنا إليها بالحرف «م» نسبة إلى مشهد المقدسة الثانية النسخة الخطية التي يرجع تاريخ كتابتها إلى سنة ١٢٨٣ هـ من قزوین والتي تعصّل عليها بها

نَسَبَهُ عَلَى أَصَحِّهِ عُلُوًى كَمَا أَشْرَأَ سَابِقًا وَقَدْ رَمَزَ هَذِهِ تَسْحَةُ «ق» بِهِ إِلَى مَرُوسٍ  
الْقَائِلَةِ التَّحَةِ الْحَجَرِيَّةِ الْمَنْصُوعَةِ بِاسْمِ «الرَّوْحَةِ الْبَيْتَةِ فِي شَرْحِ التَّمَعَةِ بِدَمَشْقِيَّةٍ» وَقَدْ أَشْرَأَ بِهَا  
اصْطِلَاحًا مُخْتَصَرًا هُوَ «الشرح».

وَالْبَدَّةُ بِأَقْبَلِ سَدِّهِ فِي بَيَانِ هَذِهِ مَوَارِدَ أَنْ يَشِيرَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ مَرُوسَاتٌ جَرِّيَّةٌ فِي التَّرْقِيمِ سَوَافَ مَ شَرِ  
رَبِّهَا فِي كُلِّ الصَّفَحَاتِ أَلْفَى وَرَدَتْ وَتَمَّا بَوْدَتْ يَعْنِي الْمَعْنَى بِأَنَّ لاختلاف بين نسخة «م» وبين  
نسخة «ق» و«الشرح» بصورة عَامَّةٍ مِنْ حَيْثُ تَرَقُّعًا، فَقَدْ وَرَدَ فِي عَظَمِ الْأَحْيَانِ اخْتِلَافٌ فِي ذَلِكَ وَدَ  
يَأْتِي فِي نَسْخَةِ «م» مِثْلًا مَسْتَقِلًّا وَيَسَاءُ بِرَقِيعَةٍ بِحَرْفٍ ثَمَّ تَمَّ حَ مِنْ آخِرِهِ فِي حَيْثُ تَبَدَّلَتْ نَسْخَةُ  
«ق» و«الشرح» وَفِي كُلِّ مَوْرِدٍ لَتَرْقِيمٍ مَقْرُبًا بِالْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّالِثِ مِنْ آخِرِهِ  
وَسَكَّرَ فِي الْعِلْمِ بِأَنَّ وَكُنَّ عَقَرٌ فِي هَذَا الْحَدِّ عَدَّ خَفِيفَ التَّمَسُّحِ الْخَطِّ الْعَدِّجَةِ قَدْ عُدَّ خَطِّهِ عَوْنَهُ  
وَمِلَاتِيَّةٍ وَتَرَكَيبٍ صَعِيقَةٍ بِعَنْوَى عَجِيبٍ تَقَرَّرَ وَمَتَّ هَذِهِ لاختلاف والأخطاء لا يرجع إلى العقبة  
الْمُصَنَّفِ وَلَكِنْ يَرْجِعُ إِلَى نَسَاجِ هَذِهِ لِتَصَابِيفِ وَكُتَابِ هَمْسِ الْبَادِرِ حُدَّ حُدَّ أَنْ يَجِدَ مَحْطُوطًا فَقَهِيًّا قَدْ يَمَّا  
قَدْ كَتَبَ خَطِّهِ مَضْمُونَهُ وَتَمَّا عَنِ التَّصَابِيفِ أَنْ مَ مِنْ جَمِيعِهِ عَدَّ كَسْبًا زَمَّا بِأَيْدِي صَبِيهِ الْمُصَنَّفِ بَعْدَهُ  
— وَهَؤُلَاءِ بَعْدَ عَمَلِ إِمْلَاقِهِمْ وَتَمَّاجِهِمْ بِالْعَرَبِيَّةِ خِلَافًا لِصَحَابِهِ وَتَمَّ عَطَّ نَاسٍ عَتَرَفِينَ لِهَيْئَةِ بَكْتَابَةِ  
بِرَبْرُوسٍ مِنْ وَرَاءِ نَسْخَتِهِ وَكُتَابِهِمْ هَذِهِ تَصَابِيفَ، وَتَمَّا أَرَدُوا لِإِشَارَةِ لَدُنْكَ بَكِي لَا يُوَاحِدُ بَعْقِيَهُ  
الْمُصَنَّفِ إِذَا مَا وَرَدَتْ فِي التَّمَسُّحِ أخطاء فَوَاعِدِيَّةٌ وَ مِلَاتِيَّةٌ وَ عَمْرُهَا مِنَ التَّرَاكِيِبِ الْعَلَوِيَّةِ  
وَبَعْدَ هَذِهِ الْمَلاحِظَاتِ الْعَامَّةِ سَأُتَابِعُ لاختلاف أَلْفَى وَرَدَتْ بَيْنَ هَذِهِ النُّسخِ

## الصفحة السطر وجه الاختلاف

٢	١٥	بعد كسبه مصنفًا في «م» نَأَى «عَنِ الْأَصْح» فِي «ق» وَهِيَ عَمْرُ مَوْجُودَةٍ فِي «م»
٥	٢١	بعد «عَنِ بَعَثَةٍ» فِي نَسْخَةِ «م» نَأَى جَمْعَهُ «وُ» بِعَدِّهَا قَبْلَهُ وَهِيَ عَمْرُ مَوْجُودَةٍ فِي «ق» وَتَشْرَحُ «فَاتَرْنَا حَدَّثَهَا نَوْصُوحَ زِيَادَتِهَا فِي التَّمَسُّحِ مِنْ سِيَاقِ الْمَعْنَى.
١٤	١	«مَشْهُودٌ» فِي «م» وَهُوَ مَا تَسَاءَلَهُ وَفِي «ق» وَتَشْرَحُ «وَرَدَتْ» «لِمَشْهُورٍ»
١٤	١٤	«مَسْجِدًا لِشُكْرٍ» كَمَا اِصْطَحِيحَ فِي «ق» وَتَشْرَحُ «وَقَدْ وَرَدَ فِي «م» خَطًّا «مَسْجِدَتَانِ الشُّكْر».
٢٢	١٠	«وَكُنَّ أَرْبَعِينَ» اِصْطَحِيحَ أَيْدَى وَرَدَ فِي «ق» وَتَشْرَحُ «وَقَدْ وَرَدَ فِي «م» خَطًّا «وَكُنَّ أَرْبَعُونَ»

«وَصَمَّ» في «ق» و«الشرح» وفي «م» ورد «التم»	٢٤	٢٨
«مسجد جامع» في «ق» و«الشرح» وفي «م» وردت «مسجد الجامع»	٩	٢٩
«أو أوى» كذا في «ق» و«الشرح» وفي «م» ورد «أو أوى»	٨	٣٠
«فقد حَجَّ الحس» كلمة «فقد» لم تكن موجودة في «م» وقد ثبتها من نسخة «ق» و«الشرح».	١٤	٣٠
«وويل» «أو ويل قيل م رد في «م» وفي «ق» و«الشرح» وردت	١٥	٣١
«معدًا» كذا في «م» وفي «ق» وردت «معدًا».	١٩	٣٢
«مركب» في «ق» وفي «م» وردت «مركبها»	٣	٣٣
«يقرب لصف» كذا وردت في «م» وفي «ق» وردت «يقرب المازل لصف»	١٨	٣٣
«للراقي» في «م» وفي «ق» وردت «للراقي».	١٩	٣٣
«لا في عمره تمتع» كذا وردت في «م» وفي «ق» وردت «إلا..»	٣	٣٤
«تشبه» كذا في «م» وفي «ق» و«الشرح» وردت «التشبه»	٢	٣٧
«سبع» كذا في «ق» وهو الصحيح، وفي «م» وردت «سبعة»	٨	٣٨
«خمسة عشر» الصحيح أدى تشابه، فقد ورد في «م» «خمسة عشر» وفي «ق» و«الشرح» ورد «خمسة عشرة»	١٠	٣٨
«تأخره» كذا في «م» وفي «ق» ورد «تأخيره».	١٧	٣٩
«خيف في «ق» وفي «م» ورد «لخمعة» وربما هو اشتباه في الإملاء	٤٠	١٧
«ولا كفاره» في «ق» و«الشرح» وهو الصحيح، وفي «م» ورد «والكفارة» وهو خطأ	٤	٤٣
«عاهد» في «ق» وهو الصحيح، وفي «م» وردت «عاهد»	٦	٤٩
«رد» في «م» وفي «ق» وردت «إدا»، ولا فرق بين سقطين من ناحية المعنى و«إدا» أقوى في التعبير.	٩	٥٤
«حق الناس» في «ق» وهو الصحيح، وفي «م» ورد «الحق الناس» وهو خطأ في التركيب اللغوي.	١٩	٥٥
«ولده» كذا في «م» وفي «ق» ورد «ولد».	١٤	٥٧
«سكناء» كذا في «ق» وفي «م» ورد «سكناء».	١٥	٥٩
«الحبيس» في «م» وفي «ق» ورد «التحبيس».	١٧	٥٩
«لؤم» في «ق» وهو خطأ، وفي «م» ورد «المؤمسين» وهو الصحيح أدى	١٩	٦٥

تبدل في التصرف عنه وردت «موزعة» في «م» وهو الصحيح أما في «ق»			
فقد وردت «موزعة» وهو حصاً وفي نفس السطر وردت المعاملين في «ق»			
وقد ثبتناه أما في «م» فقد وردت «المعاملين».			
بعد كلمة «لبي» تأتي كلمة «عسابه» وحدث في «ق» والشرح» وهي عبر	٤	٦٩	
موجودة في نسخة «م» فأثرنا عدم إيرادها في المتن.			
«لستف» في «م» أما في «ق» فقد وردت «اسلم»	١٩	٧٠	
«ومصرف كلاً» في «م» وفي «ق» والشرح» وردت «كل» والصحة تشمل	١٣	٧٢	
تقطيعاً فإن جعل فعل «نصرف» نصبت «كل» على المعمول وإن جعلته			
«نصرف» رفع «كل» على أنه نائب فاعل			
«الأصل» في «م» و «ق» أما في لشرح فقد وردت «لأجل»	٤	٧٣	
«ممن باع» في «م» أما في «ق» فقد وردت «ممن باع»	٨	٧٣	
«الأول» هو الصحيح فهي أصل نسخة «م» ورد «أ» بدل «الأول»	١٩	٧٤	
فصحناه بدليل ترتيب أمدي بعده في نفس نسخة «م» إذ ورد بعد «أ»			
كلمة «لقد» ثم «ثالث» ثم «الرابع» وقد ورد كما تشابه في «ق» والشرح»			
«الاجئين» في «ق» والشرح» وفي «م» وردت «اجئين»	٢٣	٧٤	
«الثالث» كذا في «ق» والشرح» وهو الصحيح، وقد ورد في «م» «الثالثة»	١٧	٧٥	
وهو اشتباه في الكنية بدليل ما قبله وما بعده يعني «لقد» و «الرابع»			
«ممن» كذا في «م» وفي «ق» والشرح» ورد «ممن»	١٥	٧٧	
«عمى عنه» في «ق» والشرح»، وفي «م» ورد «عمى عنه»	٤	٧٩	
«عميه» في «ق» والشرح» وفي «م» ورد «عمه» كذا	١٢	٨٢	
«وتقبل» في «ق» والشرح» وهو ما تشابه، وفي «م» ورد «وتقبلت»	٤	٨٣	
«أو صدق» كذا في «ق» والشرح»، وفي «م» وردت «أو إصداق»	١٦	٩٩	
«مهما» في «م» والشرح»، وفي «ق» وردت «مهما»	١	١٠٢	
«أقام» كذا في «ق» والشرح» وهو الصحيح، وفي «م» ورد «قام» وهو خطأ	١١	١١٠	
إملأني نشأ من إهمال كتابة المهمة في الكلمة			
«حرماً» كذا في «ق» والشرح»، وفي «م» وردت «حرماً» ولا فرق في المعنى	١١	١١٢	
«الدميات» في «ق» والشرح» وهو الصحيح، وفي «م» وردت «الدميات»	٢	١١٦	
وهو خطأ إملأني			
«ما يخاف» في «م»، وفي «ق» والشرح» ورد «ما يخافه»	٢١	١١٦	



١١٧	١٠	«متاع» كذا في «م»، وفي «ق» و«شرح» ورد «الامساع»
١١٨	١٥	«حق» حارس» كذا في «م» و «ق»، وفي «شرح» ورد «نحو» الحارس» وقد حصل الاشتباه من كون كلمة «حق» في نسخة «م» كالت قد كتبت أولاً «نحو» ثم حذف الحرف ووضع نقطتين فوق الواو مع مد آخرها ضمناً بالاشياء
١١٨	١٦	«ويكفيه» أمه» كذا في «الشرح»، وفي «م» و «ق» ورد «والكتابية» وقد ثبت أن «ويكفيه» لأنها تؤذي المعنى المراد بدقة
١١٩	١٥	«وواحبهما» في «ق» و«الشرح» وقد تباه لنسخة متباينة مع المعنى، وفي «م» وردت «ولو حذف» وهو خطأ ناشأ من عدم مد لألف بعد الميماء
١٢٠	١١	«زاد الأصل» في «ق» و«الشرح» وهو التصحيح، وفي «م» ورد «إد» لأصل» وهو خطأ ناشأ من إضافة الألف بعد الدال.
١٢٠	١٥	«له» في «م»، وفي «ق» وردت «للولد».
١٢١	٢١	«لمسح» ل «ق»، وفي «م» وردت «امسح» وهو خطأ إملائي
١٢٥	٦	«ووالا» في «ق» و«الشرح» وهو التصحيح، وفي «م» وردت «ولا» وهو خطأ إملائي ناشأ عن سهو إيراد الألف بعد الواو.
١٢٨	٣	«وهو موقى» في «ق» و«الشرح» وهو التصحيح، وفي «م» ورد «وهي موقى»
١٢١	٤	«عصب» لحمل» ل «ق»، وهو التصحيح، وفي «م» ورد «عصبا بحمل» وهو خطأ قواعدى.
١٤٣	١١	«وكنا يده» كذا ورد في «الشرح» وقد ثبت نصخته، أما في «م» فقد ورد «وكنا ما يده» وواضح زيادة «ما» بين اليمينتين، أما في «ق» فقد وردت «وكل ما في يده»
١٤٨	٣	«يدين» في «ق» و«الشرح»، وفي «م» ورد «يدكى» بياء وهو خطأ قواعدى
١٥١	٩	«والخشرات كلها» كاختة والعدرة والعقرب والخاص «بقون» اختة والعدرة يست من خشرات في تصريف يعنى المعنى خشرات وإنما من الخبيبات، ولم يطرئ صاحب الشرح في شرحه هذه المسألة
١٥٣	٣	«مباشرة الكفار» احراما على وضعها كما لاجتلاف التسع فيها، معنى «م» وردت «مباشرة الكفار» وفي «ق» وردت «ما يباشرو الكفار» وفي «الشرح» وردت «ما يباشرو الكفار».
١٥٣	٢١	«الساعى» كذا في «الشرح» وقد تباه، وفي «م» وردت «ساعى» وفي «ق»

وردت «الباعى».

«لأب والأمة» كذا في «ق» وهو الصحيح، وفي «م» وردت خطأ «لأب والإمام».

«أو أحدهما» كذا في «ق» والشرح، وهو الصحيح، وفي «م» وردت «أو أحدهما» وهو خطأ قواعدي.

«الأحزاب» في «ق» والشرح، وفي «م» وردت «الأحزاب»

«عيسى» كذا في «ق» والشرح، وفي «م» وردت «والمسلمة» وهو خطأ

إملائي

«مسنة» في «ق» والشرح، وهو الصحيح، وفي «م» وردت «مسمة» وفي القطر بعد ثبوت كنه «س» بإيراد همزة بوصل قبل «س» حيث وردت في «م» بدون همزة

«في مرض» كذا في «س»، وفي «ق» والشرح وردت «في امريض»

«عص الثالث» وهو الصحيح لدى ثبوت، ويبدو أن اشتباهاً قد حصل في

ربيب «عصول في سحة «م و ق» فقد ورد في السحتين «المفصل الثاني» أما في «الشرح» فقد ورد كما ثبتناه.

«المفصل الرابع» نفس الاشياء تنس في الترتيب فهي «م و ق» ورد

«المفصل الثالث» أما في «الشرح» فقد ورد كما ثبتناه

«أولاه» في «ق» والشرح، وهو الصحيح، وفي «م» ورد «أولاه»

«الوقى» كذا في «م» والشرح، وفي «ق» ورد «لوقف»

«ولالأخوة لأب» كذا في «ق» والشرح، وهو الصحيح، وفي «م» ورد

«ولالأخوة الأب».

«مخار» كذا في «ق» والشرح، وهو الصحيح قواعدياً، وفي «م» ورد

«مخار» وهو خطأ نحوي

«عام مس» هو الصحيح لدى ورد في «شرح» والتكرير هنا على طريقة

كناه كنه «مس» إذ وردت في «الشرح» «مس» كذا بالناء المسبوبة

ومنهاها الجذبة، وفي «م و ق» وردت «مسنة» بالناء المربوطة وهو خطأ

إملائي

«دهب» كذا في «ق» والشرح، وهو الصحيح قواعدياً، وفي «م» ورد

«دهب».

١٧٢	١	«قودًا أو حدًا» كذا في «ق والشرح»، وفي «م» ورد «قودًا وحدًا»
١٧٤	١٤	«بموجب» كذا في «م و ق والشرح» والظاهر لدى براه نصحة سياق المعنى أن تكون «بموجب».
١٧٧	٩	«بالتدم» كذا في «ق والشرح»، وفي «م» وردت «بدم» ولا فرق في المعنى
١٨٤	٣	«والصغرى» في «ق والشرح»، وفي «م» وردت «والصغرة»
١٨٦	٥	«وامراتان» في «ق والشرح» وهو الصحيح، وفي «م» وردت «وامراتين» وهو خطأ قواعدي.

### لجنة التحقيق والمقابلة

## المعالي اللغوية والشرعية لمصطلحات كتب النعمة الدمشقية

### ﴿١﴾ الطهارة

- صبر أو طهز، والفتح أقوى طهزاً وصهاره بقى من التجاسة والذس.
- الطهز ماء، وعبره
- في النعمة النظافة، فأما في عرف الشرع فهي عبارة عن إيقاع أفعال في البدن مخصوصة على وجه مخصوص
- غسل بالماء أو مسح بالتراب متعلق بالبدن على وجه له صلاحية القائمة في العبادة وهي وضوء وغسل وتيمم.

- في اللغة هي التمسو يقال: زكا الزرع إذا نما، وزكا نفرد به صار روحاً، فسئى في الشرع إخراج بعض المال ركاة لما يؤول إليه من بدء ثوب، وفيه أيضاً
- إن ركاة هي التطهير لقوله تعالى: أقنلت بعضاً زكبة، أي طاهرة من الذنوب، فسئى إخراج المال ركاة من حيث يظهر ما بقي ولو لا ذلك لكان حراماً من حيث أن فيه حقاً للمساكين.

### ﴿٢﴾ الخمس

- هي الدعاء بجمع صلواته الترجمة
- لا سمحاً بركة
- في شرع فعل مخصوص من صلاة وسجود مع أذكار مخصوصة.
- فعل مخصوص بحسن خيراً، جيد

- يستب أو يسكب، كذا هو بعد اسمه حقاً حب في من يسحقه هو هاشم وقد حلف في كبسه غسمة وانقهر منها عند فعله، إذ فيه من ينسب منه أنساب
- ثلاثة للرسل صلى الله عليه وآله في حياته وبعد له للإمام القائم مقامه وهو المعصى يدي غيره، وثلاثة بعده لمن سقاها الله تعالى من بني عبد المطلب خاصة دون غيرهم قال تعالى: واعلموا إنما غنمتم من شيء فإن الله خمسه وللرسول ولذي القربى
- من يسكب أو يسكب، من سكب

### ﴿٣﴾ الركاة

- ركاة الشيء = رُكُوًا وركاء: نما وزاده ركاة
- الشيء ركاة: أصلحه وطهره البركة والحمد

﴿٥﴾ النصف

• لغة لأمساك، واشترع يحصل نفس من  
الامتناع عن مقتضات مع نسبة.  
• في لغة لأمساك، كلف يتم • •  
ماء في سكن وفي شرح هو مساك  
مختصوم على وجه مختصم في زمان  
مختصم متى هو عن صفته مختصومة  
• شرعا، إمساك المكلف ياتيه من الليل  
عن سائر مقصود وسرير وكفى • يقبل  
خوف ولاسيما، ولاسيما • جميع  
ونكاح من غير رد معرف لم • •  
تعالى • العزم على كراهية أمور مخصوصة  
في زمان مختصوم يكون ذلك مقصوده  
مختصا به لكونه سبحانه.

﴿٧﴾ الجهاد

• مصلو جاهد وهو استمراع التوسع في  
مدافعة العدو، والشرح حصص لفظ  
جهاد، مدافعة في مسيل به لإعلاء كلمه  
الله • غير بشر، وبذلك سركن  
في شرح • • جهاد في قتال الكفار  
مكلف • • حق • • • بعينه  
• • •

٨٥ الكفارات

جميع كفارة وهي ما يستعمل به لأداء من  
صدقة وضيمه • • • •  
سريعه نوع من كفارة • • •  
تتم وكفارة • • • •  
• • • •

﴿٦﴾ الحج

• في اللغة هو التقصد إلى الشريعة كذلك،  
لأنه حصل التقصد إلى أداء  
ماسك مخصوصة عند متعلقة بزمان  
مختصوم  
• • • •  
• • • •  
المستطيع من الرجال والخنثى والنساء،  
• • • •  
• • • •  
• • • •  
• • • •  
• • • •

٩٥ الذر

• • • •  
• • • •  
• • • •  
• • • •  
• • • •  
• • • •  
• • • •

٩٥ نقصاء

• • • •  
• • • •  
• • • •  
• • • •  
• • • •  
• • • •

أحكامه وقوله معني وقصى ذلك، أي أمر

أمرًا مقتضيًا به أو حكم بدت

...

﴿١١﴾ الشهاداث

• شهد على كذا شهادة آخر به حرًا

وطعًا

• الشهادة الاسم من المشاهدة وهو أن

يخبر بما رأى أن يقر بما يعلمه الخبير

القاطع اليقينة.

• هي لإخبار بلفظ الشهادة بمعنى يعون

أشهد، بإثبات حق أحد أدى هو في دمه

الآخر في حضور الحاكم ومواجهة

الخصمين، ويقال للمخير: شاهد،

وللمخير له: مشهود به، وللمحرم عليه

مشهود عليه، وللحق مشهود به

...

﴿١٢﴾ الوقف

• هو محبس لأصل وإعلاء للمصلحة يقال

وقفت الدار وقفًا، وأوقفها لعمادته، قال

الجوهري ليس في الكلام أوقفت إلا حرف

واحد «أوقفت عن الأمر الذي كنت فيه»

أي أقلعت

...

﴿١٣﴾ الغبطة

• ما يعطيه واحمم العطايا وهي أربعة أقسام

كما جاء في نسخة الدمشقية الصدقة والدية

ولسكى والمجس أو التحيس وعد

الحباية هي تمليك في حياة يعير عوض

وهي تشمل الهبة والهدية من الصدقة

...

﴿١٤﴾ المتاجر

• المتاجرة هي انتقال شيء مملوك من

شخص إلى آخر بعوض معتد على جهة

النزاع أحدًا من ثمر يتجر تجرًا من باب

قتل فهو تاجر وجمع تجر كصاحب

وصحيب

• لتاجر جمع متجر من التجارة ومنه

قول الفقهاء: كتاب لتاجر - قيل هو

وإن مصدر ميمى بمعنى التجارة كالتقيل

بمعنى القتل أو اسم موضع وهي لأعيان

يكتسب به، قال بعض لأفصل والأول

ألقى بالمقصود.

...

﴿١٥﴾ الدين

• دار من الأمداد يقال: دينه، أي

أقرضه، ودان استقرض أيضًا

• قوله تعالى إذا تدابرتهم يدني إلى أجل

مسمى، أي تعاملهم بالدين وما بالسلم أو

تسوية أو الإحارة أو كل معاملة أحد

العوضين فيها مؤجل إلى أجل مسمى

• لغة: الغرض ونحوه المبيع، فالصداق أو

العصب ونحوه ليس بدني لغة بل شرعًا على

التشبيه لثبوته واستقراره في الذمة.

...

﴿١٦﴾ الرهن

• وهو وثيقة لذئ المرحى، ولابد فيه من

الإيجاب والقبول.

• والرهن: الرهن والهاء للمبالغة ثم

استعمل بمعنى المرحى، ويطلق الرهن على

المرحى، والمرتهن: الذي يأخذ الرهن.

﴿١٧﴾ الْحَجَرُ

القرون الأولى

...

﴿٢١﴾ أَنْصَحَ

• هو منع دى المال التصرف فيه.

• المحجور هو الممنوع من التصرف في

ماله

• حجر عليه حجرًا من باب قتل: منعه

التصرف

...

﴿١٨﴾ الضَّمَانُ

﴿٢٢﴾ الشَّرْكَةُ

• هو عقد شرع بالتعهد نفس من

• هو التعهد بمان من لىء

• تضمنت الشيء ضمانًا كفلت به فأن

صامس وضمير، وفي الخبر: البوضحة بعد

الضميمة حرام، المراد بالوضيمة: الخط من

النفس والضميمة بداع عقد نسج أنى

يوجب النفس

...

﴿١٩﴾ التَّحْوِيلَةُ

• هي مشروعة بحول من من دقة من

دقة مشعولة بمثله.

• هي التَّحْوِيلَةُ بِالمال من المشعول بمثله.

• حصة بذويه، إذا نقلته من دمتك إلى غير

دمتك، ولاسم بحوله

...

﴿٢٣﴾ الْمُصَارَبَةُ

﴿٢٠﴾ الْكِفَانَةُ

• هي أن يملق الإنسان إلى غيره مالا

• هي التَّحْوِيلَةُ بالنفس

ليعمل فيه بحصة من ربحه • عقد شركة في

• صفة دقة من دقة في حق مصابه وقد

الربح بمال من جانب رب المال وعمل من

نهي عيب في شرع، وفي حديث

جانب المصارب..

الصادق عليه السلام لأى حارس المصارب

...

من عند الله مالك والكفالات أما

عصب أن كفاه هي أنى منك

العقد، وهو من أجزأ وأجزاء  
والإجارة والأجرة: كراه الأجر.  
• في الشرع: هي العقد على غلبك المنفعة  
المعلومه بعوض معلوم

• سبب يمنع المالك من التصرف في المثل  
ويبيحه للمستأجر ويوجب استحقاق  
الأجر له عليه.

...

### ﴿٢٩﴾ الوكالة.

• في اللغة وكل نكل ونكل - وكلأ وكلأ إليه  
الأمر موصه وسلمه إليه، وكل توكلأ  
فلائلا: جعله وكيلأ، والاسم: الوكالة  
والوكالة.

• في الشرع: عبارة عن الإيجاب والقبول  
التأين على الاستئابة في التصرف.  
• إقامة الشخص عيو مقام نفسه مطلقا  
أو مقيدا.

...

### ﴿٣٠﴾ الشفعة.

• في اللغة: شفع شفعاً الشيء: صيره  
شفعاً أي زوجاً بأن يضيف إليه مثله.  
• في الشرع: استحقاق أحد الشريكين  
حصة شريكه بسبب انتقالها بالبيع.  
• تملك المجلور العقار المقصود ببيع جبراً  
على مشتره بدفع الثمن الذي قام عليه  
العقد.

...

### ﴿٣١﴾ السبق والرماتة:

• السبق: ما يتراهن عليه المتسابقون،  
والسبق المسابقة.

• هي استبة في الاحتفاظ.

• شرعا العقد المقتضى للاستحفاظ أو  
العين المستحفظة وهي حقيقة فيهما.

...

### ﴿٢٥﴾ الفايئة

• هي الإذن في الانتفاع بالعين تبرعاً  
وليست لازمة لأحد المتعاقدين  
• ما تملك منفعة بغير عوض.

...

### ﴿٢٦﴾ الفزارعة

• زرع - زرعاً. طرح الزرعة أي البسة في  
الأرض

• هي معاملة على الأرض بحصة من  
حاصلها إلى أجل معلوم.

• نوع شركة على كون الأرض من طرف  
والعمل من طرف آخر يعني أن الأرض  
تزرع والحاصلات تقسم بينهما.

...

### ﴿٢٧﴾ المساقاة.

• في اللغة: ساقاه في أرضه أي استعمله  
فيها ليقوم بإصلاحها على أن يكون له  
نصيب من عنتها ومنه «شركة المساقاة»  
• في الشرع: معاملة على الأصول بحصة  
من ثمرها.

• أن يستعمل رجل رجلاً في غنول أو كرم  
ليقوم بإصلاحها على أن يكون له سهم  
معلوم مما تعلقه.

...

### ﴿٢٨﴾ الإجارة

• في اللغة: اسم للأجرة ثم اشتهرت في



• شرعاً إزالة القيد والتعليق • رفع قيد  
الكاح  
• إزالة عصمة الزوج بصريح لفظ أو كتابة  
ظاهرة أو بلفظ ما مع نية.

...

### ﴿٣٦﴾ الخلع والبراءة

• الخلع لغة خلع خُلِعَ الشيء - بزع  
• شرعاً: فراق الزوجة على مال • إزالة من  
الكاح المتوقعة على قبول المرأة بمقتضى الخلع  
أو مالي معناه.

• البراءة كالمخلع في معناه وهو بدل المرأة  
المعوض على صلاحها إلا أن اسم الخلع  
يختص بدها له جميع ما أعطتها والبراءة  
بإسقاطها عنه حقاً.

...

### ﴿٣٧﴾ الظهار:

• تشبيه المسلم زوجته أو تشبيه حرة سائغ  
مها بعوض يحرّم النظر إليه من أعضاء امرأة  
محترمة عليه سب أو مصاهرة أو رصاعاً

...

### ﴿٣٨﴾ الإيلاء:

• هو الخلف على ترك وطء الزوجة الدائمة  
للإصرار بها أبداً أو مطلقاً أو زيادة على  
أربعة أشهر.

...

### ﴿٣٩﴾ اللعان:

• لغة لا عن إعلال ومُلاغة لعن كل واحد  
منهما الآخر، وهو بين اثنين فصاعداً.  
• شرعاً: شهادات أربع مؤكّدة بالإيمان  
مقرونة بشهادة الروح باللعن وشهادة المرأة

• الزامية. مصدر من الفعل رمى رمى رمية  
الشيء لقاه يقال: رمى لستهم «عن» أو  
«عن» القوس

...

### ﴿٣٢﴾ النجالة

• في اللغة: أن جعل حمانه وضع به خفلاً  
على شيء يحميه  
• في الشرع هي صيغة ثمرتها لتحصيل  
المسعة بموضع مع عدم اشتراط العلم بهما

...

### ﴿٣٣﴾ النوصايا

• لغة: وصي توصية فلاناً بكما عهد إليه  
فيه، وري فلان: جمعه وصياً على ماله  
وأطفاله بعد موته.  
• شرعاً: تملك عين أو منفعة أو تسلط على  
تصرف بعد الوفاة.

• الوصية مشتقة من وصاء النسب إذا  
انحصر بعضه ببعض وكل وصية أمر وليس  
كل أمر وصية، فعلى هذا معنى الوصية  
وصل الأمر بمثلها أو بنفيها مما يؤكد.

...

### ﴿٣٤﴾ الكاح:

• لغة: كاح - بكاحاً ونكاحاً المرأة  
تزوجها.  
• شرعاً: عقد بين الزوجين يحل به الوطء.

• عقد بعيد حل استمتاع الرجل من امرأة  
لم يمس من نكاحها ما يحل شرعاً قصداً

...

### ﴿٣٥﴾ الطلاق:

• لغة: طلق معناه ترك والمعارضة

﴿٤٢﴾ الْإِقْرَارُ

- لَعْمَةُ: أَقْرَبُ إِقْرَارًا بِالْحَقِّ: أَدْعَى وَاعْتَرَفَ بِهِ،
- وَالْكَلَامُ بِهِ، يَبْنِي لَهُ حَتَّى عَرَفَهُ
- شَرْعًا: هُوَ رِجَالُ الْإِنْسَانِ بِحَقِّ لَزَامٍ لَهُ •
- إثبات الشيء وبإثبات الاعتراف.

...

﴿٤٣﴾ الْعَصَبُ

- نَعَمَ: عَصَبَ عَصَبًا: أَحَدَ الشَّيْءِ قَهْرًا.
- شَرْعًا: هُوَ الْإِسْتِقْلَالُ بِإِثْبَاتِ الْيَدِ عَلَى
- مَالِ الْغَيْرِ عَدْوَانًا • إثبات يد التعدي على
- مال الغير.

- أَخَذَ الشَّيْءَ ظَلْمًا مَا لَا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ •
- استيلاء على حق الغير بلا حق.
- هُوَ أَخَذَ مَالَ أَحَدٍ وَضَبَطَهُ بِدُونِ إِذْنٍ
- ويقال لِلْأَخِذِ غَاصِبٌ، وَلِنِمَالِ الْمَصْبُوحِ •
- مُعْصُوبٌ، وَلِصَاحِبِهِ مُعْصُوبٌ بِهِ.

...

﴿٤٤﴾ الْإِلْقَةُ

- نَعْمَ: أَجْمَعَ أَهْلُ اللَّعْمَةِ عَلَى تَبَعِ الْقَابِ وَأَمَّا
- سُكُونُهَا فَتَكُونُ بِمَعْنَى الْإِلْقَةِ، وَالْقَعْمَةُ
- بِالْمَتَعِ. الشَّيْءُ الَّذِي تَجِدُهُ مُلْقًى فَتَأْخُذُهُ.
- شَرْعًا: مَا وَجَدَ مِنْ حَقٍّ مَحْتَرَجٍ غَيْرِ مُحَرَّرٍ لَا
- يَعْرِفُ الْوَاجِدَ مُسْتَحَقَّهُ.

...

﴿٤٥﴾ الْخِيَاءُ الْمَوَاتِ

- الْمَوَاتِ: مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ لَا انْقِطَاعِ
- الْمَاءِ عَنْهُ أَوْ غُلْبَتِهِ عَلَيْهِ وَشِبْهُ ذَلِكَ.
- هُوَ مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ لِعَطْلَتِهِ أَوْ لَاسْتِجَامَةِ
- أَوْ لِعُتْمِ الْمَاءِ عَنْهُ.

...

بالعصب قائمة شهاداته مقام حد الغدق  
في حقه وشهاداتها مقام حد الزنى في  
حقها  
• كلمات معلومة جعلت حجة للمصطر  
إلى قدس من نفع فراه وألحق العار به أو  
إلى نفى ولد.

• أن يقدف الرجل حرًا كان أو عبثًا  
زوجته بنكاح القطة حرة كانت أو أمة  
بمعاقبة الزنا أو ينكر حملها أو يجمد  
وبدها.

...

﴿٤٦﴾ الْعَقْدُ

• عَقَنَ الْعَبْدَ عَقْفًا: خَرَجَ مِنَ الرِّقِّ، وَلِلْعَتَقِ  
مَعَانٍ عَلَيْهِ مِنْهَا: الْكِرْمُ وَالشَّرَفُ وَالتَّجَاهُةُ  
وَالْقُوَّةُ وَالْجَمَالُ وَالْمَهْرَةُ.

• شَرْعًا: إِسْقَاطُ الْمَوْلَى حَقَّهُ مِنْ مَمْلُوكَةٍ بِوَجْهِ  
مَحْصُورٍ بِصِيرٍ بِهِ الْمَمْلُوكُ مِنَ الْأَحْرَارِ.

...

﴿٤٧﴾ التَّذْيِيرُ وَالْمَكَاتِبُ وَالْإِسْتِيلَادُ

• التَّذْيِيرُ: تَعْلِيقُ حَقِّ عَبْدٍ بِوَفَاتِهِ أَوْ تَعْلِيقُهُ  
عَلَى وَفَاةِ زَوْجِ الْمَمْلُوكَةِ.

• الْمَكَاتِبُ: حَقٌّ عَلَى مَالٍ مُزَوَّجٍ مِنَ الْعَبْدِ  
مَوْقُوفٌ عَلَى أَهْلِهِ • التَّكَاتِبُ وَالْمَكَاتِبَةُ وَمِنْهُ

اِسْتَكْتَبَ السَّيِّدُ الْعَبْدَ كَتَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ  
اتِّفَاقًا عَلَى مَالٍ يَقْطَعُهُ لَهُ فَإِذَا دَفَعَهُ صَارَ

حُرًّا فَالْمَسِيدُ مُكَاتِبٌ وَالْعَبْدُ مُكَاتِبٌ  
• الْإِسْتِيلَادُ: هُوَ مَنْ اسْتَوْلَدَ الْمَرْأَةَ أَحْيَلَهَا

«وَهُوَ يَحْصِلُ بِمَوْتِ أُمِّهِ مِنْهُ فِي مِلْكِهِ وَهِيَ  
مَمْلُوكَةٌ».

...

#### ﴿٤٦﴾ الذَّبَائِحُ وَالذَّبَائِحُ

- الصيد لغة الإمساك وهو ما يُصاد
- شرعاً: هو الحيوان الممتنع للحلال غير المملوك.
- الذَّبَائِحُ: جمع ديبحة وهي المذبوحة

\*\*\*

#### ﴿٥٠﴾ الْفَصَاحِي

- لغةً بالكسر هو اسم للاستيعاء وخذارة
- من الحماة من قتل أو قطع أو صرب أو جرح وأصله اقصد الأثر فكانت انقصر
- يتبع أثر ضاى فيعمل مثل فعله فيجرح مثل جرحه ويقتل مثل قتله ويحرق مثل جرحه
- شرعاً: أن يقع على ضاى مثل ما جرى

\*\*\*

#### ﴿٥١﴾ الْذَّهَاتُ

- لغة الذَّهَات جمع الذَّيَّة، وهي المال الذي يُعطى ونحو المقبول بدل نفسه
- شرعاً: اسم للمال الذي هو بدل النفس
- المال الواجب بالجنابة على الحر في نفس أو فيما دونهما ممَّا له أرض معتبر

\*\*\*

#### ﴿٤٩﴾ الْخُلُودُ

- لغةً: الخلد جمع خلود وهو العنفة = هو



## الفهارس

- ١- الآيات والأحاديث والروايات:
- ٢- الأعلام:
- ٣- الأئم والقبايل والفرق:
- ٤- الأمكنة والبلدان:
- ٥- الكتب:
- ٦- دليل الموضوعات:

## ١- الآيات والأحاديث والزوايات

- وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا. ٢  
 إِنَّ شَعْمَ آجُرِهِ وَإِنْ شَعْمٌ.... ٧٨  
 إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَرْبُ يَلَمُ.... ١٧٢  
 إِنَّ النَّبِيَّ «ص» كَانَ يَحْسُ فِي . ١٧٧  
 جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا. ٢  
 رَقْعًا وَرَقًى وَلَدَهَا لَمَوْلَاهَا.... ١٣٤  
 فِي أَرْبَعَةِ مَسَكَارِي فَجَرَحَ.... ١٨١  
 فِي اسْتِنَابَةِ الْمَنُوعِ بِكَبَرٍ — أَوْ.... ٣٠  
 فِي امْرَأَةٍ تَلَرَّتِ الطَّلَافُ ٣٦  
 فِي بَعِيرٍ بَيْنَ أَرْبَعَةِ عَقْنِهِ ١٨٨  
 فِي سِتَّةِ عَلَمَانِ بِأَنْفَرَاتٍ مَعْرِقٍ ١٨١  
 فِي صَدِيقٍ عَرُوسٍ قَتَلَهُ . ١٨١  
 فِي نَصْرٍ جَمَعَ نِيَابًا وَوِطْلًا ١٨١  
 فَصَى عَنِ «ع» مَهْمَصَةً حَوْفَهَا . ١٧٠  
 لَا يَلْزِمُ «مَدِينُونَ» أَنْ يَدْمَعَ ٧٧  
 لَوْ أَقَرَّ نَفْسَهُ عَمْدًا ١٧٧  
 لَوْ وَقَعَ وَاحِدٌ فِي الرِّيَّةِ... ١٨٢  
 مَا أَعَادَ الصَّلَاةَ فَعْبَهُ ١٧  
 مَا قَاهَا إِلَّا وَقَدْ شَرِبَهَا.... ١٦٩  
 امْرُؤٌ فِي الْمَبْطُورِ الْبَاءِ . ١٩  
 يَجُورُ الْعَدُولُ عَنِ الْحَقِّ الْوَاجِبِ.... ٣٢  
 يَطْغَمُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ وَيَسْتَعْمَرُ.... ٤٧

٢- الأعلام:

- ابن إدريس = محمد بن إدريس العجلي: ٢٥، ١٨، ٢٧، ١٣٤، ١٧٧، ١٨١  
 أبو القاسم «نجم الدين»: ٦٧  
 ٢٩، ٧٧، ٧٨  
 ابن بابويه = محمد بن علي بن الحسين =  
 الصنوق = أبو جعفر: ١٨، ٢٠، ٢٢  
 ابن حمزة = محمد بن علي بن حمزة المشهري:  
 جيزيل: ٥٧  
 ٢٩، ٧٨  
 ابن الجندب = أبو علي محمد بن أحمد: ١٧،  
 الزهراء = فاطمة بنت محمد بن عبد الله  
 ١٩، ٢٠، ٧٧، ٧٨  
 ابن زهرة = حمزة بن علي بن زهرة الحلبي: ٩٣  
 ابن المطهر = الحسن بن يوسف بن علي بن  
 محمد بن مطهر الحلبي = العلامة الحلبي: ١٧٠  
 ابن نما: ١٠٣  
 ابن بابويه = محمد بن علي بن الحسين ووالده  
 علي بن الحسين: ١٧، ١٨، ٢٦  
 أبو بصير: ١٣٤  
 أبو جعفر = الباقر = محمد بن علي بن الحسين  
 «ع»: ١٩، ١٨١، ١٨٢  
 أبو الحسن الرضا «ع» = علي بن موسى:  
 ٧٧  
 أبو الصلاح = تقى بن نجم بن عبيد الله  
 الحسيني: ٢٥، ٥٦، ٥٧  
 أبو عبد الله «الصادق - ع» = جعفر بن  
 ٥٧، ٧٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٨١





### ٣- الأئم والقبائل والفرق

الأئم «الائى عشر عليهم سلام» ٤ ، ٦ ، ٥٨	
١٣ ، ٧٠ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ١٢٠	الفلاة: ٥٥ ، ٥٧
٣ ، ٧ ، ١٣ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٤ ، ٤٥	الفرس: ١٦
٤٧ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٦ ، ١٦١ ، ١٠٨	المقهاء: ٤٦
١٣٥ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٦	الكتابيات: ١١٣
١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٨٩	الكفار: ٢٣ ، ٤٥ ، ٤٦
الأكراد: ٦٥	المؤلفة قلوبهم: ٢٣ ، ٢٤
آل محمد: ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧	المؤمنات: ٧
الإمامية «الائى عشرة» ٥٧	المؤمنين ٧ ، ٦١ ، ٦٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨
الأنبياء: ١٣ ، ١٢٠	المجوس: ١١ ، ١٦٢
أهل بدعة ٦٥	المشركين ٣٧
أهل مكة ٣٧	لمسات ٤٤ ، ٤٥
بى هاشم ٥٩	المسلمين: ١٣ ، ٢٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٤ ، ٥٧ ،
الخوارج ٥٧	١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٨٩
دوى الشبه ٦٥	المشركين: ٤٤
شيعه ٥٥ ، ٥٧	المعصومين: ١٦ ، ١٨٩
الصحابة: ٣٣ ، ١١٤	الروثين ١١٣
العبيد ٢٣	المهاجرين ٢٥

#### ٤- الأمانة والبلدان:

الأراك ٣٧	حل ٣٣ ، ٤١
الأركان ٤٠ ، ٣٥	دب عرق ٣٣
الأمطواتين ٤٠	دى الحليفة ٣٣
شر ميمون ٣٥	دى المحار ٣٧
الباب ٤٠	ترجامة الحمراء ٤٠
باب سي شيبه ٣٥	لركى ١٣٢
باب الخياطين ٤٠	لروحه ١٣٢
باب الصفا ٤٠	رمم ٣٦ ، ٤٠
بطن عرة ٣٧	الشام ١٠ ، ٣٣
ايت ٣٥	الصفا ٣٦
بيوت مكة ٣٤	لضائق ٣٣
تحت الجراب ٣٢	العراق ١٠
الجحفة ٣٣	عرفات ٣٢
الجدي ١٠	عرقة ١٢ ، ١٦ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢
الحمار «الحميرين» الجمرة العظمى، الجمرة العقبه: ٣٩	
بوسطنى، خمره العقبه « ٢٢ ، ٣٧ ، ٣٨ العقبى ٣٣ ، ٣٩	
٤٠ ، ٣٩	عرقة ٣٣
الحجر الأسود: ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠	دخ ٣٥
الحرم «حرم مكة وحرم المدينه» ١٦ ، ٣ ، ٣١	العراق ١١٩
٣٤ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ١٨٣	قبر الحسين «عليه السلام» ١٥٣
الحطيم ٤٠	القبلة ٤ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ،

١٩ ، ٤٠ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ١٣٢ ، ١٤٩	مسجد المدينة ٢٠
٣٣	مسجد مكة: ٢٠ ، ٣٢
٣٧	مسجد النبي «النبوي»: ١١ ، ١٥ ، ١٣٢
٣٧	المسجدين: ٤ ، ١٦
٣٦ ، ٤٠ ، ٦٠	السلح: ٣٣
٣٨	مشاهد الأئمة عليهم السلام: ٢٠ ، ١٣٢
٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩	المشعر: ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢
١٦ ، ٣٣ ، ١٣٢	المقام: ٣٢ ، ٣٥ ، ١٣٢
٣٦	مكة: ١٥ ، ١٦ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٧
١٢	٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٦٣ ، ١٣٢
١٣٢	منى: ٢٨ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٣
٤٠	المنارة: ٤٠
٤٠ ، ٣٥	سوق: ٢٠ ، ٣٧ ، ٤٣
١٣٢ ، ١١	المباني: ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣
٢٩ ، ١١	نحو: ٣٧
٢٠	بالمسلم: ٣٣
٣٢ ، ١١ ، ٢٠	البحر: ١٠ ، ٣٣ ، ١٨٢
٣٥ ، ٤٠	
١٣٢ ، ١١	
٢٩ ، ١١	
٢٠	
٣٢ ، ١١	
٤٠	
٢٠ ، ١١	

## ٥- الكتب:

التفسير: ١١١	الميسر: ٢٩
الدروس: ٦٧	النهاية: ٥٦ ، ٢٦
الاختلاف: ٦٣ ، ٢٥	الوسيلة: ٢٧
الشرائع: ٦٧	

## ٦- دليل الموضوعات

٤	الفصل الثاني في الفصل:	ج	التقديم
٤	موجبه	ح	هذا الكتاب
٤	موجب الحاشية	د	اسمه وولاده
٥	واحيه	د	أحواله
٥	الخير	د	مشائعه في التدريس والإجازة
٥	الاستحاضة	د	مشائعه في الرواية
٦	التفاس	د	مشائعه من علماء أهل السنة
٦	عرب و أحكام الأموت	د	تلاميذه في القراءة أو الإجازة
٦	الاحصاء	د	مؤلفاته
٦	العسل	د	سبب قتل الشهيد، وكيفيته وتأريخه
٦	الكحل	د	النسخ المخططة المصنوعة
٧	صلاة عليه	د	دعاء
٧	دفعه	د	
٧	الفصل الثالث في التيمم	د	كتاب الطهارة
٧	شرطه	د	مسائل
٨	واحيه	د	ثلاثة فصول
		د	الأول في الوضوء
٩	كتاب الصلاة	د	موجبه
٩	فصول	د	واحيه
٩	الأول في أعينها	د	سه
٩	الواحي	د	مسائل

٢٢	الأول	٩	اختصاص
٢٢	لأعوام الثلاثة	٩	الفصل الثاني في شروطها
٢٣	تعدد	٩	الوقت
٢٣	ملا	١٠	قبله
٢٣	فصل ثاني	١٠	سر الفس وشر
٢٣	الفصل الثالث في المستحق	١١	امكان
٢٤	الفصل الرابع في كاه معصية	١١	طهاره بدن
		١١	ترك الكلام والعمل الكثير
٢٥	كتاب الخمس	١٢	إسلام
٢٦	كتاب الصوم	١٢	الفصل الثالث في كيفية الصلاة
٢٦	لهون في شروطه	١٤	الفصل الرابع في باقي مستحباتها
٢٧	مسائل خمسة عشر	١٤	الفصل الخامس في التروك
		١٤	تتمة
٣٠	كتاب الحج	١٥	الفصل السادس في بقية معنويات
٣٠	فصول	١٥	الجمعة
٣٠	أول	١٥	العديد
٣١	يقول في حق الأسباب	١٦	الآفات
٣٢	الفصل الثاني في أنواع الحج	١٦	سدوره
٣٢	تتمتع	١٦	التيابه
٣٢	فرد	١٦	استويات
٣٢	إفراد	١٧	الفصل السابع في احسن في الصلاة
٣٢	مسائل أربعة	١٨	مسائل سبع
٣٣	الفصل الثالث في المواقيت	١٩	الفصل الثامن في القضاء
٣٤	الفصل الرابع في أعمال العمرة	١٩	مسائل ثلاث
٣٤	يقول في الإحرام	١٩	الفصل التاسع في صلاة الخوف
٣٤	لمسحت والوجوب والمكروه	٢٠	الفصل العاشر في صلاة سامر
٣٤	التروك محرمه	٢٠	الفصل الحادي عشر في الجماعة
٣٥	القول في الطواف		
٣٥	واحدة	٢٢	كتاب الركاة
٣٥	سنة	٢٢	أربعة فصول

٥٠	كتاب القضاء	٣٦..	مسائل ستة .
٥١	القول في كيفية الحكم	٣٦	القول في السعي والتقصير
٥٢	القول في النحر	٣٦	مقدماته .
٥٢	القول في الشاهد واليمين	٣٦	واجبه .
٥٢	القول في التعارض .	٣٧	الفصل الخامس في أفعال حرج
٥٣	القول في القسمة	٣٧	القول في لإحرام وبوقوعين
		٣٧	مسائل .
٥٤	كتاب الشهادات	٣٨	القول في مناسك من يوم النحر
٥٤	فصول أربعة	٣٩	القول في العود إلى مكة للضواير والسعي
٥٤	الأول الشاهد	٣٩.....	القول في العود إلى منى
٥٥	الفصل الثاني في تعصيل الحقوق	٤١	الفصل السادس في كفارات لإحرام
٥٥	الفصل الثالث في الشهادة على الشهادة	٤١	بختان .
٥٦	الفصل الرابع في الرجوع...	٤١	الأول في منية
		٤٢	البحث الثاني في باقي المحرمات
٥٧	كتاب الوقف	٤٣	الفصل السابع في الإحصار والعتق
٥٧	مقدمة	٤٣	حاتمة .
٥٨	مسائل أربعة		
		٤٤	كتاب الجهاد
٥٩	كتاب العطية	٤٤	فصول
٥٩	الأول صدقة	٤٤	الأول.....
٥٩	الثاني لهبة	٤٥	الفصل الثاني في ترك النفل
٥٩	الثالث لسكنى	٤٥	الفصل الثالث في الغنمة
٥٩	الرابع استحباب	٤٦	الفصل الرابع في أحكام ائمة
			الفصل الخامس في الأمر بالمعروف والنهي عن
٦١	كتاب المتاجر .	٤٦	لمكر .
٦١	وفيه فصول		
٦١	الأول .	٤٧	كتاب الكفارات
٦١	محرم	٤٧	المرتبة .
٦١	مكروه	٤٧	الخيرة .
٦٢	مباح	٤٨	كتاب القدر وتوابعه .

٧٤	حيار تبعيض الصفقة	٦٢	الفصل الثاني في عقد البيع وآدابه
٧٤	حيار التبعيض	٦٣	مسائل ثلاثة عشر
٧٤	فصل العاشر في الأحكام	٦٥	القول في الآداب
٧٤	وهي خمسة	٦٦	الفصل الثالث في بيع الحيوان
٧٤	التعد والتبعية	٦٧	مسائل سبع
٧٥	في العيص	٦٨	الفصل الرابع في الثمار
٧٥	فيما يدخل في المبيع	٦٩	مسائل أربعة
٧٦	في اختلافهما	٦٩	الفصل الخامس في نصرف
٧٦	إطلاق الكيل	٧٠	حائمة
٧٦	حائمة	٧٠	الفصل السادس في السلف
٧٧	كتاب الدين	٧١	الفصل السابع في أقسام البيع
٧٧	وهو قمار	٧١	المساومة
٧٧	الأول انقراض	٧١	المزجحة
٧٨	المسم لثاني دين بعد	٧٢	المواصفة
٧٩	كتاب الزم	٧٢	التوبة
٧٩	الكلام إما في الشروط أو اللواحق	٧٢	الفصل الثامن في لزما
٧٩	الأول: شرط الزم	٧٢	الفصل التاسع في الخيار
٨٠	وأما اللواحق فمسائل اثني عشرة	٧٢	وهو أربعة عشر قسماً
٨٢	كتاب الحجر	٧٣	حيار المحض
٨٣	كتاب العتقان	٧٣	حيار الحيوان
٨٤	كتاب الحوالة	٧٣	حيار الشرط
٨٥	كتاب الكفالة	٧٣	حيار التأخير عن ثلاثة أيام
٨٦	كتاب الصلح	٧٣	حيار ما يمسد ليومه
٨٦	مسائل ستة	٧٣	حيار الرؤية
٨٨	كتاب الشركة	٧٣	حيار لعب
٨٩	كتاب المضاربة	٧٣	حيار العيب
		٧٣	حيار التبديس
		٧٤	حيار الاشتراط
		٧٤	حيار الشركة
		٧٤	حيار تعدد التسليم

١١٦	مسائل عشر . . .	٩٠	كتاب الودعة
١١٧	الفصل السابع في العيوب والتدليس	٩١	كتاب العارية
١١٨	الفصل الثامن في القسم والتشور والتشاق	٩٢	كتاب المزارعة
١١٨	القسم	٩٣	كتاب المساقاة
١١٩	التشور	٩٤	كتاب الإحارة
١١٩	التشاق	٩٥	مسائل سبعة
١١٩	بطران	٩٧	كتاب الوكالة
١١٩	الأول الأولاد	٩٩	كتاب الشععة
١٢٠	أحكام الأولاد أمور	١٠١	كتاب السبق والزماية
١٢٠	العميقة		
١٢٠	الحصى	١٠٢	كتاب الجمالة
١٢٠	الختان	١٠٢	مسائل
١٢٠	تقب الأدب في اليوم السابع		
١٢٠	الزصع	١٠٤	كتاب الوصايا
١٢٠	الحصاة	١٠٤	وفيه مصور
١٢١	النصر الثاني في العفات	١٠٤	الأول
١٢١	الزوجة	١٠٥	الفصل الثاني في متعلق الوصية
١٢١	الغرمه	١٠٦	الفصل الثالث في الأحكام
١٢١	امتث	١٠٦	الفصل الرابع في الوصاية
١٢٣	كتاب الطلاق	١٠٨	كتاب التكاح
١٢٣	وفيه مصور	١٠٨	وفيه فصول
١٢٣	الأول في أركانه	١٠٨	الأول في المقدمات
١٢٣	الفصل الثاني في أقسامه	١٠٩	الفصل الثاني في العقد
١٢٥	الفصل الثالث في العند	١١٠	مسائل عشر
١٢٥	الفصل الرابع في الأحكام	١١١	الفصل الثالث في المحرمات وتوابعها
		١١٢	مسائل عشرون
١٢٧	كتاب الخلع والمباراة	١١٤	الفصل الرابع في نكاح المتعة
١٢٧	الخلع	١١٥	الفصل الخامس في نكاح الإماء
١٢٧	المباراة	١١٦	الفصل السادس في المهر



١٤٦	كتاب إحياء الموات	١٢٨	كتاب الظهار
١٤٧	نقول في المشتراك	١٢٩	كتاب الإيلاء
١٤٧	المسجد	١٣١	كتاب النعان
١٤٧	المدسة والرباط	١٣١	وله مسائل
١٤٧	لطرف	١٣١	أحدهما يسمى لزوجة محصنه
١٤٧	أبناء الناحه	١٣١	الثاني: إنكار من ولد على فراشه
١٤٧	لمعادن	١٣١	نقول في كيفية النعان وأحكامه
١٤٨	كتاب الصيد والذبايح	١٣٣	كتاب الحق
١٤٨	وفيه أصول	١٣٤	مسائل
١٤٨	الأول		
١٤٨	فصل ثلث في مدحه	كتاب التدبير والمكاتبه	والاستيلاء
١٤٩	الواجب في الذبيحة أمور سبعة	١٣٥...	نظر في أمور ثلاثة
١٤٩	الفصل الثالث في اللواحق	١٣٥	الأول
١٤٩	مسائل خمسة	١٣٥	نظر الثاني في حكمه
١٥١	كتاب الأطعمة والأشربة	١٣٧	النظر الثالث في الاستيلاء
١٥١	مقدمه		
١٥٢	مسائل خمسة عشر	١٣٨	كتاب الإقرار
١٥٥	كتاب الميراث	١٣٨	وفيه أصول
١٥٥	وفيه أصول	١٣٨	الأول الصيغة وتوابعها
١٥٥	الأول الموجبات والمنوعات	١٣٩	الثاني في تعقيب الإقرار بما يماهه
١٥٦	الفصل الثاني في التهام وأهلها	١٣٩.....	فصل الثالث في الإقرار بالنسب
١٥٧	مسائل خمسة	١٤١	كتاب نكاح
١٥٨	القول في ميراث الأجداد والإخوة	١٤٣	كتاب النكحة
١٥٨	مسائل اثنا عشر	١٤٣	وفيه أصول
١٥٩	القول في ميراث الأعمام والأخوال	١٤٣	الأول في النكاح
١٥٩	مسائل سبعة	١٤٤	الثاني في الحيوان
١٦٠	نقول في ميراث الأزواج	١٤٤	الثالث في المان

١٧٢... . . . .	الاستعناء باليد . . . . .	١٦١	الفصل الثالث في الولاء . . . . .
١٧٢ . . . . .	الارتداد . . . . .	١٦١ . . . . .	الفصل الرابع في التوابع . . . . .
١٧٢ . . . . .	الدفاع عن النفس ولما والحریم . . . . .	١٦١ . . . . .	مسائل أربع عشرة . . . . .
١٧٤ . . . . .	كتاب القصاص :	١٦٤ .. . . .	كتاب الحدود
١٧٤ . . . . .	وهي عصول . . . . .	١٦٤ . . . . .	وهي عصول . . . . .
١٧٤ . . . . .	الأول في قصاص النفس . . . . .	١٦٤ . . . . .	الأول في الزاني .. . . .
١٧٥ . . . . .	مسائل خمس . . . . .	١٦٥ . . . . .	أقسام ثمانية . . . . .
١٧٥ . . . . .	القول في شرائط القصاص . . . . .	١٦٥ . . . . .	القتل . . . . .
١٧٥ . . . . .	التساوي في الحرمة أو الرق ... . .	١٦٥ . . . . .	الرحم . . . . .
١٧٦ . . . . .	النوى في الذبح . . . . .	١٦٥ . . . . .	الحل والحصة ... . .
١٧٦ . . . . .	احشاء الأئمة . . . . .	١٦٥ . . . . .	الحل وحجر والتصليب . . . . .
١٧٦ . . . . .	كتمان العقل . . . . .	١٦٥ . . . . .	محسوس جنة . . . . .
١٧٦ . . . . .	أد يكون مقتول محقون الدم . . . . .	١٦٥ . . . . .	الحل المبني .. . . .
١٧٦ .. . . .	القول فيما ثبت به القتل . . . . .	١٦٦ . . . . .	الصغى المشتمل على العتد . . . . .
١٧٦ . . . . .	الإقرار . . . . .	١٦٦ . . . . .	احمد عقوبة زيادة .. . . .
١٧٧ .. . . .	اليمة . . . . .	١٦٦ . . . . .	تتمة .. . . .
١٧٧ . . . . .	القسامة . . . . .	١٦٦ . . . . .	المصل الثاني في اللواط والسحق والقيادة .. . . .
١٧٧ .. . . .	الفصل الثاني في قصاص العرف . . . . .	١٦٦ .. . . .	اللوواط . . . . .
١٧٨ . . . . .	الفصل الثالث في اللواحق . . . . .	١٦٧ .. . . .	السحق . . . . .
١٨٠ . . . . .	كتاب الذبائح . . . . .	١٦٧ . . . . .	القيادة . . . . .
١٨٠ . . . . .	وهي عصول .. . . .	١٦٧ .. . . .	الفصل الثالث في القذف .. . . .
١٨٠ .. . . .	الفصل الأول في مورد الذبحة . . . . .	١٦٨ . . . . .	مسائل .. . . .
١٨١ . . . . .	مسائل إحدى عشرة . . . . .	١٦٩ . . . . .	الفصل الرابع في الشرب . . . . .
١٨٢ . . . . .	الفصل الثاني في التقديرات .. . . .	١٧٠ .. . . .	الفصل الخامس في السرقة ... . .
١٨٢ . . . . .	مسائل اثنين وعشرين . . . . .	١٧٠ . . . . .	مسائل إحدى عشر . . . . .
١٨٥ . . . . .	القول في دية المنافع وهي ثمانية . . . . .	١٧١ . . . . .	الفصل السادس في الخمارية . . . . .
١٨٥ . . . . .	الأول في العقل . . . . .	١٧٢ . . . . .	الفصل السابع في عقوبات متفرقة .. . . .
١٨٥ . . . . .	الثاني السمع .. . . .	١٧٢ .. . . .	إنواع البهجة . . . . .
		١٧٢ .. . . .	وطء الأموات . . . . .

الكتاب في الإحصاء	١٨٦...	كلمة لا بد منها	١٩١ .....
الرابع في لشم...	١٨٦	موارد الاختلاف..	١٩١ .....
الخامس النوى	١٨٦	انواع النوى والشرعية لمصطلحات كتب	
السادس في تعدد الإزالات	١٨٦	اللمعة الدمشقية.....	١٩٨.....
السابع في سلس البون	١٨٦	المهارس .....	٢٠٧
الثامن في الصوت	١٨٦	الآيات والأحاديث والترويات .....	٢٠٨
العصل الثالث في الشحاح وبوايعها	١٨٦	الأعلام.....	٢٠٩..
العصل الرابع في التوزيع وهي أربعة.	١٨٧	الأمم والقبائل والعرف .....	٢١١
الأول في دية الحين	١٨٧	الأمكة والبنان .....	٢١٢
الثاني في العاقلة	١٨٨	الكتب .....	٢١٣
الثالث في الكفارة .....	١٨٨	دليل الموضوعات.....	٢١٤
الرابع في حنابة على الحيوان	١٨٨		















(NEC)  
KBP370  
.S52  
A355  
1985